

مجلة فصلية تاريخية - ثقافية - سياسية - اجتماعية / جمادى الثانية 1441 هـ الموافق لفيفري 2020 م / العدد 188

الذكرى 64 لتأسيس الإتحاد العام للعمال الجزائريين 1956 - 2020



المنظمة الوطنية للمجاهدين



الأمانة الوطنية

سيادة رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون

تهنئة

بمناسبة انتخابكم رئيسا للجمهورية يشرف الأمانة الوطنية لمنظمة المجاهدين أن تهنئكم بتحمل هذه الأمانة الثقيلة في هذا الظرف العسير و هي تدرك خطورة تعدد جبهات التحديات .

و انطلاقا من ذلك و أمام ثقل الأمانة الملقاة على عاتقكم إزاء ملايين الشهداء الذين قدموا دماءهم وأرواحهم من أجل تحرير هذا الوطن من ربقة الاحتلال الفرنسي و استجابة للتطلعات المشروعة لشعبنا الذي عانى خلال المرحلة السابقة من مظالم متعددة عقدت سبل تمكنه من حياة حرة وكريمة .

فإننا على يقين تام أن تكليفكم بتحمل هذه المسؤولية التاريخية يجعلنا نتطلع لمبادرتكم بالوفاء لما التزمتم به من خلال برنامجكم أمام الشعب أثناء حملتكم الانتخابية من التخلص بصفة نهائية من رواسب ما ترمز إليه ممارسات السلف من التشدق / بالفخامة و الرعاية السامية / و هو سلوك يتنافى مع عراقة تقاليدنا النضالية المتجذرة في ذاكرة شعبنا المجاهد .

كما يجدر بنا أن نغتنم هذه الفرصة الثمينة لنؤكد لكم ثقتنا كمجاهدين أنكم واعون تماما بأولوية المبادرة بفتح الآفاق أمام حوار جاد ومسؤول مع الحراك الشعبي والاجتهاد أكثر من أي وقت مضى في البحث عن مخارج من شأنها أن تعمق السلمية والممارسة الحضارية التي برهنت عن أصالة شعبنا و هو ما لم يتأتى إلا من خلال اقتراح البدائل الممكنة التي من شأنها أن تقود بلادنا لتجاوز مرحلة الانسداد والشروع في انطلاقة جديدة تسمح ببناء جمهورية جديدة تستجيب لآمال و تطلعات شعبنا في الرقي الاجتماعي و الازدهار الاقتصادي.

نسأل اللّه العلي القدير أن يوفقكم لخدمة هذا الوطن المفدى .

تقبلوا سيادة الرئيس أسمى آيات الاحترام والتقدير

الأمين العام بالنيابة
محند واعمر بن الحاج



المنظمة الوطنية للمجاهدين



تعزية

" كل نفس ذائقة الموت ثم إلينا ترجعون"

صدق الله العظيم

هكذا تشاء أقدار هذا الوطن المفدى أن يرحل في هذا الظرف الدقيق ، المجاهد الفريق أحمد قايد صالح، نائب وزير الدفاع الوطني رئيس أركان الجيش الوطني الشعبي بعد أن تحمل بكل وفاء وإخلاص أمانة إخوانه الشهداء والمجاهدين في توجيه مسار أخطر وأعقد التحديات التي واجهتها بلادنا و نجاحه بفضل صواب بصيرته ونفاذ حنكته، في إبطال أجندات المراهنة والتربص بأمن واستقرار هذا الوطن والنيل من وحدة شعبه الأبي.

يغادرنا هذا المجاهد الوفي لأمانة إخوانه الشهداء والمجاهدين، ليفتك عن جدارة واستحقاق مكانته المرموقة بين رموز هذا الوطن الذين خلدت أمجادهم وإلى الأبد ذاكرة هذا الشعب العريق .

ولئن كانت الفاجعة التي ألمت بنا كبيرة رغم حاجة الوطن في هذا الظرف لإسهامات هذا المجاهد في تمكين شعبه من تحقيق طموحاته المنشودة، فإن جلال الموقف يفرض على الأمانة الوطنية لمنظمة المجاهدين إستحضار مسيرته الجهادية إبان ثورة التحرير المجيدة ومشواره المتميز بالعطاء طيلة مرحلة مابعد إسترجاع السيادة الوطنية، من خلال حرصه على تحديث منظومة الدفاع الوطني وتأهيل الجيش الوطني الشعبي لضمان حماية أمن واستقرار الوطن وهي من الأفضال التي تميز هذا الرجل الفذ الذي يحق في شأنه قوله تعالى :(من المؤمنين رجال صدقوا ماعاهدوا الله عليه فمنهم من قضى نحبه ومنهم من ينتظر ومابدلوا تبديلاً) . نسأل الله أن يلهمنا وشعبنا وأسرة الفقيد الصبر ويجعل مكانة هذا المجاهد الوفي بين إخوانه الشهداء والأخيار من عباد رب العالمين.

إنا لله وإنا إليه راجعون



الفهرس

الأمين العام بالنيابة للمنظمة الوطنية للمجاهدين
محند وعمر بن الحاج

أمين وطني مكلف بالنشر والتوثيق وحماية المآثر
عبد الرحمان عروة

مدير المجلة
عبد السلام معيفي

المكلفة بالتحرير
أنيسة وعلي

الرقن و التصفيف
فاطمة الزهراء يحياوي
جمال محي الدين

العنوان
المركز الثقافي الوطني للمجاهد
07 شارع محمد التوري
ساحة بور سعيد - الجزائر

الهاتف و الفاكس
021 43 94 12

البريد الإلكتروني
revue1novembre@yahoo.fr

تصميم
المؤسسة الوطنية للإتصال والنشر والإشهار
فرع إتصال وإشارات

الطبع
روبية Anep

تابعوا صفحتنا على الفايسبوك



- **تعزية** 01

- **دراسات وبحوث**
  - الهيئة التنفيذية المؤقتة ...الصفحة المنسية في تاريخنا 03
  - الثورة الجزائرية في الدراسات الفرنسية........ 08
  - التفجيرات النووية الفرنسية في الصحراء الجزائرية – الجزء الأخير........ 13
  - وادي سوف والمنظمة الخاصة والتسليح 1947-1950........ 21
  - العوفية بين الحظ المشؤوم والمصير المحتوم........ 26
  - قراءة تاريخية في قضية التعذيب خلال الثورة التحريرية........ 29
  - دور الميليشيات الأوروبية في مجازر 08 ماي 1945 م بمدينة قالمة و ما جاورها........ 34
  - النشاط المدني الثوري وآليات مجابهة المخططات الفرنسية........ 40
  - الخارجون عن القانون – الجزء 03 44
  - صناعة الثقة و مواصلة المشروع الاستراتيجي والحضاري........ 49

- **من معارك ثورتنا**
  - معركة المرجة........ 53

- **شهادات تاريخية**
  - ذكريات مع المجاهد موسى محجاظ 54
  - شهادة المجاهد حماي محند السعيد........ 56

- **من شهداء ثورتنا**
  - شهيد المقصلة عبد القادر بومليك........ 58
  - في ذكرى استشهاد عباس لغرور........ 61
  - الشهيدين الإخوة فدال الطيب و مولود........ 67
  - شهداء عائلة دمارجي........ 68
  - شهداء من مسيف........ 71
  - الشهيد محمد الطاهر قدوري........ 76

- **تصحيح و تعقيب** 77
  - رائدا النضال النقابي الحاج علي عبد القادر والشهيد عيسات إيدير........ 78

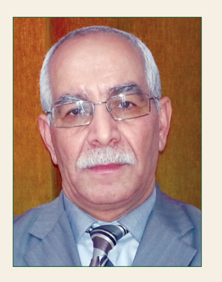
- **من مجاهدي ثورتنا**
  - المجاهدة زوليخة موساوي المدعوة ليلى........ 82

- **بيانات المنظمة الوطنية للمجاهدين**........ 83

- **ملحق باللغة الفرنسية**
  - **LE PEUPLE et ses HEROS de la Guerre de Libération Nationale**........ 92
  - **La défense pendant la guerre de libération nationale**........ 95
  - **Bataille Sidi ABDERRAHMANE**........ 100
  - **Youcef ZANI n'est plus**........ 102
  - **COMMEMORATION 17 OCTOBRE 1961 - 2019**........ 103
  - **Constat et appel des vieillards**........ 104



الهيئة التنفيذية المؤقتة ...
الصفحة المنسية في تاريخنا



بقلم الدكتور / عامر رخيلة

لم تترك الثورة الجزائرية بزخمها و صمودها أي شك لدى الطرف الفرنسي في أن أي إستفتاء للشعب الجزائري حول مستقبله ستكون نتائجه معلومة، أي أنه سيصوت بأغلبية ساحقة إن لم نقل بالإجماع للإستقلال.

و لذلك، فإن مسألة الإجراءات الكفيلة بتحقيق الإنتقال من وضع الجزائر كدولة مستعمرة إلى دولة مستقلة، أخذت نصيبها في المفاوضات التي أفضت إلى اتفاقيات إيفيان، إذ تضمنت الإتفاقيات بنودا خاصة بالفترة الإنتقالية ليتسنى النقل التدريجي للسلطات من الدولة الفرنسية إلى الدولة الجزائرية و من أجل ذلك فقد إتفق الطرفان في إتفاقيات إيفيان على إنشاء ثلاثة هيئات :

1) هيئة تنفيذية مؤقتة.
2) محكمة للنظام العام .
3) محافظة سامية يعين على رأسها محافظ سام Haut Commissaire يمثل الجمهورية الفرنسية في الجزائر و يمارس الإختصاصات الأساسية للدولة من دفاع و علاقات خارجية و الأمن و المحافظة على النظام العام و السياسة النقدية .

و حددت فترة للهيئة التنفيذية المؤقتة من 03 إلى 06 أشهر لتحديد تاريخ استفتاء تقرير المصير و بمجرد دخول وقف إطلاق النار حيز التنفيذ في 19 مارس 1962 و في نفس اليوم، أقدم ديغول على تعيين كريستيان فوشي Cristian Fouchet كمحافظ سامي لخلافة المندوب العام جان مورين Jean Morin و بمساعدة برنارتريكو مستشار الرئيس دوغول السابق للشؤون الجزائرية.



الهيئة التنفيذية المؤقتة برئاسة عبد الرحمان فارس



و بتاريخ 27 مارس، تشكلت الهيئة التنفيذية المؤقتة من 12 عضوا و هم :

	الاسم	المنصب
1)	عبد الرحمان فارس	رئيس
2)	روجي روث	نائب الرئيس
3)	شوقي مصطفاي	مندوب الشؤون العامة
4)	بلعيد عبد السلام	مندوب الشؤون الإقتصادية
5)	محمد السايح	مندوب الشؤون الفلاحية
6)	جان مانوني	مندوب الشؤون المالية
7)	عبد الرزاق شنتوف	مندوب الشؤون الإدارية
8)	عبد القادر الحصار	مندوب شؤون النظام العام
9)	بومدين حميدو	مندوب الشؤون الإجتماعية
10)	شارل كونيق	مندوب شؤون الأشغال العمومية
11)	حاج ابراهيم بيوض	مندوب الشؤون الثقافية
12)	محمد بن تفتيفة	مندوب شؤون البريد

هذه هي قائمة الهيئة التنفيذية المؤقتة التي تضمنها المرسوم المؤرخ في 6 أفريل 1962 و الصادر في الجريدة الرسمية للجمهورية الفرنسية بتاريخ 07 أفريل 1962 ، و كما هو واضح من أسماء الأعضاء فإن الهيئة تتكون من 09 جزائريين و 03 فرنسيين .

و بتاريخ 08 أفريل، تم تنصيب الهيئة التنفيذية المؤقتة من قبل المحافظ السامي و استقرارها في مبنى بجوار المحافظة السامية بمدينة Rocher Noir (الصخرة السوداء) بومرداس حاليا . وقد إعتبرت الهيئة التنفيذية المؤقتة بمثابة جهاز تنفيذي خلال المرحلة الإنتقالية مما جعلها توصف « بحكومة بومرداس » بعد أن إتخذت من هذه المنطقة الإدارية مقرا لها وتعكس المهام المسندة لأعضاء الهيئة مهامها الرئيسية فيما يلي :

1) ضمان سير الشؤون العمومية الخاصة بالجزائر ، سير الإدارة ، فتح أبواب الشغل أمام الجزائريين ، إتخاذ الإجراءات اللازمة على الصعيدين الإجتماعي و الإقتصادي خاصة، لضمان عودة السكان تدريجيا إلى الحياة العادية .

2) الحفاظ على النظام بالإعتماد على مصالح الشرطة و قوة خاصة بحفظ الأمن توضع تحت تصرفها .

3) تحضير و تنظيم إستفتاء تقرير المصير .

4) الإشراف على إنتخاب جمعية تأسيسية وتشكيل حكومة .

انطلقت الهيئة التنفيذية في ممارسة مهامها بوقفة رمزية في مقر الولاية العامة (قصر الحكومة) لرئيسها عبد الرحمان فارس، مرفوقا بعضو الهيئة التنفيذية المكلف بالشؤون الإدارية المحامي عبد الرزاق شنتوف قبل أن يلتحقا بمقر الهيئة ببومرداس.

سيـــــر إجـــــراءات الإنتقـــــال

كان على الهيئة التنفيذية المؤقتة أن تضمن السير العادي لأهم المرافق الإدارية وفقا لإتفاقيات إيفيان و كان المقرر أن تسير الأمور على النحو التالي :

تحضر الهيئة التنفيذية لتقرير المصير و تنفيذه في غضون 3إلى 6 أشهر بعد وقف القتال و إذا كانت النتائج إيجابية وكان ذلك مؤكدا لدى الجميع، يعلن الإستقلال وينقل المحافظ السامي صلاحياته إلى الهيئة التنفيذية التي تقوم في الأسابيع الثلاثة الموالية بإجراء إنتخاب مجلس وطني تأسيسي يتلقى بدوره سلطات الهيئة التنفيذية المؤقتة ، و الحكومة المؤقتة ، وتنتهي بذلك عملية الإنتقال .

كان ذلك هو المسار المرسوم لهيئات المرحلة الإنتقالية و في مقدمتها الهيئة التنفيذية، إلا أن الواقع في الميدان كان واقعا معرقلا لتسير الأمور على النحو المرسوم فقد عرفت الإدارة شللا كاملا بعد المغادرة الجماعية للأوروبيين بشكل غير متوقع ، و لما كانت الإدارة تعتمد في تسييرها بنسبة 95 % على المستوطنين، فإن الرحيل الجماعي لهم جعل من إمكانية سد الفراغ المتزايد في الإدارة بالإعتماد على الجزائريين غير ممكن، نتيجة ما نهجته الإدارة الإستعمارية في حق الجزائريين من سياسة الحرمان من التعليم و التكوين و التوظيف، مما جعل العدد القليل من الجزائريين الموظفين في الإدارة لا يمكنهم عدديا و نوعيا ضمان حتى الحد الأدنى لسير الإدارة التي تفككت و تعطلت بشكل شبه تام.





إجتماع الهيئة التنفيذية المؤقتة بالعاصمة يوم 07 أفريل 1962

ولكون السياسة الإستعمارية احتاطت لإستقلال الجزائر مبكرا فكونت ما يعرف بدفعات سوستيل و بعده لاكوست ، فإن عناصر هذه الدفعات و على قلتها إستغلت حالة الشلل التي كانت عليها الإدارة الجزائرية وحاجة الجزائر المتجهة نحو الاستقلال لها، فكونت لوبي إداري مستغلة تواجدها في الهياكل الإدرايـة و إحتلت مناصب الحل والعقد في الإدارة الجزائرية ...و على الرغم من أن الهيئة التنفيذية لجأت إلى الإستعانة بالطلبة لتدعيم الإدارة، فإن انعدام التجربة الإدارية لديهم و قلة عددهم لم تمكنهم من منافسة دفعات لاكوست و سوستيل الذين سيطروا على مقاليد الإدارة .

و ليت الأمر توقف عند الشلل الذي كانت عليه الإدارة، فالهيئة التنفيذية وجدت نفسها أمام مخلفات الحرب على الصعيد الإجتماعي والإنساني المتمثل على الخصوص فيما يلي :

530.000 طفل يتيم من بينهم 30.000 يتيم الأبوين و ليس هناك من كافل لهم.

3.000.000 من الجزائريين الذين هدمت و أحرقت قراهم و جمعوا في محتشدات.

700.000 مهاجرين فارين من القرى نحو المدن أو نحو أوروبا.

300.000 لاجئين من الذين قصدوا المغرب أو تونس خلال سنوات الثورة التحريرية.

إن ما يمكن استخلاصه من هذه الأرقام، هو أن هناك قرابة خمسة ملايين (4.800.000) أي 50 % من الجزائريين الذين كانوا في إنتظار حلول و إجراءات عاجلة ، و لم يكن الأمر على المستوى الإقتصادي يختلف، فمما زاد من تعقيد الوضعية بالنسبة للهيئة التنفيذية أن الجزائر وجدت نفسها أمام وضعية اقتصادية معقدة. فعلى الصعيد المالي، تميز الوضع بالعجز التام الناتج عن نزيف رؤوس الأموال بعد قيام المستوطنين بسحب مدخراتهم، كما صاحب الخروج الجماعي للأوروبيين إنخفاض الودائع لدى البنوك و الحسابات البريدية قدر بـ 110 مليون فرنك قديم هي قيمة الديون التي تركها الأوربيون. و نتيجة لإنخفاض كمية النقود المتداولة، حصل جمود في الحركة التجارية و عجزت المؤسسات عن تغطية حاجيات التجهيز إذ قدرت نسبة العجز كما يلي :

- **القطاع الفلاحي 60 مليار فرنك قديم**
- **القطاع الصناعي 50 مليار فرنك قديم**
- **القطاع التجاري 30 مليار فرنك قديم**

أمام هكذا وضعية، فإن المهام المسندة للهيئة التنفيذية المؤقتة لا سيما في الحفاظ على النظام والأمن العام، كانت تزداد شدة وتعقيدا بفعل تصاعد العمليات الإرهابية لمنظمة الجيش السري OAS التي ضاعفت من



نشاطها الإرهابي في محاولة منها للحيلولة دون إستتباب الأمن و إقرار السلام، مستهدفة بذلك دفع الطرفين لنسف إتفاقيات السلام.

وأمام معاينة الهيئة التنفيذية المؤقتة للدور السلبي لمصالح الأمن القائمة و المخترقة من طرف العناصر الموالية للمنظمة الإرهابية ، عمدت على عجل إلى تكوين 40 ألف جندي في إطار ما عرف بالقوة المحلية من أفراد غير مدربين عسكريا لمواجهة عصابات إرهابية إرتكبت أعمال إرهابية وحشية، فقد بلغ عدد الضحايا الذين سقطوا على أيدي عناصر منظمة الجيش السري في الفترة الممتدة من إعلان وقف إطلاق النار إلى تاريخ إجراء الإستفتاء ، الآلاف من الضحايا، إذ عرف شهر مارس 611 عملية و في أفريل 647 عملية لتتضاعف في شهر ماي و تصل إلى 1728 عملية .

و في محاولة منه لمواجهة الإنفلات الأمني بسبب ماكانت تقوم به منظمة الجيش السري، سارع رئيس الهيئة التنفيذية عبد الرحمن فارس لأخذ الإذن من الحكومة المؤقتة ليقوم بإجراء إتصالات سرية مع قادة المنظمة الإرهابية لوضع حد لأعمالها الإجرامية، و هي الإتصالات التي باركها جاك شوفاليي رئيس بلدية العاصمة سابقا و غيره كما باركها المحافظ السامي « كريستيان فوشي » شخصيا .

و قد حصلت إتصالات من طرف عبد الرحمان فارس مع قادة منظمة الجيش السري، فاستغل بعض قادتها تلك الإتصالات في حملة دعائية حاولت المنظمة الإرهابية من خلالها إظهار نفسها للأقلية الأوروبية بأنها ندا لجبهة التحرير الوطني، موهمة تلك الأقلية بأنها على وشك إبرام إتفاقية مع ممثلي الجبهة لا تقل أهمية عن إتفاقيات إيفيان. وأمام ذلك الإبتزاز و الإستغلال للإتصالات، فإن الحكومة المؤقتة طلبت من فارس وقف اتصالاته بالمنظمة الإرهابية فورا .

و رأى الطرف الفرنسي في ذلك الموقف من الحكومة المؤقتة تفويتا لفرصة إحلال الأمن، فأبدى المحافظ السامي للسيد شوقي مصطفاي دعمه للإتصالات و ضرورة إستمرارها لوقف النزيف و تنفيذ إتفاقيات إيفيان ...أمام ما أبداه الطرف الفرنسي من تدعيم للإتصالات، فقد سافر شوقي مصطفاي رفقة عبد الرحمن فارس رئيس الهيئة التنفيذية إلى تونس ليطرح الموضوع على الرئيس بن خدة مرفوقا بطلب من منظمة الجيش السري ألا يكون الإنتقام بعد الإستقلال و بما أن ذلك الموقف تضمنته إتفاقيات إيفيان فإن بن خدة أجابهما بأنه لا يمانع مبدئيا .

و على هذا الأساس و بتاريخ 11 جوان 1962، إلتقى شوقي مصطفاي بعد عودته من تونس برئيس منظمة الجيش السري « جاك سوزيني»، و إتفق معه على وقف عمليات منظمة الجيش السري مع تعهده بتجنب الانتقام بعد الإستقلال ، على أن يعلن كل طرف على حدى ما تم التوصل إليه. وهكذا فإنه و بتاريخ 17 جوان، تم الإعلان عن الإتفاق و الذي بموجبه أمر « جاك سيزيني» رئيس منظمة الجيش السري أعضاءها بوقف العمليات.

و قد جاء ذلك الإتفاق في وقت إتسم بانفجار تناقضات جبهة التحرير الوطني و التي ميزتها تلك الخلافات التي أعقبت إفتراق المجلس الوطني للثورة الجزائرية بدون إتفاق على المكتب السياسي .

و لذلك، فإنه و بمجرد الإعلان على الإتفاق مع منظمة الجيش السري، حتى ارتفعت أصوات التنديد من داخل الجزائر و خارجها في أجواء من المزايدات السياسية و من أوساط الحكومة و المجلس الوطني للثورة الجزائرية على السواء....و لما صار أعضاء الهيئة التنفيذية المؤقتة موضوع حملة، لم يجدوا من يقف إلى جانبهم سوى كريم بلقاسم بصفته نائب رئيس الحكومة ووزير الداخلية و كذا العقيد محند أولحاج قائد الولاية الثالثة .

و مهما قيل عن إتفاق «مصطفاي-سوزيني»، فإنه وضع حدا لجنون المنظمة الإرهابية الذي خلف أزيد من 12 ألف قتيل و قد استغلت سلطات الفترة الإنتقالية ذلك الإتفاق لتقرر رفع حظر التجول إبتداء من 20 جوان 1962 و يتم تسريع تاريخ إجراء الإستفتاء ليتم الإتفاق على تاريخ 01 جويلية.

و من أجل تحضير الترتيبات التنظيمية و المادية للإستفتاء، فقد شكلت الهيئة التنفيذية لجنة خاصة أسندت رئاستها للمحامي قدور ساطور والتي سارعت إلى وضع الترتيبات اللازمة لتنصيب اللجان العمالية (الولائية) و الشروع في إحصاء الناخبين بما فيهم المقيمين خارج التراب الوطني لضمان مشاركتهم في الأجل المحدد .

و كان الهاجس الذي يؤرق رئيس اللجنة و مساعديه أن يفوق عدد المصوتين عدد المسجلين في القوائم الإنتخابية، نتيجة لحماس الجزائريين الذين قد يلجؤون إلى تسجيل أنفسهم في أكثر من قائمة إنتخابية، مما قد يسيىء لسلامة الإقتراع نفسه و يكون بمثابة ذريعة قانونية لعدم الإعتراف بالنتائج من الطرف الفرنسي، و لحسن الحظ، فقد سار الإستفتاء في ظروف إتسمت بالحماس و الإنضباط التامين للإقبال الجماعي على صناديق الإقتراع يوم الأحد 01 جويلية 1962 ، و كان سؤال الإستفتاء قد ورد بالصيغة التالية :



JOURNAL OFFICIEL DE L'ETAT ALGERIEN — 4 — 6 Juillet 1962

LETTRE DU PRESIDENT DE LA REPUBLIQUE FRANÇAISE
au
PRESIDENT DE L'EXECUTIF PROVISOIRE DE L'ETAT ALGERIEN

LE GENERAL DE GAULLE

Paris, le 3 juillet 1962

Monsieur le Président,

La France a pris acte des résultats du scrutin d'autodétermination du 1[er] juillet 1962 et de la mise en vigueur des déclarations du 19 mars 1962. Elle a reconnu l'indépendance de l'Algérie.

En conséquence et conformément au chapitre 5 de la déclaration générale du 19 mars 1962 les compétences afférentes à la souveraineté sur le territoire des anciens départements français d'Algérie, sont, à compter de ce jour, transférées à l'Exécutif Provisoire de l'Etat algérien.

En cette solennelle circonstance, je tiens à vous exprimer, Monsieur le Président, les vœux profondément sincères, qu'avec la France tout entière, je forme pour l'avenir de l'Algérie.

Je vous prie de croire, Monsieur le Président, à ma haute considération.

C. DE GAULLE.

Monsieur Abderrahmane FARES
Président
de l'Exécutif Provisoire
de l'Etat Algérien.

CNDPI

رسالة الرئيس الفرنسي شارل ديغول إلى السيد عبد الرحمن فارس تتضمن إعتراف فرنسا باستقلال الجزائر

« هل تريدون أن تصبح الجزائر دولة مستقلة متعاونة مع فرنسا حسب الشروط المقررة في تصريحات 19 مارس 1962 ؟»

و أفرزت عملية الإقتراع النتائج التالية :

- مجموع المسجلين 6.549.736
- مجموع المصوتين 6.017.680
- المصوتون بـ «نعم» 5.957.581
- المصوتون بـ «لا» 16.534
- الأوراق البيضاء الملغاة 25.565

أعلنت هذه النتائج صبيحة الثلاثاء 03 جويلية ، وبناء على ذلك، أعلن الرئيس الفرنسي شارل ديغول رسميا إعتراف فرنسا بإستقلال الجزائر و بذلك زال ليل الإستعمار الذي دام 48412 يوم ...وقد فضل رئيس الحكومة المؤقتة بن خدة إرجاء الإعلان عن إستقلال الجزائر إلى يوم 5 جويلية لرمزيته لتكون الجزائر قد إسترجعت إستقلالها في نفس اليوم الذي إستولت فيه فرنسا على مدينة الجزائر سنة 1830 و استسلام الداي حسين .

و بتاريخ 04 جويلية، كان رئيس الهيئة التنفيذية المؤقتة عبد الرحمان فارس في استقبال رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية السيد بن خدة بن يوسف مع عدد من وزراء الحكومة المؤقتة الذين حلوا بالجزائر .

و بإنجاز مهمة الإستفتاء على الإستقلال، بدأ الإعداد لإنتخابات المجلس التأسيسي كمهمة أخيرة للهيئة التنفيذية المؤقتة و هي الإنتخابات التي تأجلت أكثر من مرة بفعل ما كان جاريا في الساحة الجزائرية من صراع على السلطة، مما جعل انتخابات المجلس التأسيسي لا تتم إلا بتاريخ 20 سبتمبر 1962 ، و مع ذلك فقد تمت في الأجال المحددة أي ستة أشهر بعد تنصيب الهيئة التنفيذية المؤقتة.

و خلاصـــــة القول فإن الهيئة التنفيذية المؤقتة و رغم الظروف العامة غير المساعدة فقد أدت المهمة المنوطة بها في إتفاقيات إيفيان، مما يجعلنا بهذه المناسبة نترحم على من إلتحق بربه من أعضاءها و نتمنى الصحة و العافية لمن مازال منهم يعيش بيننا.



الثورة الجزائرية في الدراسات الفرنسية

بقلم / الدكتور مولود عويمر
أستاذ التاريخ المعاصر بجامعة الجزائر 2

الثورة الجزائرية لم تعد فقط أحداثا وقيما راسخة في شريط ذكريات الذين صنعوا وقائعها أو الذين عاشوا أحداثها عن قرب أو عن بعد، فالثورة التي نحتفل اليوم بذكراها الخمسة و الستين أصبحت موضوعا للبحث العلمي، ينكب المؤرخون على دراستها باستقدام رموزها واستحضار ملامحها من أجل رسم معالمها وبناء أركانها وتبليغ قيمها الإنسانية.

وبما أنني نشرت سابقا بحثا حول تقييم البحث التاريخي في الجزائر حول الثورة التحريرية خلال خمسين عاما (1962-2012)، أقتصر هنا على معالجة الأعمال الفرنسية في هذا المجال،أملا أن يقوم باحثون آخرون بدراسة ما كُتب عنها في الجامعات العربية والغربية الأخرى، لتكتمل الصورة فنستفيد مما أنجز، ونخطط لما بقي علينا إنجازه في طريق التعريف بتاريخنا والترويج له بما هو أهل له.

الأجيال الثلاثة

يمكن أن نقسم طبقات المؤرخين الفرنسيين المختصين في تاريخ الثورة الجزائرية إلى 3 أجيال:

الجيل الأول عاش أحداث الثورة في الجزائر، وعلى رأسهم شارل روبير آجرون (1920-2008) الذي درّس التاريخ في ثانوية الجزائر عدة سنوات تزامنت مع ذروة الثورة الجزائرية. التحق أجرون بجامعة تور بفرنسا بعد أن تحصل على شهادة الدكتوراه من جامعة السوربون حول: «الجزائريون المسلمون بفرنسا 1871-1919» تحت إشراف المؤرخ الشهير شارل أندري جوليان.

لقد أشرف أجرون على العديد من الرسائل الجامعية وأسس مدرسة فرنسية في البحث التاريخي المتصل بالجزائر المعاصرة، وألف حول تاريخ الجزائر أكثر من عشرين كتابا ومائة وثلاثين بحثا ومقالا.

وتفرغ الدكتور أجرون تماما منذ عام 1992 لدراسة الوثائق المتعلقة بالثورة الجزائرية المحفوظة في مراكز الأرشيف الفرنسية، فكتب على ضوئها بحوثا أكاديمية في أشهر المجلات التاريخية، التي سنتطرق إليها لاحقا.

كسافيي ياكونو مؤرخ آخر معروف في مجال تاريخ الجزائر المعاصر. ولد في مدينة الجزائر في عام 1912، تخصص في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للغرب الجزائري منذ بداية مشواره العلمي في إطار أطروحاته الجامعية، وكذلك خلال تدريسه في جامعة الجزائر. كما ألف كتابا حول سياسة الجنرال شارل ديغول تجاه الثورة الجزائرية، ونشر دراسة كشف فيها عدد الشهداء الجزائريين والخسائر الفرنسية خلالها.

الأستاذ روني غاليسو درّس في جامعة الجزائر في فترة السبعينيات، وهو يعمل حاليا أستاذا بجامعة باريس 8. له عدة كتب منها: المغرب العربي–الجزائر: الطبقات والأمة، الجزائر: الالتزامات الاجتماعية والمسألة الوطنية، الجمهورية الفرنسية والأهالي...وغيرها من البحوث المنشورة في الدوريات المعروفة خاصة مجلة «الحركة الاجتماعية».

جاك فاليت ولد في الجزائر وعاش فيها إلى غاية الاستقلال ثم انتقل إلى فرنسا لتدريس التاريخ الاستعماري في جامعة تور ثم في جامعة بواتييه.

ألف فاليت عدة كتب وبحوث حول الثورة الجزائرية، من زاوية تختلف عن المؤرخين السابقين الذين لهم توجهات يسارية، بما أنه ينتمي



إلى التيار اليميني. له عدة مؤلفات منها: حرب الجزائر: دور الجنرال سالون، حرب الجزائر: دور المصاليين، فرنسا وإفريقيا...الخ.

إن جل المؤرخين المنتمين إلى **الجيل الثاني** ولدوا في فرنسا باستثناء بنيامين ستورا المولود في قسنطينة في 2 ديسمبر 1950. وقد بدأ مساره العلمي بدراسة حياة مصالي الحاج في رسالته التي نال بها دكتوراه الدرجة الثالثة، ثم اختار دور الهجرة في الحركة الوطنية في فرنسا كموضوع لرسالة دكتوراه الدولة التي أنجزها في جامعة باريس 12 بإشراف الأستاذ أجرون.

ويعد ستورا اليوم من أغزر الباحثين الفرنسيين في مجال التاريخ بشكل عام وتاريخ الجزائر بشكل أخص، ولهذا السبب أقتصر هنا على ذكر بعض مؤلفاته المتعلقة بموضوعنا، وهي: تاريخ حرب الجزائر، المجندون في الجزائر، مخيالات الحرب: الجزائر–الفيتنام، فرنسا الولايات المتحدة الأمريكية، الحقد والنسيان: ذاكرة حرب الجزائر، وغير ذلك من كتب وبحوث ومقالات وحصص وثائقية.

غوي بيرفيي (1948) اكتشفه الجزائريون من خلال كتابه المعروف: «الطلبة الجزائريون في الجامعة الفرنسية»، والذي كان في الأصل رسالة جامعية أعدها لنيل شهادة الدكتوراه من جامعة باريس تحت إشراف الأستاذ أجرون.

ودرّس بيرفيي في العديد من الجامعات الفرنسية (ليموج، نيس،بوردو) مستقرا في الأخير في تولوز، مستخلفا المؤرخ كسافيي ياكونو المتوفي في عام 1990. لقد ألف بيرفيي عدة كتب ومعظمها حول الثورة الجزائرية، أذكر منها: اتفاقيات إيفيان، فرنسا في الجزائر، حرب الجزائر: تاريخ وذاكرات، أطلس حرب الجزائر،من أجل تأريخ حرب الجزائر. كما نشر بحوث في العديد من المجلات (العلاقات الدولية، التاريخ، المؤرخون والجغرافيون، القرن العشرون...الخ)، وقد اهتم كثيرا في بداية مشواره العلمي بدراسة تاريخ النُخبة الجزائرية التي كتب عنها مجموعة بحوث ومقالات.

جلبير منيي (1942)، درّس في جامعة قسنطينة بعد الاستقلال، وألف العديد من الكتب التي عالجت تاريخ الجزائر، ومن أبرزها: التاريخ الداخلي لجبهة التحرير الوطني، الجزائر المعاصرة، جبهة التحرير الوطني: وثائق وتاريخ (بالاشتراك مع محمد حربي).

كما نشر دراسات معمقة ومركزة على وثائق نادرة وطرح مقاربات جديدة، وأذكر في هذا السياق، بحثه النفيس حول القادة التسعة التاريخيين للثورة الجزائرية من خلال مذكرات عبد الله بن طوبال المخطوطة.

أشرف جون–شارل جوفري (1949) الأستاذ بجامعة مونبلييه واكس أون–بروفانس على نشر كتاب «الثورة الجزائرية من خلال الوثائق» بداية من عام 1990، ويضم هذا المشروع الكبير الذي تبنته مصلحة تاريخ الجيش البري الفرنسي بفانسان، مختارات من الوثائق التي احتفظت بها في 5 آلاف علبة خاصة بالثورة التحريرية. كما أشرف على نشر يوميات الجنود الفرنسيين الذين عملوا في الجزائر، وهي وثائق مهمة جدا لما تتضمنه من معلومات نادرة وخطيرة عن حياتهم العسكرية وانطباعاتهم عن الجزائريين ومجريات الثورة في الأرياف بالخصوص.

أما **الجيل الثالث** فيمثله المؤرخون الذين ولدوا بعد عام 1968، وتتلمذوا على يد الجيل الثاني، وأذكر هنا بشكل سريع مثالين، وهما: سيلفي تينو (1969) ورفائيل برونش (1972).

اشتغلت سيلفي تينو حول القضاء الإسلامي خلال الثورة التحريرية وأنجزت حوله رسالة دكتوراه، وهي تعمل حاليا أستاذة في جامعة السوربون، ونشرت عدة بحوث وكتب حول ممارسة العنف «العادي» في الجزائر، كما تدير حاليا واحدة من أشهر المجلات التاريخية في العالم، وهي مجلة القرن العشرين.

أما رفائيل برونش، فإنها ناقشت رسالة دكتوراه حول ممارسة التعذيب في الجزائر خلال الثورة التحريرية، وهي تدرّس اليوم في جامعة روون. أصدرت مجموعة مقالات وكتب منها: الاغتصاب خلال حرب الجزائر، كمين بالسترو (الأخضرية).

رسائل وأطروحات جامعية

ليس من السهل إحصاء كل الرسائل الجامعية –بجميع أنواعها– التي تناولت موضوع الثورة الجزائرية، ويكفي أن أشير إلى كتاب صدر في عام 2012 زعم مؤلفه أنه أحصى 666 رسالة ومذكرة حول هذا الموضوع أنجزت بين 1960 و2011. وللأسف لم أطلع على هذا الكتاب، غير أنني أملك معطيات كثيرة عن أطروحات الدكتوراه، بينما تبقى معلوماتي قليلة فيما يخص رسائل الماجستير ودبلوم الدراسات المعمقة.

ولهذا السبب، سأعتمد هنا على ما سجلته في مذكراتي خلال سنوات الدراسة والبحث في الجامعة الفرنسية (1992–2004)، وعلى ما نشره صديقي الدكتور علاوة عمارة في كتابه حول رسائل الدكتوراه التي نوقشت في الجامعات الفرنسية حول تاريخ الجزائر عبر العصور.



كان الباحثون الجزائريون هم الذين دشنوا الدراسات حول الثورة الجزائرية، حيث قدّموا في بداية السبعينات أطروحات في الجامعات الفرنسية، وهم حسب التسلسل الكرونولوجي: سليمان الشيخ (غرونوبل، 1975)، محمد تقية (باريس 8، 1976) ومحمد حربي (باريس 1، 1977).

ثم توالت الرسائل بخطوات ثقيلة، ولم تعرف نفسا جديدا إلا في فترة الثمانينيات مع وصول اليسار إلى الحكم، فظهرت رسائل تناولت مواقف الحكومات أو الأحزاب اليسارية من الثورة الجزائرية، وكانت أغلب الأطروحات نوقشت في جامعة باريس بجميع فروعها.

وإذا كانت مواقف اليسار والكنيسة معروفة بفضل جهود الباحثين الفرنسيين والجزائريين (أنيسة بوعياد، باريس 7، 1985؛ مليكة القرصو، باريس 1، 1985؛ دنيس بامبس، باريس، 1986؛ إيتيان ماكن، رينس، 1990؛ جيل موران، باريس 1، 1992؛ سبيل شابو، تولوز 2، 2002)، فإن مواقف الأحزاب اليمينية والحركات اليمينية المتطرفة لم تحظ بأطروحات دكتوراه مستقلة وشاملة في الجامعة الفرنسية بين 1960 و2013.

وظهرت أطروحات في التاريخ المحلي في السنوات الأخيرة اهتمت بأصداء الثورة التحريرية في مناطق مختلفة من فرنسا، مثل إقليم نور با دو كالي (جون رنيه جونتي، باريس 1، 1983)، ومنطقة اللورين (طار زهرة، متز، 1987).

كما اتجهت البحوث نحو استثمار أرشيف الإنتاج السمعي البصري في إعداد الرسائل الجامعية في المجال الذي يهمني في هذه الدراسة، وخاصة على مستوى جامعة باريس 8 (كيكنير ترامور، جامعة باريس 8، 2007، ماري شومينو، باريس 8، 2008، روبير دفيزاك، تولوز 2، 2008).

حظيت الثورة التحريرية باهتمام جامعة مونبلييه التي كانت تمثل قطبا مختصا في التاريخ العسكري بحكم الطبيعة العسكرية للموضوع باعتبار هذه الثورة من كبرى الحروب في القرن العشرين، فأنجزت في رحابها رسائل جامعية كثيرة تعمقت في البحث حول الجيش الفرنسي وجيش التحرير الوطني من جوانب مختلفة.

لقد وصل حجم إحدى هذه الرسائل التي أنجزها الباحث فريدريك ميدار، 9 مجلدات تناولت بالتفصيل تاريخ الجيش الاستعماري في الجزائر بين 1953 و1967.

كما قدم الباحث هنري فيرو أطروحة دكتوراه حول دور الوحدات المظلية أثناء الثورة التحريرية، بينما قدمت الباحثة دليلة أيت الجودي رسالة دكتوراه حول صورة المحاربين الفرنسيين في مخيال المجاهدين من خلال التركيز على نماذج مختارة في الولاية الثالثة التاريخية.

واهتم الباحث رجيس شومبوردو بدراسة مخطط شال، ودرس الباحث محمد قنطاري التنظيم السياسي والإداري والعسكري للثورة. هذه هي بعض النماذج من الرسائل التي نوقشت في جامعة مونبلييه.

وباستثناء ستورا وبيرفيي اللذان اهتما بالنخبة السياسية والعسكرية الجزائرية، فإن معظم الشخصيات التي صنعت الأحداث بين 1954 و1962 لم تحظ بدراسة الباحثين، خلافا لاتجاهات البحث التاريخي في الجامعة الجزائرية، ذلك أن الكثير من الأطروحات تناولت مسارات العديد من قادة الثورة التحريرية.

فهل يعني ذلك أن الباحث الفرنسي يعتبر في قرارة نفسه أن قادة الحرب الفرنسيين في الجزائر ارتكبوا جرائم في حق الشعب الجزائري، وأساءوا إلى بلدهم وحضارتهم، فمن الأفضل لهم أن يبقوا في صمت التاريخ؟

لا نجد جامعة فرنسية متخصصة في تاريخ الثورة الجزائرية على الرغم من تأثيراتها العميقة -إلى حد اليوم- في الذاكرة الفرنسية وأجيال من الفرنسيين الذين عاشوا تلك المرحلة الصعبة، فانتشار الرسائل على خريطة جغرافية شاسعة يخضع فقط لوجود الأساتذة المختصين في تاريخ الجزائر المعاصر، المبعثرين في جامعات باريس المختلفة، ومونبلييه وبروفانس وليون ورين وبوردو وتولوز...الخ، يقصدهم الطلبة الجزائريون والفرنسيون للدراسة على أيديهم، والعمل تحت إشرافهم العلمي والإداري.

كتب ومؤلفات

عرفت الكتابة التاريخية في مجال الثورة الجزائرية تطورا كبيرا، فنشرت آلاف من الكتب والبحوث وما تزال المطابع تطبع بدون ملل لم يمسسها لغوب. ونجد على رأس هذه الكتب، الرسائل الجامعية وبحوث المؤرخين وأعمال الملتقيات والندوات والمذكرات الشخصية بدون أن ننسى الروايات الأدبية التي تستلهم أحداثها وأبطالها من وحي الثورة التحريرية.

وإذا تعمقنا في قراءة هذه المؤلفات خاصة التي صدرت في السنوات العشر الأخيرة، وجدناها تهتم بخمس قضايا أساسية، وهي:

❍ قمع الشرطة الفرنسية للمظاهرات السلمية للجزائريين في شوارع باريس يوم 17 أكتوبر 1961.



- التعذيب الذي مارسه الجيش وأعوان الأمن على المعتقلين الجزائريين في السجون والمعتقلات المختلفة عبر التراب الجزائري.
- التجارب النووية التي أجرتها فرنسا في صحراء الجزائر ومازالت تأثيراتها الإشعاعية قائمة تشكل خطرا على السكان والبيئة.
- مكانة الحركى في تاريخ فرنسا المعاصر والبحث عن حقوقهم المدنية الكاملة.
- اعترافات العديد من الجنود الفرنسيين بأخطائهم أو جرائمهم التي ارتكبوها في الجزائر أو شاهدوها فلم ينهوا عنها، وما ترتب عن ذلك من أزمات نفسية ومرضية رافقتهم طوال حياتهم بسبب الشعور بالذنب تجاه الضحايا الأبرياء.

دوريات أكاديمية

تصدر في فرنسا كثير من المجلات التي تهتم بالتاريخ المعاصر، ولا يمكن التطرق إليها في حدود هذا المقال، ولهذا السبب سأقتصر هنا على دراسة بعض منها فقط.

وتنقسم هذه المجلات التاريخية إلى نوعين: الموجهة إلى العامة وأشهرها: Historia و L'Histoire ويكتب فيها المختصون من المؤرخين والعسكريين بأسلوب سهل، وتضم صورا كثيرة تجذب الناظرين.

أما المجلات الأكاديمية، فأذكر منها «المجلة الفرنسية لتاريخ ما وراء البحار» التي نشرت مجموعة من البحوث القيمة عن الثورة الجزائرية بأقلام أكبر المختصين الفرنسيين في هذا المجال، وتنشر المجلة باستمرار عروضا نقدية مختصرة لآخر الإصدارات التي تتعلق بالثورة التحريرية.

كما فتحت مجلة القرن العشرين (20e Siècle)التي يصدرها معهد الدراسات السياسية بباريس، صفحاتها لكل الباحثين المهتمين بتاريخ الجزائر المعاصر،فكتبت المؤرخة سيلفي تينو عن «مولود فرعون أديب في الثورة الجزائرية»، وعالجت آن ماري دورنتو–كرابول « مواقف جريدة الكفاح (Combat) من الثورة الجزائرية». وكتب بيير فيدال ناكي عن ذكرياته عن الثورة ومساندته لها، وغير ذلك من مقالات وبحوث نفيسة لأجرون وستورا وبيرفيي وجون بيير ريو، وجون فرانسوا سرينيلي...الخ.

وتتميّز هذه المجلة بعروضها الدائمة للكتب الجديدة في تاريخ الجزائر المعاصر، وقد استفادت الثورة الجزائرية من عروض نقدية لمعظم ما صدر حولها من مؤلفات. كما فتحت منبرا للنقاش بين المؤرخين حول إشكاليات متعددة حول هذا الموضوع مثل: أهمية الأرشيف المنشور حديثا، مصير الحركى، جرائم التعذيب، عدد القتلى خلال الثورة، الشهادات الشفوية وقيمتها التاريخية،...الخ.

نشرت مجلة «الحروب العالمية والصراعات المعاصرة» التي تصدرها اللجنة التاريخية للحرب العالمية الثانية مقالات عن الثورة التحريرية باعتبارها من أكبر الحروب في القرن العشرين، وقد كتبها المختصون في القضايا العسكرية والإستراتيجية وكذلك المؤرخون خاصة جاك فاليت الذي عالج أحداث ساقية سيدي يوسف، الحركة المصالية في الجزائر، آثار الثورة التحريرية في تونس وغيرها من الدراسات التي حاول من خلالها إثبات نظريته حول تعقد الثورة الجزائرية.

ولقد بحثتُ في أشهر المجلات التاريخية الفرنسية الأخرى (مجلة التاريخ المعاصر، المجلة التاريخية، آرابيكا، كراسات المتوسط، مجلة الغرب الإسلامي والمتوسط، مجلة الدراسات الإسلامية، كراسات تاريخية...) فلم أجد فيها إلا مقالات نادرة حول موضوعنا.

ولعل السبب في ذلك يكمن في تمسكها المفرط







بالأرشيف والوثائق في عملية الكتابة التاريخية، في حين أن ذلك غير متوفر دائما للباحثين في مجال الثورة التحريرية التي مازال كثير من أرشيفها محبوسا في صناديق وعلب مغلقة.

ولا شك أن مجلات أكاديمية متخصصة في التاريخ تصدرها الجامعات الفرنسية والجمعيات العلمية، تنشر بدورها دراسات ومقالات حول الثورة الجزائرية من زوايا مختلفة، وفي مناسبات محددة، وهي تحتاج إلى من يصنّفها ويفهرسها ليستفيد منها الباحثون والطلبة الجزائريون.

مراكز البحوث

بدأت عدة مراكز بحوث فرنسية تهتم بتاريخ الثورة التحريرية خاصة بعد فتح جزء من أرشيفها بداية من عام 1992، ولعل أبرزها: معهد مغرب- أوروبا في جامعة باريس 8، ويشرف عليه عدد من المؤرخين الفرنسيين مثل رونيه غاليسو وبنيامين ستورا، ومعهد الزمن الحاضر التابع للمركز الفرنسي للبحث العلمي بإشراف شارل روبير أجرون، ومعهد البحث والدراسة حول المغرب والمشرق العربي بإكس أون بروفانس، وكذلك مركز دراسات تاريخ الدفاع الذي يديره المؤرخ موريس فايس الذي يهتم بالثورة الجزائرية في سياق اهتمامه بالتاريخ العسكري الفرنسي...الخ.

وتنظم هذه المراكز باستمرار ندوات وملتقيات حول تاريخ الثورة التحريرية، يشارك فيها المؤرخون الفرنسيون المعروفون وتستضيف أيضا مؤرخين وشخصيات تاريخية جزائرية ليقدموا شهادات أو يعرضوا إنتاجهم العلمي.

كما تصدر هذه المراكز كتبا جماعية وفردية، ومجلات محكمة ونشريات منتظمة تبرز أخبارها وتعرض نشاطاتها العلمية المختلفة، وأذكر منها المؤتمرات الدولية التالية المنعقدة بين 1988 و2012:

- حرب الجزائر والفرنسيون 1954-1962. معهد الزمن الحاضر، باريس، 15-17 ديسمبر 1988.
- حرب الجزائر والجزائريون 1954-1962. معهد الزمن الحاضر، باريس، 26-27 مارس 1996
- الجوانب العسكرية للثورة الجزائرية. مركز دراسات تاريخ الدفاع (مونبلييه)، 5- 6 ماي 2000.
- حرب الجزائر في مرآة المستعمرات الفرنسية. جامعة السوربون، نوفمبر 2000.
- حرب الجزائر، حرب مثل الحروب الأخرى؟ جامعة باريس3/ المكتبة الوطنية، 6-7 ديسمبر 2012.

أفلام وثائقية

بعد أن كانت الثورة الجزائرية يطلق عليها لفترة طويلة «حرب بلا صور»، أصبحت ثورة الصور الفائضة بسبب تزايد الحصص الوثائقية والأفلام التلفزيونية والسينمائية التي عالجت أحداثها وتناولت أبطالها من زوايا متعددة.

وقد شجع على ذلك نجاح عدة برامج تلفزيونية حول التاريخ، كان يعدها ويقدمها مؤرخون معروفون كجورج دوبي حول تاريخ الكنائس، وبيير ميكال حول الحرب العالمية الأولى، ومارك فيرو حول التاريخ الراهن، استقطبت المشاهدين بنسب عالية وبشكل مستمر.

وهكذا أنجزت حصص عديدة في مختلف القنوات التلفزيونية الفرنسية قدمت وجهات نظر متعددة للمؤرخين والشخصيات السياسية والعسكرية الفرنسية التي شاركت في أحداث الثورة التحريرية. ولعل من أشهرها: حصة «السنوات الجزائرية»، التي أنجزها المؤرخ بنيامين ستورا، وبثتها القناة الثانية في سبتمبر 1991، وتبعتها عشرات من الحصص الوثائقية وأكثر من ستين فيلما شارك المؤرخون في إنتاجها بكتابتهم للسيناريو أو باستشاراتهم العلمية.

وتعزز المجال السمعي البصري في هذا الميدان بتأسيس مركز توثيق التاريخ المعاصر بننتير في ضواحي باريس، ثم بإنشاء المدينة الوطنية لتاريخ الهجرة حيث حظيت الثورة الجزائرية بمكانة رفيعة.

هذا هو باختصار ما قدمه المثقفون والأكاديميون الفرنسيون والجزائريون في فرنسا لموضوع الثورة الجزائرية في الفضاءات المختلفة. ورغم كل هذه الجهود المتواصلة بغض النظر عن وجهات النظر المختلفة التي عبّر عنها هؤلاء في أعمالهم المتعددة، فإن هذه الثورة لم تكشف بعد عن كل أسرارها، وستبقى منبع إلهام لا ينضب للباحثين في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية يستمدون منها القضايا والأحداث والقيم الجديدة بالبحث والاقتداء والتبليغ للأجيال الحاضرة والقادمة من الضفتين.





الجريمة النووية لفرنسا الاستعمارية... لكي تكون شعوب العالم شاهدة

ضحايا التفجيرات النووية الفرنسية بالصحراء الجزائرية:

هل من مجيب من فرنسا و من الجزائر؟

(الجزء الأخير)

بقلم الدكتور / عمار منصوري

بعد 6 عقود... آثار التجارب النووية الفرنسية في الصحراء الجزائرية ما تزال قائمة وتشكل خطرا ... وضحايا الإشعاعات النووية لفرنسا الاستعمارية لا يزالون يطالبون بالحقيقة والعدالة.

المنسيون ...ضحايا التفجيرات النووية الفرنسية في الصحراء الجزائرية، لا يحتاجون إلى التحدث عنهم يوم 13 فيفري فحسب، في الوقت الذي تحتفل فيه فرنسا سنويا بذكرى دخولها إلى النادي المغلق للقوى النووية العسكرية، الضحايا يعانون يوميا من الآثار القاتلة للإشعاع. لا يوجد أي شك بأن للتفجيرات النووية آثارا مدمرة وضارة على حياة وصحة الإنسان والبيئة. لذلك، نحن بحاجة إلى التحدث كل يوم عن هؤلاء الضحايا، عن آلامهم وعدم الاعتراف بهم وتعويضهم. الآن، ما دام أن الضرر قد تم، فمن الضروري أن نأتي لمساعدة هؤلاء المرضى والشعور بمعاناتهم، وهذا هو أقل ما يمكن القيام به.

التفجيرات النووية الفرنسية في الصحراء الجزائرية غير قانونية؟

ليس الحق من حيث المبدأ للدولة الفرنسية، التي يقودها الجنرال ديغول، والذي كان يقول «ستكون عظمة فرنسا في الصحراء الجزائرية» إجراء تفجيرات نووية سنة 1960،لأن ديغول نفسه قد اعترف في خطاب ألقاه في 16 سبتمبر 1959 بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره. وبالتالي، لقد سمحت صحراء الجزائر لفرنسا لكي تصبح «قوة نووية» كما أرادت أن تكون اليوم. وعليه فمن المشروع أن تطلب الجزائر من فرنسا الشفافية الكاملة على التفجيرات النووية التي تمت على أراضيها الوطنية. إذن نحن كضحايا جزائريين لدينا الحق في أن نطالب السلطات الفرنسية على النحو التالي:

بالنظر إلى أن العلاقات بين الدول على مر التاريخ، قد عرفت حالات اعتراف بالجرائم التي وقعت خلال الحروب (التي نظرا لطبيعتها، محدودة في الزمان والمكان وفي عدد الضحايا) ، كيف يمكن لفرنسا أن لا تعترف بجريمة قد تستمر في الزمان وتؤدي إلى ضحايا من بين الأجيال القادمة، والتي أدت فعليا إلى أضرار جسيمة للبيئة المعنية ومن الصعب إصلاحها والتي أجريت في أوقات السلم وضد طرف مدني سلمي ؟!.

باشرت فرنسا تفجيراتها النووية الأولى سنة 1960 غير مبالية بقرار الأمم المتحدة في 1959 المناهض لبرنامج التجارب النووية الفرنسية بالصحراء، نظرا لآثارها المدمرة على الإنسان وبيئته، وتجدر الإشارة إلى أن قرار الهيئة الأممية لم يكن ملزما للسلطات الاستعمارية من جهة، والتوقيف الدولي للتفجيرات النووية الجوية الذي أقرته الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والاتحاد السوفيتي منذ نوفمبر 1958 والذي تتعهد فيه بوقف تجاربها الجوية من جهة أخرى. أعقب ذلك معاهدة أولى في 1960، ثم التوقيع على معاهدة الحظر الجزئي للتجارب النووية في 5 أوت 1963 بموسكو، وتتعلق بحظر تجارب الأسلحة النووية في الغلاف الجوي وفي الفضاء وتحت الماء. للإشارة، فإن التجارب الباطنية غير معنية بهذا الحظر.

وعند مغادرة مواقع التفجيرات النووية بالصحراء في 1967، قام الجيش الفرنسي بدفن المعدات الملوثة كبيرة الحجم (الدبابات والطائرات ...) على عمق بضع سنتمترات في الرمال، في حين تم التخلي عن كل ما تبقى من تجهيزات ملوثة في الهواء الطلق مما أدى إلى تسجيل ضحايا مدنيين وعسكريين جزائريين جدد، زيادة على ضحايا فترة التفجيرات بين 1960 و1966. أمام هذه الوضعية، والتي



أقل ما يقال عنها أنها كارثية، بادرت وزارة المجاهدين في 1996 بفتح ملف التفجيرات النووية الفرنسية في الصحراء الجزائرية. ومنذ ذلك التاريخ، و من أجل التكفل الجدي بهذا الملف الشائك، تم تنظيم ندوات وطنية وملتقيات دولية والتي أسفرت على توصيات عالية، من المهم العمل على تجسيدها ميدانيا خدمة للبيئة الملوثة ولمعاناة الضحايا.

الاعتراف بالضحايا وإصلاح الضرر

حوصلة حول قانون «موران» (2019-2010)

بعد مرور خمسين سنة على ارتكابها الجريمة النووية، أصدرت فرنسا «حقوق الإنسان» القانون رقم 2-2010 المؤرخ في 5 جانفي 2010 المتعلق بالاعتراف وتعويض ضحايا التجارب النووية الفرنسية المسمى «بقانون موران».

يدعي هذا القانون في المقام الأول، أنه يسعى إلى الإصلاح. بالإضافة إلى ذلك، الاعتراف بمعاناة أولئك الذين من خلال عملهم أو بسبب وجودهم بالقرب من مواقع التفجيرات النووية، قد أصيبوا بأحد الأمراض الناجمة عن الإشعاعات. كما يهدف أيضا هذا القانون إلى تبسيط عملية المطالبة بالتعويض عن طريق إنشاء إجراء واحد بغض النظر عن الفئة التي ينتمي إليها مقدم الطلب (الجيش، الموظفون المدنيون أو المدنيون)، ووضع هيئة واحدة للاتصال تكون مسئولة عن تلقي الملفات ودراستها وتعويض الضحايا وهي لجنة تعويض ضحايا التجارب النووية (CIVEN). كما ينشئ أيضا القانون لجنة استشارية لمتابعة أثار التجارب النووية تتكون من تسعة عشر عضوا يمثلون جميع الأطراف الفاعلة في هذا الملف (فرنسا وبولينيزيا)، حيث تجتمع هذه اللجنة مرتان في السنة، وتُستشار في متابعة تطبيق القانون وحول أي طلب لتغيير شروط إيداع الملفات، مثل قائمة الأمراض أو مدى محيط المنطقة الجغرافية. ويمكن في هذا الإطار تقديم توصياتها إلى البرلمان وإلى وزير الصحة.

وعليه، على طالبي التعويض تقديم الإثباتات بأن المرضى المصابين به قد جاء نتيجة لوجودهم في مواقع التفجيرات النووية أو على مقربة منها خلال حملات التفجيرات. ولكن السرطانات تُعد أمراضا بدون توقيع، وعليه، فان إثبات الصلة بين المرض والخدمة يكاد يكون مستحيلا! لأن السرطانات أمراض قد تظهر بعد سنوات بل بعد عقود من بعد التعرض للإشعاع. وحتى الإجراء الذي يعتمد على مجموع الافتراضات لا يسمح أيضا للملفات من الحصول على التعويض. لذلك، لم يتم على هذا النحو، إلا منح القليل من التعويضات في إطار هذا القانون.

من خلال تنفيذ التعويض الكامل على الضرر، يسعى القانون للتعويض الفعلي للذين لا زالوا يعانون إلى اليوم. للأسف، قليل هو عدد الملفات المودعة، و أقل من ذلك عدد التعويضات.

يُعد هذا القانون أول خطوة لتمكين ضحايا التجارب النووية الفرنسية للمطالبة بالتعويض عن الأمراض التي أصابتهم من جرائها. هناك حوالي 150.000 شخص، ما بين عسكريين ومدنيين شاركوا من قريب أو من بعيد في الـ250 تجربة وتفجير نووي فرنسي، 57 منها أُجريت في الصحراء الجزائرية و 193 في بولينيزيا وذلك ما بين 1960 و 1996.

عرف هذا القانون، المقيد جدا، تغييرات جاءت بها:

- المادتان 53 و54 من القانون رقم 2013-1168 المؤرخ في 18 ديسمبر 2013،حيث تم تغيير تشكيل لجنة تعويض ضحايا التجارب النووية (CIVEN)، وتوسيع المنطقة الجغرافية المعنية بالتعويض إلى كل بولينيزيا وبدون تغيير المناطق الجغرافية الخاصة بالصحراء الجزائرية !.
- المادة 113 من القانون رقم 256 – 2017 المؤرخ في 28 فيفري 2017 ، حيث تم بموجبه إعادة النظر في الطلبات المرفوضة من طرف وزير الدفاع أو لجنة التعويض، وتكوين لجنة نصفها من البرلمانيين والنصف الأخر من شخصيات مؤهلة من اجل اقتراح في غضون اثني عشر شهرًا من صدور هذا القانون، التدابير الرامية إلى جعل التعويض فقط للأشخاص الذين تسببت التجارب النووية في مرضهم و تقدم توصيات للحكومة.
- المادة 232 من قانون المالية لسنة 2019 رقم 1317-2018 ، المؤرخ في 28 ديسمبر 2018 الذي بموجبه إذا توفيت الضحية قبل إصدار القانون 1317-2018 المؤرخ في 28 ديسمبر 2018، يجب أن يقدم ذوي الحقوق طلب التعويض قبل 31 ديسمبر 2021 وإذا توفي المعني بعد صدور هذا القانون، يجب تقديم طلب التعويض من قبل ذوي الحقوق في موعد لا يتجاوز 31 ديسمبر من السنة الثالثة بعد الوفاة. كما تم في هذا القانون إلغاء الفقرة II من المادة 54 من القانون رقم 1168-2013 المؤرخ في 18 ديسمبر 2013 والمادة 113 من القانون رقم -256 2017 المؤرخ في 28 فيفري 2017.

تتم الإجــراءات التطبيقية للقانون رقم 2-2010 المؤرخ في 5 جانفي 2010 بأربعة مراسيم من مجلس الدولة بعد التعديلات التي أجريت عليه بين 2010 و 2019 كالتالي:

1/ المرسوم رقم 653-2010 المؤرخ في 11 جوان 2010 تطبيقا لقانون الاعتراف وتعويض ضحايا التجارب النووية الفرنسية.



2/ المرسوم رقم 604-2012 المؤرخ في 30 أفريل 2012 يعدل المرسوم رقم -2010 653 المؤرخ في 11 جوان 2010.

3/ المرسوم رقم 1049-2014 المؤرخ في 15 سبتمبر 2014 المتعلق بالاعتراف وتعويض ضحايا التجارب النووية الفرنسية.

4/ المرسوم رقم 520-2019 المؤرخ في 27 ماي 2019 المعدل للمرسوم رقم -2014 1049 المؤرخ في 15 سبتمبر 2014.

لقد أعطى، أيضا، قانون «موران» الأمل إلى مخرج بدون اللجوء إلى التقاضي، من خلال إنشاء نظام التعويض على أساس مبدأ افتراض العلاقة السببية. لكن للأسف كانت هناك خيبة أمل حيث أن 98 ٪ من طلبات التعويض كان مصيرها الرفض من قِبل وزير الدفاع قبل دخول تعديل 2017 حيز التنفيذ، بما في ذلك 32 ملف لضحايا جزائريين.

شروط الفترة الزمنية والمكان والأمراض الواردة في القانون رقم 2-2010 المؤرخ في 5 جانفي 2010

يجب توفير عدة شروط للتمكن من المطالبة بالتعويض، ويتم رفض طلب التعويض لعدم توفر إحدى هذه الشروط. تلكم هي محتويات المواد 1 و 2 و 3 من القانون رقم 2-2010 المؤرخ في 5 جانفي 2010 والمعدل:

1/ المكان: التواجد في منطقة محددة بحيث يُحدد القانون المناطق التي يجب على طالب التعويض أن يثبت أنه كان موجودا فيها. تشمل هذه المناطق:

بالنسبة للصحراء الجزائرية: المركز الصحراوي للتجارب العسكرية، ومركز التجارب العسكرية للواحات، والمناطق المحيطة بهما والتي تحدد بحساب الزوايا.

بالنسبة لبولينيزيا: تُعتبر كل جزر الأرخبيل معنية.

2/ الفترة الزمنية: في وقت حملات التجارب النووية حيث ينص القانون أيضا على الفترات الزمنية التي يجب على طالب التعويض أن يثبت أنه قد كان موجودا في الأماكن المحددة. تتعلق هذه الفترات الزمنية بحملات التجارب الجوية في كل من الصحراء الجزائرية وبولينيزيا.

في الصحراء الجزائرية:

- بين 13 فيفري 1960 و 31 ديسمبر 1967 في المركز الصحراوي للتجارب العسكرية أو في المناطق المحيطة (رقان).
- بين 7 نوفمبر 1961 و 31 ديسمبر 1967 في مركز التجارب العسكرية للواحات أو في المناطق المحيطة (إن أكر).

في بولينيزيا :

- بين 2 جويلية 1966 و 31 ديسمبر 1998 في جميع أنحاء بولينيزيا وهذا منذ التعديلات التي أدخلت على القانون في 2015.

3/ المرض: من أصيب بمرض ناجم عن الأشعة النووية موجود ضمن القائمة المعتمدة (ملحق مرفق).

تحدد المادة الأولى من القانون بأن الحق في التعويض يكون لأي شخص تتوفر فيه شروط المكان والزمان، و يُعاني من مرض ناجم عن تعرضه للإشعاعات المؤينة.

يمكن لأي شخص تتوفر فيه شروط المكان والزمان والمرض، الحصول على تعويض كامل عن الضرر. وعلاوة على ذلك، يمكن لذوي الحقوق تقديم طلب التعويض لشخص متوفى، عن الأضرار التي لحقت بذلك الشخص.

بالنسبة للجانب الإحصائي، سيعرف تغيرا نظرا لأن بعض الملفات كانت محل مراجعة بعد التغييرات التي عرفها قانون «موران» وسيتم إعادة النظر فيها من جديد:

1/ بالنسبة للضحايا الفرنسيين:

- 497 ملفا تم تقديمه بواسطة جمعية آفين(AVEN) :
- 280 تمت دراستها أو هي في طور الدراسة.
- 19 تعويض من طرف لجنة تعويض ضحايا التجارب النووية (بما في ذلك 16 بعد 2015).
- 33 تعويض عن طريق العدالة (جميعهم قبل جويلية 2015).

2/ بالنسبة للضحايا البولينيزيين:

نظرا لشروط قانون موران، لم يتم تعويض إلا سبعة بولينيزيين منذ 2010 من بين 1043 ملف تم تقديمه للجنة تعويض ضحايا التجارب النووية. علما أن البولينيزيين يعتبرون أن التفجيرات النووية هي السبب في العديد من أنواع السرطانات التي ظهرت في الأرخبيل. في هذا الموضوع، يقول باتريك قالينون، عضو في المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي لبولينيزيا: «هناك 7000 بولينيزيا مريض و لدينا 500 مصاب جديد بالسرطان كل عام دون أن تهتم فرنسا بهم».

3/ بالنسبة للضحايا الجزائريين:

في المجموع، تم إيداع 782 طلب حتى الآن على مستوى مصالح قدامى المحاربين بالجزائر العاصمة. ففي 2015، الـ32 ملف التي يُفترض أنها قد دُرست، تلقت ببساطة الرفض على أساس أن الأمراض المذكورة لا تدخل ضمن قائمة الأمراض التي ينص عليها قانون موران، والفترة ما بعد 1967 ليست معنية بهذا القانون.

و عليه، للتمكن من تعويض حقيقي وليس الهروب إلى الأمام، على الطرفين المعنيين



الجزائر وفرنسا أن يتفقا في إطار العلاقات الثنائية والقانون الدولي، وعلى أساس مكسب الاعتراف بموجب قانون موران، على النقاط التالية:

1. **مراجعة المناطق الجغرافية الخاصة بالصحراء الجزائرية على ضوء المعلومات الجديدة التي كشف عنها رفع السرية العسكرية لبعض الوثائق.**
2. **رفع «سرية الدفاع» من أجل الوصول إلى المعلومات الشخصية للعمال الجزائريين الذين كانوا يعملون بمختلف مراكز التفجيرات النووية وسكان الصحراء بشكل عام.**
3. **مراجعة الفترات الزمنية بالنسبة للضحايا الجزائريين، لأنه من غير المعقول أن نعتبر بأن النشاط الإشعاعي لم يعد له تأثير بعد رحيل الفرنسيين في 1967؟.**
4. **مراجعة قائمة الأمراض للضحايا الجزائريين، وبما أن الصحراء الجزائرية كانت ضحية لكارثة نووية بقوة 40 مرة هيروشيما وكارثة نووية أخرى من نوع تشيرنوبيل (حادث «بريل» بإن أكر في أول ماي 1962)، لذلك ينبغي أن تكون قائمة الأمراض على الأقل تلك التي تعترف بها التشريعات اليابانية.**
5. **تنظيم حملات إعلام وتوعية لسكان الصحراء الجزائرية، خاصة فيما يتعلق بالنفايات المشعة المدفونة تحت الأرض!!! وكذلك الموجودة في مخابر محافظة الطاقة الذرية الفرنسية في رقان-هضبة وعلى وجه الخصوص تلك الموجودة في الهواء الطلق في مواقع التجارب النووية الأربعة (حمودية، تان افلا، تان اترام ورقان- هضبة) .**

وفي هذا الإطار، نُذكر بأن اللجنة المشتركة التي أنشئت منذ 2007، لم تنشر أي تقرير حتى اليوم. وعلاوة على ذلك، تم تنصيب لجنة أخرى في 2016 من قبل وزارة المجاهدين في أعقاب الزيارة التي قام بها وزير المجاهدين إلى فرنسا في جانفي 2016، و لم تنشر هي كذلك أي تقرير لحد اليوم.

وعليه، يستوجب على الجزائر أن تلتزم أكثر في هذا الملف، و على مختلف الضحايا الجزائريين أن يُنظموا أنفسهم في إطار جمعية وطنية (جمعية 57) . سيمكن هذان الأمران، بدون شك، من تغيير المسار التاريخي لهذا الملف الشائك الذي يراوح مكانه منذ عقود. من الصعب على فرنسا قلب صفحة تفجيراتها النووية الإجرامية على الرغم من وجود قانون يعترف بمسؤوليتها ويعلن عن التعويض لجميع الضحايا الشيء الذي يتناقض مع الواقع. إن الاعتراف والتعويض هما عملية إعلامية بحتة، فقانون موران يُعد «قانون الحد الأدنى» والذي لا يعوض إلا عددا قليلا جدا من الضحايا، وعليه فالظلم الذي يشعر به الضحايا منذ ما يقارب 60 سنة لم يتم رفعه. وفي الوقت الذي نتحدث فيه عن الاعتراف، يستمر المسئولون في محافظة الطاقة الذرية الفرنسية في تصريحاتهم الرسمية استعمال عبارة «تجارب نظيفة !!!» .

ملخص حول التقرير السنوي (2018) للجنة تعويض ضحايا التجارب النووية الفرنسية (CIVEN)

خلال شهر أوت 2019، نشرت لجنة تعويض ضحايا التجارب النووية الفرنسية تقريرها السنوي لسنة 2018، والذي تم تلخيصه فيما يلي: بعد مرور تسعة سنوات على صدور القانون رقم 2-2010 المؤرخ في 5 جانفي 2010 المتعلق بالاعتراف وتعويض ضحايا التجارب النووية الفرنسية، شهدت سنة 2017 تطوراً كبيراً في تطبيق هذا القانون، واستمرت في النصف الأول من سنة 2018 مع تعديل النظام الداخلي للجنة التعويض لضحايا التجارب النووية من خلال المداولة رقم 4-2018 بتاريخ 19 مارس 2018 واعتماد منهجية جديدة لدراسة ملفات التعويض من خلال المداولة رقم 5-2018 بتاريخ 14 ماي 2018.

وعلاوة على ذلك، فإن سريان القانون رقم 256-2017 الصادر في 28 فيفري 2017، أزال الأساس القانوني للمنهجية التي اتبعتها لجنة تعويض ضحايا التجارب النووية الفرنسية سابقاً لدراسة ملفات التعويض.

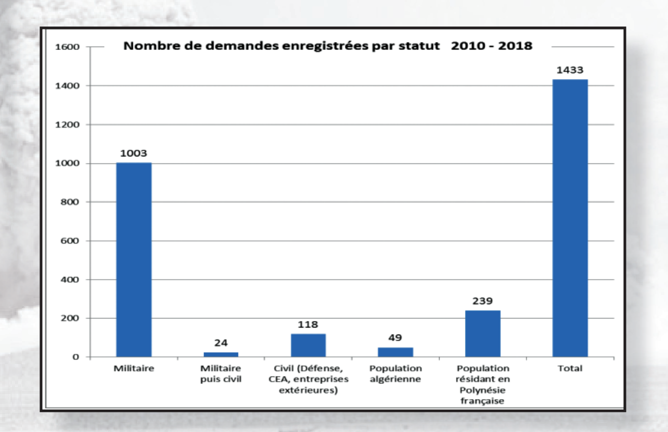
في 2017، سجلت أمانة لجنة تعويض ضحايا التجارب النووية الفرنسية 137 طلبا جديدا، وبذلك يصل العدد الإجمالي للملفات المتراكمة بين جانفي 2010 و 31 ديسمبر 2017 إلى 1245 ملف. نلاحظ انخفاض في عدد الطلبات المسجلة بين عامي 2012 و 2016 وذلك بعد تطبيق قانون 28 فيفري 2017. أما فيما يخص عدد الملفات التي سيتم إعادة النظر فيها بموجب المادة 113 من قانون 28 فيفري 2017 ما بين أول مارس 2017، تاريخ دخول قانون 28 فيفري 2017 حيز التنفيذ، و 31 ديسمبر 2017، تم استلام 101 ملف على مستوى أمانة اللجنة. كما تم تسجيل 188 ملف خلال سنة 2018 كما هو مبين في الجدول التالي :



السنة	عدد الملفات المسجلة	ملاحظات
2010	406	
2011	268	
2012	125	
2013	81	ضحايا فرنسيون وبولنيزيين وجزائريون
2014	51	
2015	112	
2016	65	
2017	137	
2018	188	
المجموع	1433	

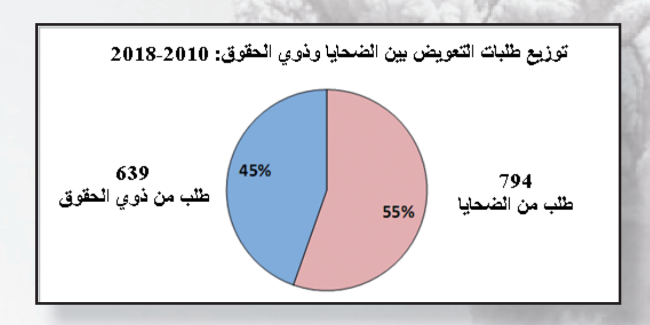
عدد ملفات التعويض المسجلة حسب الفئات ما بين 2010 و 2018

هو مبين في الرسم البياني التالي:



حيث لا تزال الفئة «العسكرية» التي تضم كلا من النظاميين ومجندي الوحدات، تمثل غالبية الطلبات. يمثل العسكريون والمدنيون المشاركون في التفجيرات النووية 84 ٪ من الطلبات. في حين أن عدد الطلبات المقدمة من الضحايا المقيمين في بولينيزيا الفرنسية لا يزال منخفضًا ، فقد تضاعف في 2017 مقارنةً بـ2016. حيث حوالي نصف هذه الطلبات كان بعد دخول قانون 28 فيفري 2017 حيز التنفيذ، أما عدد الطلبات الصادرة عن الضحايا الجزائريين فهي قليلة جدا؟.

يميل التوزيع الذي لوحظ في السنوات الأخيرة (60 ٪ من الطلبات التي قدمها الضحايا و 40 ٪ من ذوي الحقوق) إلى التطور بشكل طفيف في 2017. الزيادة في عدد وفيات الضحايا تفسر هذا التطور.



تم تقديم حوالي 3/2 من الطلبات من طرف الضحايا الذين يسكنون أو الذين عاشوا في وقت التجارب النووية في بولينيزيا و 3/1 من طرف الضحايا بالصحراء الجزائرية.

يهدف الجهاز الذي تم إنشاؤه بموجب القانون رقم 2-2010 المؤرخ 5 جانفي 2010 إلى تعويض الأشخاص المعترف بهم على أنهم يعانون من مرض محتمل بسبب الإشعاعات الناجمة عن التجارب النووية الفرنسية.

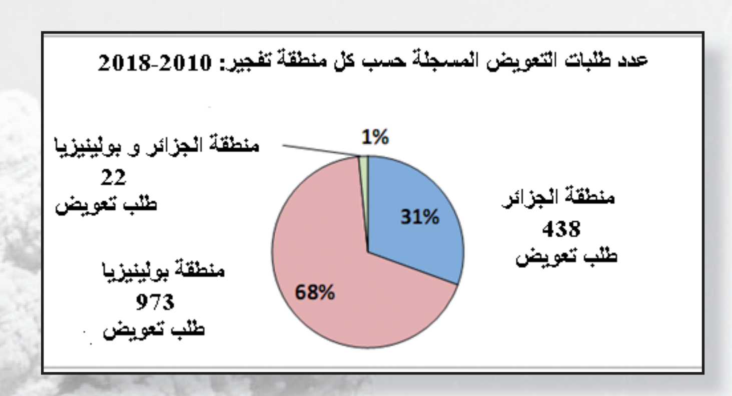
حيث يتعلق الأمر بالأشخاص التالية:

- **الذين عملوا في مراكز التجارب النووية الفرنسية (عسكرية أو مدنية تحت إشراف وزارة الجيوش، عمال بمحافظة الطاقة الذرية، عمال المقاولات أو المتعاقدين مع الجيوش أو محافظة الطاقة الذرية).**
- **أو بدون العمل في هذه المراكز، لكن أقاموا أو بقوا في المناطق في الفترات التي حددها القانون.**

تتوزع ملفات التعويض المسجلة في هذا السياق منذ إنشاء هذا المخطط على النحو التالي:

منذ 16 مارس 2015، التاريخ الذي أصبحت فيه لجنة تعويض ضحايا التجارب النووية الفرنسية سلطة إدارية مستقلة، تم قبول 11 ٪ من الملفات المقبولة قانونًا (14 طلب من بين 125 مقبول). تمثل هذه النسبة حوالي 15 ٪ إذا حذفنا الطلبات غير المقبولة بسبب أحد الشروط المطلوبة (المكان والزمان والمرض).





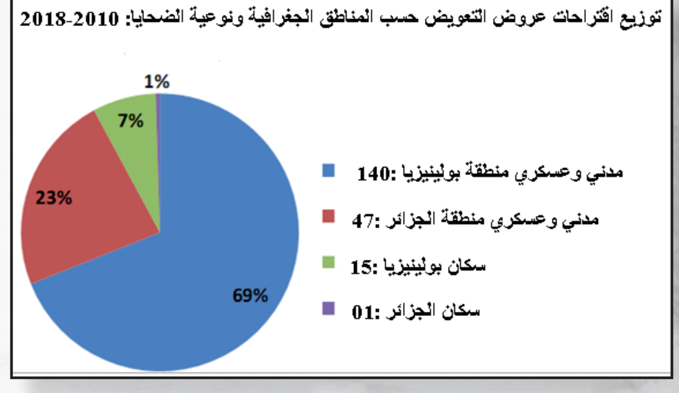
منذ إنشاء القانون الجديد للجنة تعويض ضحايا التجارب النووية الفرنسية، حدثت زيادة كبيرة في النسبة المئوية للطلبات المقبولة بالنسبة للعدد الإجمالي للقرارات المتخذة. إن قرارات الرفض الأربعة التي تم اتخاذها في عام 2017 بموجب تطبيق مبدأ الخطر الضئيل، اتخذت في اجتماع اللجنة المنعقد في 30 جانفي 2017، أي قبل إقرار قانون 28 فيفري 2017. ومنذ ذلك التاريخ، لم يتم اتخاذ أي قرار رفض، بصرف النظر عن تلك المتعلقة بالحالات التي لا تفي بالشروط القانونية والتنظيمية (المرض خارج المرسوم والمكان وتاريخ التواجد خارج المناطق والفترات التي يحددها القانون أو صفة ذوي الحقوق غير مثبت).

إن الدخول في تطبيق قانون 28 فيفري 2017، الذي أكده مجلس الدولة في إطار رأي منازعة رقم 409777 بتاريخ 28 جوان 2017، أبطل المنهجية التي من خلالها كانت لجنة تعويض ضحايا التجارب النووية الفرنسية تقدر بها الحق في تعويض الضحايا.

لم يمكن اعتماد المنهجية الجديدة للجنة تعويض ضحايا التجارب النووية الفرنسية إلا بعد تعيين أطباء جدد كأعضاء. وهذا ما يفسر العدد الضئيل للملفات التي تمت دراستها من اجل حق التعويض في 2017. وعلى سبيل الاستدلال، في نهاية ماي 2018، تم اتخاذ 54 قرارًا من قبل لجنة تعويض ضحايا التجارب النووية الفرنسية، 33 منها كانت ايجابية، أي بمعدل قبول 61 ٪ و 60 ٪ للقرارات الخمسة عشر المتخذة حول طلبات ضحايا من بولينيزيا الفرنسية، بما في ذلك 9 قرارات ايجابية، مقارنة بالقرارات الـ11 الايجابية التي اتخذتها لجنة تعويض ضحايا التجارب النووية الفرنسية في الفترة من 2010 إلى 2018.

وعليه، تم توزيع اقتراحات عروض التعويض حسب المناطق الجغرافية ونوعية الضحايا ما بين 2010 و2018 كما يلي:





أما توزيع التعويضات المقدمة حتى الآن حسب المناطق الجغرافية ونوعية الضحية فهي مبينة في الجدول التالي (قرارات التعويض الـ17 التي اتخذها وزير الدفاع قبل مارس 2015 مدرجة معها):

السنوات	2014-2010	2015	2016	2017	2018	المجموع
الضحايا الذين تم تعويضهم	17	06	35	63	96	121
قيمة المبلغ المدفوع للضحايا	793.251€	200.969€	1.434.158€	4.594.694€	8756818€	15.779.890€



علاقات لجنة التعويض مع الجزائر

تتعاون لجنة تعويض ضحايا التجارب النووية الفرنسية مع الديوان الوطني لقدماء المحاربين وضحايا الحرب، الملحق بالسفارة الفرنسية في الجزائر. حيث تعد مصلحة قدماء المحاربين الوسيط المميز لأمانة لجنة تعويض الضحايا. وعليه، فإن المراسلات التي تهم الضحايا القاطنين بالجزائر توجه إليها.

في إطار اللجنة الحكومية الفرنسية–الجزائرية رفيعة المستوى، تم إنشاء مجموعة عمل مشتركة لمناقشة شروط تقديم ملفات التعويض للضحايا الجزائريين للتجارب النووية الفرنسية في الصحراء أو ذويهم. لم تجتمع هذه اللجنة منذ جلستها الوحيدة في 3 فيفري 2016.

في الختام، من الواضح أن الصحراء الجزائرية كانت مسرحًا لـ 57 تفجيراً واختباراً وتجارب نووية بين عامي 1960 و 1966، لكن هذا التقرير السنوي (2018) للجنة تعويض ضحايا التجارب النووية الفرنسية (CIVEN) لا يتحدث عن الضحايا الجزائريين (العمال والسكان المستقرين)، بل وأقل من ذلك فيما يخص تعويضهم، لأنه لم يتم تعويض أي ضحية جزائرية إلى حد اليوم في إطار قانون 5 جانفي 2010؟.

الخاتمة

للإشارة، إن المفاوضات حول «إصلاح الضرر» بين فرنسا وبولينيزيا الفرنسية نتيجة التفجيرات النووية لم تكن مرضية للغاية بالنسبة للبولينيزيين. وعليه، يجب أن تنوّر هذه المفاوضات الجزائر في التفاوض مع فرنسا حول هذا الملف الشائك، سواء من حيث الأسلوب أو فيما يخص التعويضات المطلوبة، حيث أن قانون 5 جانفي 2010 المتعلق بالاعتراف وتعويض ضحايا التجارب النووية الفرنسية بصيغته الحالية لا يمكن أن يعوض الضحايا الجزائريين؟ وعليه، لا بد من وجود نظام تعويض عالمي موحد وفي هذا الإطار، يمكن تناول مسألة الحق العالمي في التعويض في القانون الدولي من خلال إدخال «بروتوكول إضافي» لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية يخص الأضرار بالضحايا وتعويضهم وتأهيل واستعادة البيئة.

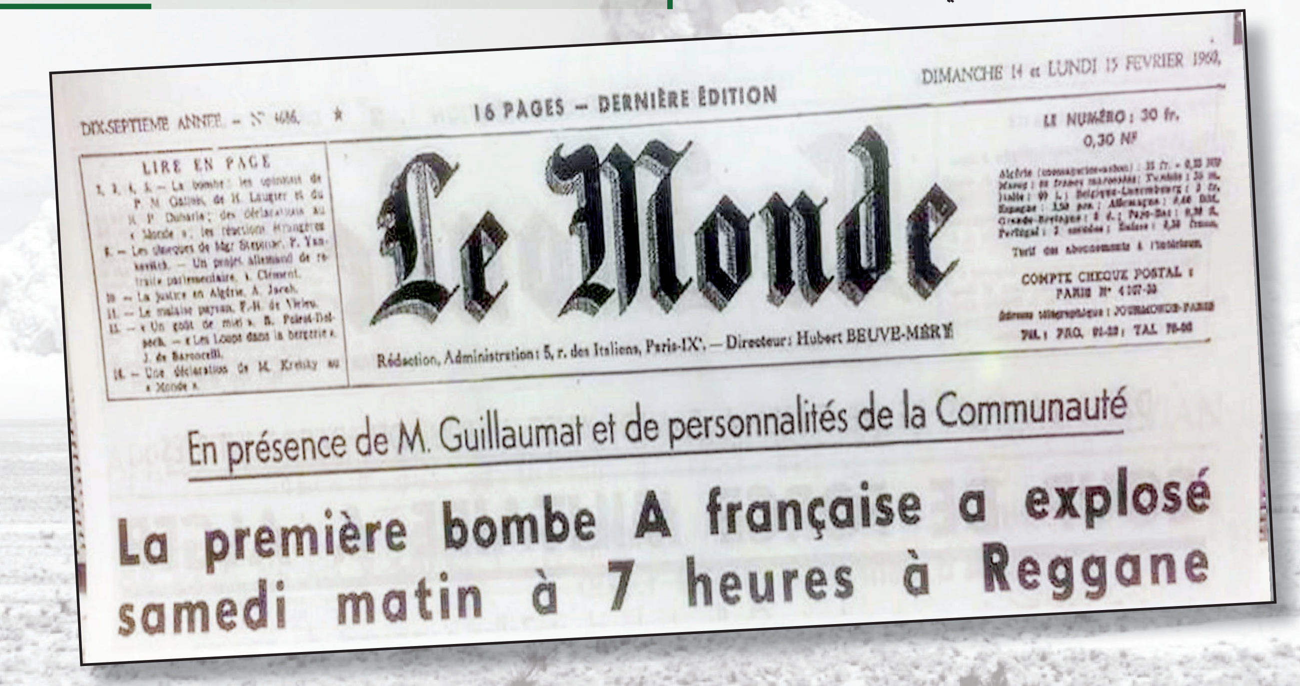
وفي الختام نوصي بما يلي:

1- - التأكيد على ضرورة اعتراف فرنسا بمسؤوليتها التامة والعامة في إحداث الأضرار الكارثية المستمرة الناجمة عن التجارب والتفجيرات النووية في الصحراء الجزائرية، والتكفل بكافة التعويضات اللازمة لذلك.

2- - العمل في المدى القريب على اتخاذ كافة التدابير الوقائية حفاظا على الأرواح البشرية والأنظمة البيئية، وذلك بمطالبة الدولة الفرنسية المسؤولة بالشروع فورا مع السلطات الجزائرية في مباشرة عملية تطهير وإعادة تأهيل المناطق المتضررة، وإنشاء مراكز صحية في عين المكان خصوصا لمعالجة الأمراض السرطانية المتنوعة.

3- - السهر على توسيع مجال محيط الأضـرار المشمولة بالتعويض وفقا للمقاييس الدولية المتفق عليها، لتشمل إلى جانب المناطق العسكرية المعنية آنذاك كافة المناطق الأخرى المتضررة.

4- - تمكين السلطات العمومية الوطنية من الاطلاع على الأرشيف والوثائق المتعلقة بالتجارب والتفجيرات النووية، قصد اتخاذ التدابير الضرورية للتكفل بالضحايا والمحيط وجبر الأضرار المترتبة عنها، المادية والجسمانية والمعنوية والجمالية.



DIMANCHE 14 et LUNDI 15 FEVRIER 1960

DIX-SEPTIEME ANNEE — N° 4686

16 PAGES — DERNIÈRE ÉDITION

LE NUMÉRO : 30 fr. 0,30 NF

LIRE EN PAGE

Le Monde

Rédaction, Administration : 5, r. des Italiens, Paris-IX. — Directeur : Hubert BEUVE-MÉRY

COMPTE CHEQUE POSTAL : PARIS N° 4207-23

En présence de M. Guillaumat et de personnalités de la Communauté

La première bombe A française a explosé samedi matin à 7 heures à Reggane



ملحق

قائمة الأمراض المنشورة في المادة 1 من المرسوم رقم 653-2010 المؤرخ في 11 جوان 2010 والمعدلة في المرسوم رقم 604-2012 المؤرخ في 30 أفريل 2012 على النحو التالي:

تسمية الأمراض:

- سرطان الدم (باستثناء سرطان الدم الليمفاوي المزمن لأنه يعتبر غير ناجم عن الإشعاع).
- خلل التنسج النخاعي.
- سرطان الثدي.
- سرطان الغدة الدرقية خلال التعرض في فترة النمو.
- سرطان الجلد باستثناء سرطان الجلد الخبيث.
- سرطان الرئة.
- سرطان القولون.
- سرطان الغدة اللعابية.
- سرطان المريء.
- سرطان المعدة.
- سرطان الكبد.
- سرطان المثانة.
- سرطان المبيض.
- سرطان المخ والجهاز العصبي المركزي.
- سرطان العظام والنسيج الضام.
- سرطان الرحم.
- سرطان الأمعاء الدقيقة.
- سرطان المستقيم.
- سرطان الكلى.
- ليمفوما اللاهودجكين.
- المايلومات.

بعد تعديل 2015، أصبح عدد الأمراض السرطانية المعترف بها في التشريع الفرنسي يساوي 21 مرض، للإشارة، التشريع الياباني يعترف بـ43 مرض من بينها أمراض غير سرطانية كمرض العيون و أمراض القلب والشرايين. أما التشريع الأمريكي بدوره يعترف بـ36 مرض إلى حد الآن.





وادي سوف والمنظمة الخاصة والتسليح 1947-1950

بقلم / الدكتور بوكسيبة محمود
أستاذ محاضر (أ)، جامعة المسيلة

عرفت منطقة وادي سوف في تاريخ الجزائر منذ الغزو الفرنسي بما تعرفه من حصانة وإشراف على الحدود وتوسط لأقاليم الجزائر، كما عرف أهلها بحبهم للتجارة والتنقل والسعي للرزق أو للعلم أو لجلب ما تحتاجه المنطقة من سلاح أو بارود أو غير ذلك.وقد أدرك السياسيون الأوائل إمكانيات المنطقة، حيث احتضنت حزب الشعب وقامت خليتها بعمل جبار لنشر الأفكار الوطنية والاستقلالية وتشكيل خلايا أخرى في بقية أرجاء المنطقة،وبذلك تحولت هذه الأخيرة إلى قبلة للسياسيين الأوائل .

ومع ظهور التوجه الثوري الذي توج بظهور المنظمة الخاصة، أدرك رجالاتها وزن المنطقة لحل مشكلة التسليح ولتدريب أعضائها عبر الوطن وتفجير الثورة، وبذلك تحولت المنطقة إلى مقصدٍ لأصحاب ذلك التوجه وتزعمت شبكة التسليح.

أ- المسار السياسي لحزب الشعب من النشأة حتى ظهور المنظمة الخاصة 1947

-1 - ظهور حزب الشعب الجزائري

بنانتار بفرنسا، تأسس حزب الشعب الجزائري بعد ظهر يوم 11 مارس 1937 ، وتكونت هيئته الإدارية من مصالي الحاج رئيسا واحتفظ بقيادة النجم السابقة عدا عيماش عمار كما حافظ على نفس التنظيم الهيكلي، وقد اكتسح الساحة بمناضليه وأفكاره الإستقلالية الثورية التي



تحمل الطابع الوطني، الأمر الذي أزعج السلطات الاستعمارية وأصبحت تنتظر الفرصة لحله، حتى جاءت الحرب العالمية الثانية سنة 1939 فأقدمت على حله وغلق خلاياه ومتابعة مناضليه، ودخل الحزب في السرية.

بنزول الحلفاء إلى أرض الجزائر، بادر قادة الحركة الوطنية من جمعية العلماء والنواب وحزب الشعب الذي يعمل في السر إلى تأسيس أحباب البيان والحرية في 14 مارس 1944 ، محددة هدفا واحدا ، وحافظت على نشاط حزب الشعب الجزائري في إطار السرية .

2- الحرب العالمية الثانية وتجذر الفكر الثوري

إن السؤال الذي يطرح نفسه هو كيف أصبح حزب الشعب الجزائري بعدما حدث له من مجازر، وفي غياب زعيمه الذي لم يعد من المنفى إلا في 13 اكتوبر 1946؟.

فمع الحرب العالمية الثانية، توطدت مكانة حزب الشعب ورفضت الجماهير كل تجمع غير جدير ببلورة طموحاتها، وتطورت إيديولوجيته إلى التوجه الثوري المستعد للكفاح من أجل الإستقلال، وزادها إصرارا ما حدث في 08ماي من مجازر.

وبما أن حزب الشعب الجزائري كان محضورا، فقد اشترطت عليه الإدارة الإستعمارية تغيير الإسم، فتقرر إنشاء حركة الانتصار للحريات الديمقراطية MTLD من أجل المشاركة في الحملة الإنتخابية مع الحفاظ على التنظيم الخاص بحزب الشعب، وكان بإمكانه الفوز لو لم تتدخل الإدارة الإستعمارية بالغش والتزوير من بداية الإنتخابات حتى نهايتها، وكانت أول تجربة للحزب بعد الحرب العالمية الثانية، خاصة مع نايجلان الذي عرف بمهازله الإنتخابية وسياسته القمعية ، وزاد بذلك الخلاف بين التيارين تجذراً و تبايناً وتأسست المنظمة الخاصة.

II- وادي سوف بين حزب الشعب والمنظمة الخاصة

1- - أهمية المنطقة ومؤهلاتها للعمل المسلح

موقع وادي سوف الإستراتيجي جعل من المنطقة وكراً لمؤامرات الإستعمار وملجأ لكل داعية أو مناهظ، ورغم طبيعة المنطقة الصحراوي المكشوفة ومناخها، إلا أن موقعها قد شفع لها، حيث تكيف معه سكانها وعرفت بدورها في المقاومة والجهاد، وأصبحت ملجأ لكل ثائر ومنبعاً للفكر الإصلاحي والوطني ثم الثوري.

كما عرف سكانها بنشاطهم في التجارة وبتهريب الأسلحة والبارود، وتوفيره للمنطقة بما أوتوا من مهارة في التنقل ومعرفة الأسواق وقيادة القوافل ومسالك الصحراء والدراية بأغوارها كما هو الحال عند قبائل الشعانبة . كما مارس سكانها نشاطهم وتنقلاتهم إلى العاصمة و قسنطينة وبسكرة وتونس وليبيا، سعيا للتجارة وطلب العلم إضافة إلى مقتهم للمستعمر وتعلقهم بالحرية، كما عرفت المنطقة بتوجهها الوطني.

أدرك حزب الشعب والمنظمة الخاصة قيمة تلك المؤهلات الطبيعية والبشرية، وأمام الجو السياسي الذي تعيشه دول المغرب العربي أنذاك، أصبحت منطقة وادي سوف منفذا لدخول السلاح بعد شراءه وتخزينه وتسليمه وتوزيعه لتدريب المنظمة الخاصة تحضيراً لتفجير الثورة.

2- وادي سوف وعلاقتها بحزب الشعب

لقد تمكن أونسي الهاشمي من إدخال حزب الشعب إلى المنطقة بحكم علاقته بيوسف العمودي في بسكرة سنة 1943، وبذلك تكونت خلية حزب الشعب من مناضلين أمثال عبد القادر العمودي، ومحمد بلحاج واونسي قدادرة وبشير بن موسى واونسي الهاشمي.ومع ظهور حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، بدأت زيارات الوطنيين إلى المنطقة كزيارة أحمد بوده وعبد الحميد مهري ومسعود بوقادوم .

وقاموا باعتماد أحمد ميلودي ضد مرشح السلطات الإستعمارية، وظلت خلية حركة الانتصار للحريات الديمقراطية تنشط تحت رئاسة أحمد ميلودي، بينما كان أحمد بلحاج مكلفا بالتعبئة وجمع الإشتراكات والشؤون المالية.

3- - التسليح وعلاقة المنظمة الخاصة بوادي سوف

أ- مشكلة السلاح والتوجه إلى وادي سوف

كما ذكرت سابقا، لم تكد الحرب العالمية الثانية تنتهي حتى بدأ التفكير في الحل العسكري واردا بقوة، ولهذا اخذ أعضاء الحزب المحضور في نشر خلاياه لاستقطاب المواطنين وكثفوا من زيارتهم إلى المناطق النائية ذات الأهمية الإستراتيجية مثل وادي سوف. ومع الحرب العالمية الثانية، تجذرت الإيديولوجية الثورية داخل حزب الشعب المحضور وفي أوساط الشعب، كما شهدت نفس الفترة نشاطا حثيثا من أجل الحصول على السلاح وعلى بعض المساعدات العسكرية من ألمانيا.

كما أصبحت مشكلة التسليح تطرح بحدة بين (1945-1947) وبدأ أنصار التوجه الثوري في البحث عن الحلول، خاصة أن تونس وليبيا والمغرب الأقصى كانوا تحت نير الإستعمار والطريق إلى مصر أو بلاد المشرق لم يكن بالأمر السهل.

لم تكن أهمية منطقة وادي سوف الإستراتيجية والعسكرية خافية عليهم، فمحمد



بلوزداد رئيس حزب الشعب في قسنطينة بين 1946-1947 والذي سيصبح رئيسا للمنظمة الخاصة فيما بعد، كانت له علاقات وطيدة مع السعيد إدريس التاجر السوفي بقسنطينة الذي ساعده على الاتصال بالتاجر المناضل أحمد ميلودي ،ثم كانت زيارته إلى بسكرة عند محمد عصامي ممثل الحزب واجتمع بالمناضلين سرا وأشعرهم بجمع السلاح.

ثم لنفس الغرض العسكري، كانت زيارة محمد الأمين دباغين الذي كان على رأس الحزب في غياب مصالي الحاج حيث زار بسكرة تحت حماية محمد عصامي والتقى بها بالمناضلين مؤكدا على الجانب العسكري والسلاح، هذا قبل تأسيس المنظمة الخاصة .



محمد العصامي

III- شبكة التسليح وتنظيماتها

1- النواة الأولى للشبكة والزيارات لتعهدها ومتابعتها

مع ظهور المنظمة الخاصة، شكل الرعيل الأول لحزب الشعب نواتها، فتكونت الخلية الأولى من أولئك الذين تتوفر فيهم شروط الإستعداد للتضحية والسرية والكتمان والطاعة والانضباط، وتم تكليف أحمد ميلودي بشراء السلاح حيث كان الواسطة بينهم هو محمد عصامي[1] مسؤول التنظيم على مستوى الولاية الحزبية (بسكرة، الأوراس، وادي سوف، وادي ريغ)، أما مهمة شراء الأسلحة فقد أوكلت إلى ميهي عبد القادر الملقب بمحمد بلحاج [2].

ولأهمية الأمر و في إطار رعاية شبكة التسليح، كانت زيارة مسؤول التنظيم إلى المنظمة رفقة أحمد ميلودي، إلى جانب زيارة محمد العربي بن مهيدي، محمد بوضياف و مصطفى بن بولعيد .

2- الرواد الأوائل للمنظمة الخاصة بوادي سوف

- **أحمد ميلودي**
- **عبد القادر العمودي**
- **سلطاني شوشان**
- **عدايكة بالقاسم**
- **ميهي محمد (بلحاج)**
- **أونسي المولدي**
- **الشافعي قدادرة**
- **بشير بن موسى**
- **أونسي الهاشمي**

3- التكاليف المالية لشراء الأسلحة

كانت المنظمة الخاصة تمون نشاطاتها بالوادي من ميزانيتها الخاصة ومساعدة من حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، إلى جانب المبادرات الخاصة وتبرعات المناضلين على الشكل التالي:

أ- من ميزانية المنظمة: وتسلم إلى محمد عصامي، حيث تسلم سنة 1947 عن طريق أحمد محساس ما يقارب المليون فرنك على دفعتين، وفي سنة 1948، سلم أيت أحمد كل ميزانية المنظمة إلى سي العربي (محمد عصامي) وقد بلغت حوالي نصف مليون فرنك.

ب- المبادرات الخاصة : نظرا لحاجة المنظمة إلى الأموال، فقد لجأت لوسائل أخرى حيث حافظت المنظمة على نظامها واتصالاتها خلال سنة 1947، وإن كانت في سنة 1948 قد أجرت دورتها التدريبية الثانية بعدما انظم إليها رجال عملوا بالجيش الفرنسي سواء أثناء الحرب العالمية أو قبلها أو شاركوا في حرب الفيتنام ، حيث كانوا ذوي خبرة وتجربة في التدريب وأسلوب حرب العصابات.

بعد سنة 1948، بدأت المنظمة الخاصة تعرف أزمات كأزمة التمويل بعد أن تقلصت المساعدات التي كانت تقدمها حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، لذلك ومباشرة بعد اللقاء الذي ضم حزب الشعب الجزائري / حركة الانتصار للحريات الديمقراطية والمنظمة الخاصة في ديسمبر 1948 بمنطقة زدين قرب عين الدفلى، قررت القيادة بعد نفاذ صبرها ابتكار برنامج تمويل ذاتي من خلال الهجوم على بريد وهران واستولت على مبلغ قدر بـ 3.170.000 فرنك سنة 1949.

جـ- كما اعتمدت المنظمة السرية أيضا على تبرعات الوطنيين المؤمنين بالعمل المسلح لاسترجاع استقلال الجزائر أمثال ميهي بلحاج الذي ضرب أروع الأمثلة في هذا السياق، حيث كان يبيع كل مرة جزء من نخيله ليقدمه لصالح المنظمة حتى تشتري السلاح إلى أن باع معظم ممتلكاته في سبيل الهدف الوطني، اما المولدي أونيسي (رئيس الخلية) فكان يقدم راتبه كاملا غير منقوص لعدة سنوات، و أونيسي الأمين الذي استطاع سرقة كميات من الديناميت والمتفجرات وسلمها لمحمد بلحاج دون أن يأخذ فلسا واحدا، ونصيب حفناوي الذي سلم محمد بلحاج 610.000 فرنك ليشتري بها أسلحة للثورة المنتظرة وذلك قبل انتقاله للإقامة بالبقاع المقدسة سنة 1953.



-4 - الرحلات لشراء الأسلحة

إن تنظيم الرحلات لشراء الأسلحة من وادي سوف إلى الأسواق بليبيا وتونس ليس بالأمر الهين بل يتطلب رجالا أشداء للمهمة ووسائل نقل ومعدات ومؤونة ومال وشجاعة وتجربة وصبر ووقت ودليل رحلة، ومن الذين إختارهم محمد العمودي لهذه المهمة، محمد بلحاج.

رحلات محمد بلحاج نحو الأراضي الليبية:

أ- بالضبط نحو بلدة سناون شرقي غدامس رفقة الدليل ضيف الله مصطفى القطاوي لجلب السلاح .

ب- السفر ثانية إلى نفس المكان رفقة الخبير محمد بن الصادق وكللت بجلب البنادق بذخيرتها ونظارات كاشفة.

ج- السفر سنة 1949 رفقة الخبير بوغزالة البشير بن نصر كللت بجلب السلاح والذخيرة.

رحلات محمد بلحاج نحو الأراضي التونسية:

أ- كانت الرحلة إلى منطقة دوز بالمرازيق رفقة زواوي الصادق بن البشير والحاج محمد بلطرش .

ب- رحلة إلى التراب التونسي رفقة غندير بشير بن محمد سنة 1950 ، واستطاع جلب بعض الأسلحة وتخلف ليستكمل جلب الذخيرة ولكن ألقي عليه القبض ليسجن لمدة ستة أشهر.

رحلات محمد بلحاج المزدوجة نحو ليبيا وتونس:

تمت هذه الرحلات في السنوات الممتدة من سنة 1948إلى سنة1953 وكان برفقة زواي محمد الصادق وجلب السلاح .

- الأسلحة التي تم جمعها وتسليمها

- **البنادق وتشمل:** الرشاشات والمسدسات / خماسي ألماني، خماسي انجليزي / ستاتي إيطالي وهي الغالبة ، خفيفة المحمل.
- **المسدسات:** أمريكية الصنع.
- **الذخيرة.**
- **النظارات الكاشفة:** تم جلب كمية منها من ليبيا سنة 1948 من طرف ميهي بلحاج.
- **المتفجرات:** أوكل الحاكم العسكري إلى أونسي الأمين أمر توزيعها على الفلاحين لأغراض فلاحية، لكنه تحايل عليه ونقل 50 % منها إلى الشمال حيث استعملت في صنع القنابل.

- تخزين السلاح ونقله

في الفترة المعنية بالدارسة، كان المحور المركزي في الشبكة يتمثل في ميهي عبد القادرالمدعو محمد بلحاج، حيث نقل السلاح إلى وادي سوف على ظهر الإبل، أما التخزين فقد كان يتم في غوط النخيل أو في المنازل، ولا يعلم بأمرها إلا ميهي بلحاج وعبد القادر العموري وأحمد ميلودي وشوشارن سلطان وعدائله بلقاسم.

ومن الأماكن المشهورة بالتخزين حيث يدفن السلاح:

- **نزله الطلابية جنوب شرق الوادي.**
- **غوط عدائكة (تشرف تكسيت).**
- **في منطقة القواطين أو في الطريفاوي.**
- **أما عند الأفراد، فتخزن عند حاب الله البشير بالرقيبة، وعند محمد شوشاب أو عند بلقاسم عدائكة.**

تنقل الأسلحة وفق تنظيمات وتحضيرات إلى الزيبان ليلا على ظهور الإبل من الوادي إلى الزريعة الريبان، لتوزع أو تنقل إلى الأوراس ومنها توزع أو تنقل إلى قسنطينة، وقد استمرت تلك الوسائل المستعملة حتى 1952م أما بعد ذلك، فقد استعملت الشبكة إضافة إلى القوافل وسائل أخرى.

وادي سوف تمون الجزائر بالسلاح(التوزيع)

- جمع دفعة من 600 قطعة من الذخيرة حملت إلى الأوراس.
- جمع دفعة من 232 قطعة (بنادق بمختلف الأنواع وذخيرتها) حولت إلى جبال غرداية ومتليلي والجنوب الغربي، وكان ذلك سنة 1947.

-1 - اكتشاف أمر المنظمة الخاصة

بعد اكتشاف خلايا المنظمة الخاصة سنة1951، وضعت السلطات الإستعمارية يدها على كميات محدودة من السلاح واعتقلت بعض قيادي ومناضلي المنظمة، بينما استطاع أخرون اللجوء إلى الجبال المنيعة، أمثال كريم بلقاسم، اعمر اوعمران و شبار السعيد الذين احتفظوا بكميات من الأسلحة واستمروا على رأس العناصر الثائرة يجوبون بلاد القبائل .

كما نجت منطقة الأوراس من حملات الاستيلاء على السلاح لأن بعض المناضلين الذين القي عليهم القبض لم يفصحوا عن أماكن سلاحهم واحتفظ مسؤولو مخازن السلاح بسريتها، وقد بقي وميض الثورة مشتعلا في هاتين المنطقتين لحصانتها وتجذر الفكر الثوري بهما ولوجود عناصر مؤمنة بأن الإستعمار لن يخرج إلا بالسلاح.



2- مصير المنظمة الخاصة بواد سوف

وفق ما اقتضته تنظيمات المنظمة الخاصة، فإن وادي سوف ونظرا لطبيعتها لم تستعمل للتدريب بل استعملت وفق موقعها وطبيعة سكانها لجلب السلاح وتوزيعه، ولكن رغم ذلك وأمام اكتشاف أمر المنظمة، فقد طالت أيادي الاستعمار رموزها بالسجن والتعذيب، في حين واصلت البقية العمل السياسي وآخرون واصلوا نقل الأسلحة وتخزينها بوادي سوف متيقنين بأن الثورة ستندلع لا محالة، وآخرون انتقلوا إلى مدن أخرى لمواصلة العمل السري، وآخرون اتصلوا بالأوراس حتى تحين ساعة الخلاص.

وبين هذا وذاك، ظل وادي سوف مصدرا للسلاح بعد اكتشاف المنظمة أو أثناء الثورة، ومن الرموز الذين سجنوا، محمد عصامي، فبعد اكتشاف أمر المنظمة الخاصة سنة 1950، القي عليه القبض وعذب وسجن، ولم يطلق سراحه إلا بعد إعلان وقف القتال ليختم العمل الذي بدأه بالإشراف على استفتاء الإستقلال.

عبد القادر العمودي الذي أصبح محل بحث سنة 1950، فر إلى الجزائر واتصل بمحمد بوضياف، وبقي هناك يحضر الاجتماعات السرية التي باشرها ابن بولعيد بمحل عيسى كشيدة، فكان من 22 الذين فجروا الثورة ولم يطلق سراحه إلا بعد وقف القتال.

أما محمد بلحاج، فقد واصل مهمته المحورية وهي شراء الأسلحة ونقلها وتخزينها بوادي سوف، كما واصل دوره السياسي والتنظيمي في تكوين الشباب وتدريبهم وتهيئتهم نفسيا ليوم تفجير الثورة تحت ظل الكشافة الإسلامية، وإشرافه على فتح فرع لحزب الشعب الجزائري في منطقة الرديف بالقطر التونسي ليشمل كل مدن الشريط الحدودي المحاذي للجزائر وبذلك يزداد عدد المنخرطين في حزب الشعب رغم المطاردات والسجن.

وآخرون فضلوا الإنتقال إلى المدن المجاورة مثل ورقلة وتقرت والإشتغال في أعمال أخرى مع مواصلة العمل السري.

وآخرون فضلوا نقل الأسلحة رغم ظروفهم الصحية مثل أونيسي الأمين حتى بعد اندلاع الثورة إلى غاية استشهاده،وبعضهم انتقل إلى أماكن أخرى لمواصلة العمل العسكري ومن أمثال ذلك لرقط الكيلاني الذي غادر وادي سوف واتجه نحو مداوروش متصلا بعباس لغرور لمواصلة العمل العسكري.

ومما لا شك فيه، أن ذلك السلاح أو بعضه كان النواة التي اعتمدت عليها اللجنة الثورية للوحدة والعمل عندما فجرت الثورة في 01 نوفمبر 1954 باسم جبهة التحرير الوطني.

الخاتمة

في كل جهات الجنوب الشرقي، عرفت منطقة وادي سوف بماضيها في المقاومة والحركة الوطنية، وقد أدرك حزب الشعب قيمة المنطقة فانتشرت بها خلاياه،وبظهور الفكر الثوري في الجزائر قبل و بعد الحرب العالمية الثانية، اتخذ الحزب من وادي سوف قاعدة له لتدريب رجالات المنطقة الخاصة بل كقاعدة لجلب السلاح وتوزيعه عبر أنحاء الوطن لتدريب رجال يعلنون الثورة من أجل استقلال الجزائر.

ورغم نهاية المنظمة الخاصة واكتشاف أمرها وما صاحب ذلك من إعتقالات وسجن، فقد كان لتلك التجربة فضلها الخاص في تفجير الثورة، فمن خلالها تمرس القادة الذين سيهندسون للثورة ،وعرف المجاهدون أسواق السلاح وأنواعه وتدربوا على صنع القنابل. كان فضل كل ذلك يرجع إلى وادي سوف ورجالات المنطقة والمنظمة الخاصة وما لعبوه من دور لتحرير الوطن.

هامش

(1) **محمد عصامي:** من الوطنيين الأوائل بالجنوب الشرقي الجزائري، ولد في سيدي عقبة سنة 1918، انخرط في حزب الشعب سنة 1937، تعرض لمضايقات كثيرة أثناء الحرب العالمية الثانية. انتقل من سكيكدة إلى بسكرة وظل ينشر أفكار الحرب الوطنية، واشرف على مظاهرات 08 ماي 1945 . بظهور المنظمة الخاصة بالمنطقة، تولى أمرها و كان يقود الشبكة ويعين رؤساء الخلايا حتى اكتشاف أمر المنظمة، فزج به في السجن ولم يطلق سراحه إلا بعد الاستقلال.

(2) **محمد بلحاج :** هو ميهي البشير بن عبد القادر المدعو محمد بلحاج ، ولد بالوادي سنة 1919و ينتمي إلى عائلة ميسورة الحال تنتمي إلى الطريقة القادرية، درس بزاوية الشيخ عبد العزيز الشريف واحتك بزوار الزاوية وأفكارهم ، كان احد مؤسسي خلية حزب الشعب بوادي سوف سنة 1943 ، حضر مؤتمر بلكور سنة 1947، تولى مهمة شراء الأسلحة للمنظمة الخاصة، ورغم اكتشاف أمرها، ظل في مهامه حتى تفجير الثورة التي ساهم فيها كبطل من الرعيل الأول. اعدم بعد الاستقلال فيما عرف بأزمة شعباني .





بقلم / الأستاذ أسامة حوحو

العوفية
بين الحظ المشؤوم والمصير المحتوم

نزلت قوات الاحتلال الفرنسي بقيادة الكونت «دو بورمون» بشاطئ سيدي فرج في 14 جوان 1830م، فتصدت لها القوات الجزائرية بقيادة إبراهيم آغا الذي لم يكن يتمتع بأي خبرة عسكرية، وخاض الفريقان معركة حامية بناحية اسطاوالي انتهت لصالح الفرنسيين ومكّنتهم من إحكام سيطرتهم على كامل منافذ مدينة الجزائر، مما أجبر الدّاي على توقيع معاهدة استسلام وتسليم المدينة لقائد الحملة الفرنسية يوم 05 جويلية 1830م، وأصبحت الجزائر منذ ذلك التاريخ مستعمرة فرنسية.

ولم يكن يجرؤ أي قائد أعلى لجيوش الاحتلال (1830-1834م) أو حاكما عاما أو مقيما عاما(1834-1962م) ممن تداولوا على تسيّير شؤون الجزائر المحتلة، على احترام **بنود معاهدة الاستسلام. المذكورة لاسيما في بندها الخامس، الّذي تتعهد فيه فرنسا باحترام حريّة الجزائريّين في العبادة، وعدم الاعتداء عليهم ولا على دينهم وأملاكهم وتجارتهم وصناعتهم، ولا على نسائهم...**



الجنرال سفاري دو روفيڨو

لقد بالغ قادة الاحتلال الفرنسي في التّنكيل والبطش بكل الجزائريّين الرّافضين للاحتلال والاضطهاد بكل أنواعه؛ فهذا الجنرال آن جون ماري ريني سفاري دو روفيڨو Anne Jean Marie René Savary De Rovigo لم يحيد عن النّهج الإجرامي المنظم الّذي سلكه سابقيه، أمثال: «دو بورمون»، «كلوزيل» Clauzel؛ في سلب الجزائريّين أرواحهم وممتلكاتهم بطرق ووسائل جهنمية يندى لها الجبين.

خلال شهر ماي من عام 1831م؛ قرر السّيد كزيمير بيريار Casimir Périer رئيس مجلس الوزراء الفرنسي – آنذاك – فصل السّلطة المدنية عن العسكرية في الجزائر، باستحداث هيئة مدنية، مهمتها التّكفل بكل الأعمال الإدارية المدنية منها المالية والقانونية ، وتكون هذه الهيئة موصولة مباشرة بمكتب رئيس مجلس الوزراء، عيّن على رأسها مستشار الدّولة الفرنسية السّيد البارون بيشون Péchon بصفته مقتصدا مدنيا إلى جانب الجنرال دوق دو روفيڨو كمسؤولا عسكريا خلفا للجنرال بيرتيزان Berthézen، وكان بيشون يتمتع بخبرة في الشّؤون الاستعمارية اكتسبها خلال عمله بجزر الانتيل، بالإضافة إلى عمله الدّبلوماسي في كل من سويسرا وهولندا.

يقول المؤرخ الفرنسي شارل أندري جوليان Charles-André Julien :

«... كان بيشون نزيها وقوي الشّكيمة وعدوا للتّجاوزات، وكان مصرّا على تطبيق القانون وحده لا غير، كما كان واثقا من عدم أهلية الإدارة العسكريّة».



وهكذا شاءت الصّدف أن يعمل الرّجلان جنبا إلى جنب، واحد لا يؤمن بالقانون، والثّاني القانون هو شغله الشّاغل؛ تأملوا وتصوروا نتيجة هذا التّناقض الصّارخ.

كان الجنرال «دو روفيڤو» الّذي استلم مهامه كقائد أعلى لجيوش فرنسا بالجزائر (06 ديسمبر 1831م) خلفا للجنرال «برتيزان»؛ قائدا متعجرفا سيء السّلوك، حيث يقول الفيلسوف والسّياسي الفرنسي شارل دو ريموزا Charles De Rémusat عن خلفية تعيين دو روفيڤو:

«... ولم يكن أحد يرغب في تعيينه في فرنسا، وكثر الكلام حول هذا التّعيين الّذي كان وراءه السّيد هوراس سيباستياني Horace Sébastianiالّذي كان عشيقا للدوقة دو روفيڤو منذ فترة طويلة» وكان وقتها دو لابورتا وزيرا للخارجية. ويضيف ريموزا: «... ربما يكون الاختيار سيئا، لكنه اختيار مفضوح...».

لقد كان « دو روفيڤو» شبيها بسابقه الجنرال «كلوزيل» في تصرفاته غير السّديدة وفي كرهه للجزائريّين عموما، وفي سلوكه البوليسي، فقد سبق له أن شغل منصب وزير للشّرطة (1810-1814م) ببلاده؛ فاستهل عهدته القصيرة في الجزائر (1831-1833م) بفرض غرامة على سكان مدينة «الجزائر» مقدارها أربعة آلاف وخمسمائة (4500) قنطار من الصّوف؛ منح دار الدّاي الريفيّة إلى السّلطات العسكريّة لتحويلها إلى مستشفى يعالج فيها ضباطه وجنوده.

كما قام الجنرال «دو روفيڤو» أيضا بتحويل جامع «كتشاوة» إلى كتدرائية، بعد أن نجح بوضربة (من أعيان مدينة الجزائر و هو الذي فاوض ديبورمون للتوقيع على معاهدة الاستسلام و كان من أوائل دعاة الإدماج) بدهائه من انتزاع موافقة رجال الإفتاء على ختم وثيقة التّنازل عن مسجد المسمكة الّذي كان وسط الأكواخ المتداعية تحت أحد الجسور، وأمام عدم تأييد بيشون لفكرة التّنازل عن المسجد لتحويله إلى كنيسة، لم يبال دو روفيڤو بقرار اللّجنة الّتي شكّلها برئاسة عالم الآثار بيربروجر Berbruggerوعضوية المفتي وإثنين من الأعيان منهما أحمد بوضربة، ورأى أن هذا لا يكفي، وقد اشتدّ غضبه وهو يقول:

«... لقد أعطي لكم الجامع الأسوأ موقعا والأقل وقارا وإجلالا في المدينة؛ لا أريده! أريد الأجمل والأبهى! نحن الأسياد المنتصرون! لا أريد أن أصبح محل سخرية».

92 HISTOIRE DE L'ALGÉRIE CONTEMPORAINE

Balensi et Pharaon à qui il ajouta le nouvel et pieux intendant Genty de Bussy qui approuvait la mesure.

En matière indigène, Rovigo prit la contrepartie de la politique de son prédécesseur. C'est ainsi qu'il s'ingénia à humilier l'agha des Arabes par des mesures policières et, tout en le maintenant en place, à affaiblir son prestige et son influence en lui imposant l'entremise de Si Hamdan pour établir des relations directes avec les chefs de tribu. Il cumula ainsi les inconvénients des deux systèmes. Mahi ed-din ne pardonna jamais à la France les avanies qu'il subit alors. Les actes de cruauté froide du général le firent haïr des Algériens. C'est ainsi que pour réprimer un vol dont avait été victime, le 5 avril 1832, une ambassade du cheikh des Ziban, Ferhat ben Saïd, qui sollicitait une expédition contre Constantine, il fit exterminer, sans enquête ni preuve, la petite tribu des Ouffia, proche de Maison Carrée. « Tout ce qui vivait », écrit Pellissier de Reynaud, « fut voué à la mort; tout ce qui pouvait être pris fut enlevé, on ne fit aucune distinction d'âge ni de sexe. Cependant l'humanité d'un petit nombre d'officiers sauva quelques femmes et quelques enfants. En revenant de cette funeste expédition, plusieurs de nos cavaliers portaient des têtes au bout de leurs lances et une d'elle servit, dit-on, à un horrible festin ». Rovigo fit donner ordre aux Maures d'illuminer et de prolonger l'ouverture de leurs boutiques. La police organisa « une *sérénade mauresque* » sous les fenêtres de l'intendant. Pichon estima les morts à 80 ou 100 et le butin à 1 500 ou 2 000 moutons, 6 à 700 bœufs et 25 à 30 chameaux, qui furent vendus de gré à gré par l'intendance au lieu des enchères régulières. Si Hamdan affirme que sur le marché de Bab Azoun on « voyait des bracelets encore attachés au poignet coupé et des boucles d'oreilles sanglantes !!! ». Il fut reconnu que les voleurs appartenaient à une autre tribu mais le cheikh des Ouffia n'en fut pas moins condamné à mort par le conseil de guerre et exécuté. « Sa tête », écrit Pellissier de Reynaud, « fut un cadeau offert aux convenances personnelles du duc de Rovigo ». L'aveu en fut fait par un juge « en présence d'un groupe d'officiers qui en furent indignés ». Le général refusa la grâce que sollicitait l'intendant en lui rétorquant qu'il pouvait « en toute tranquillité de conscience laisser aller la justice ».

La prise de Bône et les tractations avec le bey Ahmed

Le massacre et les exécutions soulevèrent la colère des Algériens. A l'appel du marabout Sidi Saadi, qui prêcha la guerre sainte, les chefs de tribu tinrent leurs assises dans une ferme proche de Boufarik, Souk-Ali et confièrent la direction des opérations à Ben Zamoun. Le mouvement des « masses soulevées » fut si profond qu'il entraîna Mahi ed-din en dissidence. Il devait devenir un des chefs de la résistance aux côtés d'Abd el-Kader. Les forces françaises brisèrent l'insurrection en un seul combat près de Boufarik et Ben Zamoun, déçu par l'impuissance de la coalition, se retira définitivement chez les Flissa. En représailles, le général fit mettre Blida à sac. Il termina sa carrière par un acte de perfidie qui mit le comble à l'indignation des Arabes. Il se fit envoyer de Blida deux cheikhs, qui ne consentirent au voyage qu'après avoir

جانب من مجزرة العوفية كما وردت في كتاب المؤرخ الفرنسي شارل اندري جوليان: تاريخ الجزئر الحديث. ص 92

استولى الجنرال على المسجد (18ديسمبر1832م) بعد أن أحرق جميع المصاحف الّتي كانت بخزائنه، وقتل أربعة آلاف مصلي كانوا قد اعتصموا فيه احتجاجا على قرار تحويله، وأقام مكانه كاتدرائية حملت اسم «سان فيليب» Saint Philippe، وصلّى المعمرون المسيحيّون فيه أول صلاة لهم ليلة عيد الميلاد في 24 ديسمبر 1832م، فبعثت الملكة «إميلي» زوجة «لويس فيليب» هداياها الثمينة للكنيسة الجديدة، أما الملك فأرسل السّتائر الفاخرة، وبعث البابا «غريغور السّادس عشر» تماثيل للقديسين.

وقد عرف عن الدّوق دو روفيڤو أنّه يولي اهتماما مبالغا فيه لكل ما يصله من تقارير أمنية وغيرها إلى درجة أنّ المترجمين الّذين اعتادوا العمل معه، اكتشفوا نقطة ضعفه هذه وأخذوا يوصلون إليه الأخبار الّتي تروقه دون مراعاة لمصداقيتها، ومن الأخبار الّتي كان يحرص هؤلاء المترجمين على ترويجها، هو أن الحاج أحمد باي قد جهز جيشا قوامه ثلاثون ألف



رجل، وهو على مسيرة يوم أو يومين من الجزائر، فجعل هذا الخبر الضّباط والجنود الفرنسيّين على استعداد دائم للمواجهة مما اتعبهم وأرهقهم، ومع هذا بقيت الإشاعة سارية إلى أن وضع لها (الحاكم العام الجديد) الجنرال فوارول Voirol حدا لما خلف دو روفيڤو على رأس القيادة العامة في الجزائر (1833م).

لكن مذبحة قبيلة «العوفية» ستبقى وصمة عار ليس على جبين الدّوق وحده فحسب، بل ستبقى وصمة عار على جبين فرنسا نفسها المثخنة بجرائم الإبادة الّتي اقترفت في حق الجزائر والجزائريّين باسمها.

بدأت مأساة قبيلة «العوفيّة» (وهي قبيلة صغيرة من الرّحل كانت قد استقرّت في وقت سابق بناحية المحمدية ميزون كاري سابقا، على ضفاف «وادي الحراش») يوم 05 أفريل 1832م؛ عندما تعرضت بعثة شيخ العرب المخلوع بمنطقة الزيبان «فرحات بن سعيد» للنّهب والسّلب وهي في طريقها إلى القائد الأعلى للجيوش الفرنسيّة، تبلغه رسالة سيّدها الّتي يطلب فيها مساعدته في حربه ضد «الحاج أحمد باي» وحثّه في الإسراع إلى احتلال قسنطينة؛ فبلغ مسامع الدّوق خبر تعرض ضيوفه لاعتداء من قبل أفراد تابعين لقبيلة «العوفيّة»، فاستشاط غضبا وسارت دماء الانتقام الأعمى في عروقه؛ وقرر تأديب القبيلة على طريقة ضبّاط الجيش الإفريقي (جيش النّخبة عند فرنسا آنذاك) بإبادتهم عن بكرة أبيهم.

وهذا ما حصل ليلة السّادس إلى السّابع أفريل، إذ تحركت قوة فرنسيّة بقيادة الجنرال «فودوا» Faudoas قوامها 350 فارس وكتيبتين من المشاة (اللّفيف الأجنبي) متجهة صوب خيام قبيلة «العوفية»، الّتي وصلتها عند الفجر، فأجهزت بخناجرها على رقاب الرجال والنّساء والأطفال، نحرت منهم حوالي 100 رقبة، دون تميّيز ودون مراعاة لنوع جنسهم أو لأعمارهم؛ وسلبوا ما بين 1500 إلى 2000 خروف، حوالي 600 إلى 700 ثور، حوالي 30 جمل، وقفلوا راجعين من حيث أتوا مبتهجين مسرورين بما اقترفته أيديهم وقلوبهم في جيوبهم، رافعين رؤوس ضحاياهم على أسنّة حرابهم فخورين بجرمهم أمام الأشهاد.

بيعت أملاك القبيلة من ثروة حيوانيّة وأشياء ثمينة في الأسواق بالتّراضي بواسطة المسؤول المالي بعيدا عن المزاد العلني النّظامي (على حد تعبير شارل أندري جوليان)، وحتى أساور النّساء وأقراطهن بيعت بباب عزون وأثار ذبائحهم البشريّة عالقة بها.

وكان الجنرال «فودوا» قد أسر ما تبقى من قبيلة «العوفية»، وعلى رأسهم شيخ القبيلة «ربيع بن سيدي غانم» الّذي نصبت له محاكمة صورية قضت بإعدامه يوم 19 أفريل عند باب عزون، رغم ثبوت براءته هو وقبيلته، ورغم جهود البارون بيشون الّذي كان ضد حكم الإعدام الجائر بل كان ضد سياسة دو روفيڤو الإجرامية بصفة عامة.

يقول بيليسي دو رينو Péllissier de Reynaud عن إعدام شيخ قبيلة العوفية الّتي ثبتت براءتها من التّهمة الّتي ألصقت بها جورا، مع أنّه تبيّن في حينه أن قبيلة أخرى هي من قطعت الطّريق على بعثة فرحات بن سعيد وسلبتها أغراضها، **فحسب بيليسي دو رينو إن الاعتراف ببراءة قبيلة العوفية وتجنيب شيخها حكم الإعدام الباطل؛ كان بمثابة إدانة أخلاقية للدوق دو روفيڤو شخصيا بما في ذلك سياسته الإجرامية، وكان جلادوه يتأهبون لتقديم رأسه هدية لولي نعمتهم:**

«... لقد جاء هذا الاعتراف من أحد القضاة في حضوري أنا وبعض الضّباط السّاخطين مثلي».

بعد حوالي شهر من مذبحة قبيلة العوفية وتحديدا خلال شهر ماي، تعرض فريق مؤلف من 30 فردا ينتمون إلى وحدة اللّفيف الأجنبي، كانوا في مهمة استكشافية بناحية يسر (بومرداس) لكمين نصّبه لهم المقاومون أودى بحياتهم جميعا، وأراد الدّوق الإنتقام لهم فأرسل بعثة بحرية إلى ناحية يسر لتأديب هؤلاء الثّوار الّذين تجرأوا على جنوده، وعيّن الجنرال بوشيه Buchet على رأس هذه البعثة الّتي تتألف من أكثر من 1500 رجلا حملهم أسطولٌ من ثلاث قطع.

وصلت البعثة إلى ناحية يسر فتفاجأت بالمقاومين يترقبونها على الشّاطئ، كلّهم استعدادٌ للمواجهة، فعاد الأسطول أدراجه إلى مدينة الجزائر، وكان الجنرال بوشي قد تلقى تعليمات بالعودة في حال اكتشاف أمره، يقول بيليسي دو رينو:

«... ما الذّي سيفكر فيه العرب، وذكرى مذبحة العوفية مازالت عالقة في الأذهان؟ سيفكرون حتما في أننا لا نجيد غير تقتيل أناس نائمين، ولا نجرؤ على مهاجمة رجال مسلّحين في حالة يقظة، أن نكون مكروهين ومحتقرين في الوقت نفسه، هذا كثير».



قراءة تاريخية في قضية التعذيب خلال الثورة التحريرية

بقلم / الدكتور بلقاسم صحراوي
جامعة سطيف 02

ص - المتحف الوطني للمجاهد

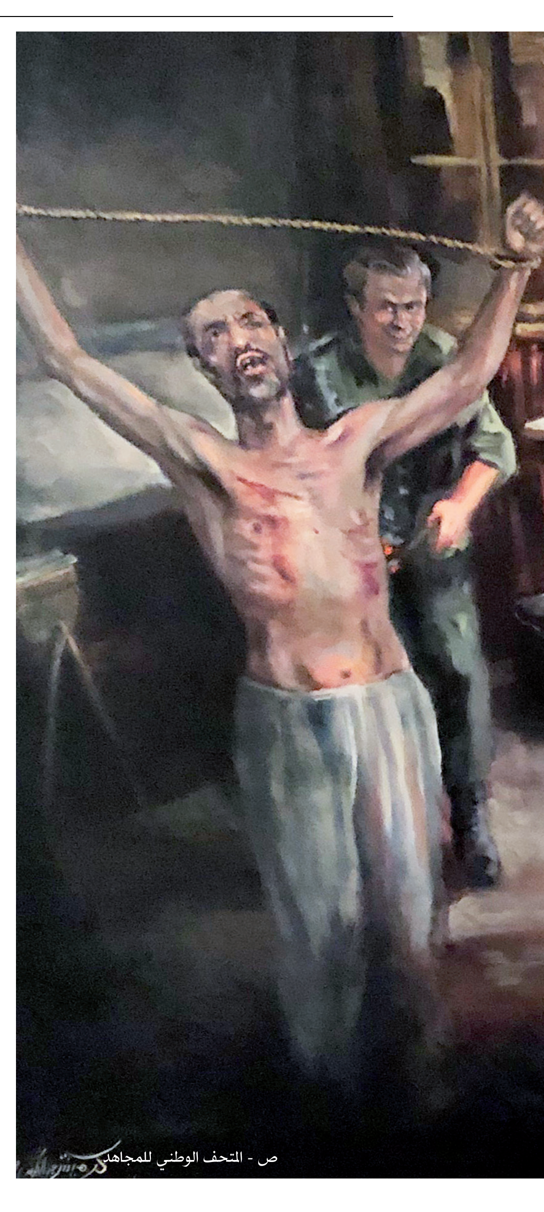
لقد سمحت الإدارة الاستعمارية الفرنسية منذ اندلاع الثورة التحريرية باستعمال التعذيب كوسيلة حرب لقمع الثورة، و سخرت كل الإمكانات والوسائل من أجل قمع وترهيب الشعب الجزائري. ومن أجل ذلك، لجأت إدارة الاحتلال إلى الإستفادة من خبرات قدماء المحاربين في الهند الصينية إلى جانب الجيش الفرنسي ومختلف الأجهزة الأمنية، حيث كلفتهم بتكوين اختصاصيين في التعذيب و مهمة انتقاء الجنود الذين سيكونون على ممارسة التعذيب، حيث أوكلت المهمة إلى جهاز جديد يدعى باختصار «C.C.I»، وهو جهاز ينسق بين جميع وحدات الجيش الفرنسي، ويقوم بدراسة ملفات الضباط والجنود لاختبار الأشخاص المناسبين لممارسة التعذيب. ففي سنة 1957، جيء بحوالي مائة ضابط من مختلف الوحدات العسكرية وجمعوا في مركز بني مسوس... ولقد اختيروا من قبل الـ C.C.I. وهذا لا يعني أن التعذيب بدأ سنة 1957، بل هذه السنة كانت نهاية لظهور مؤسسة عسكرية ملحقة بجميع الوحدات العسكرية الأخرى، مهمتها الحصول على المعلومات ووسيلتها التعذيب.

ولتكوين الاختصاصيين في التعذيب، لجأت الـ C.C.I إلى قدماء المحاربين سواء المشاركين في الحرب العالمية الثانية أو المشاركين في حرب الهند الصينية. ويشكل الـD.O.P شبكة واسعة تغطي كافة التراب الوطني، وكل مركز من مراكزه يحتوي على قاعة للتعذيب، كما تعمل هذه الفروع بالتنسيق فيما بينها من خلال تبادل المساجين والمعلومات من أجل استثمارها، ولها صلاحيات واسعة وتستطيع استدعاء أعوان مدنيين كلما احتاجوا إليهم،كما يوضع تحت تصرفهم جنود الوحدة التي ألحقوا بها. ومن هنا نلاحظ أن الجيش الفرنسي بمختلف وحداته قد تورط في ارتكاب جرائم وحشية خلال الثورة التحريرية وقد بلغ التعذيب قمته في مخابر وقاعات التعذيب التي يديرها الـ D.O.P بحيث لا يعرف لهم أسلوبا أو طريقة للحصول على المعلومات سوى التعذيب.

إن التكوين الذي حظي به المعذِبون جعلهم يقدمون على الضحية بشجاعة وثقة وعنف ووحشية، وهم بذلك يقومون بنفس الممارسات التي يقوم بها أفراد الجيش الفرنسي في المعارك، إلا أنه في القاعات، ليس للمعذب فرصة للدفاع عن نفسه بسلاحه بل يوجد مساجين ومشبوهين مجردين من وسائل الدفاع ويخضعون للتعذيب وهم عراة. إن هذه الوضعية لا تثير أي حرج عند الجلادين باعتبارهم تلقوا تدريبا سيكولوجيا، خلع عنهم رداء الإنسانية وألبسهم رداء الوحشية.

ومن بين التوجيهات التي يتلقاها المشرفون على التعذيب، هي سرية مهمتهم حتى لا يطلع الرأي العام والصحافة على ما يجري في قاعات الاستنطاق وحتى لا يعرف من هم خارج السجون والمعتقلات ما يجري من تنكيل بالإنسان الجزائري سواء كان جنديا أو مدنيا، والجلادون كان لا يهمهم المستنطَق ولا عدد الضحايا، مع إعطائهم صلاحيات لاستعمال جميع الوسائل قصد الحصول على المعلومات لقمع « الخارجين عن القانون». وحتى لا يتردد الجلادون في استعمال كل الوسائل التعذيبية أمام الجزائريين، يعمل المشرفون على تكوين المعذِبين من الجنود الفرنسيين، لإقناعهم بأن كل الجزائريين إرهابيين مخربين يجب في نظرهم تخليص المجتمع من خطرهم. ومن الأمثلة على ذلك أن أحد الضباط الفرنسيين كان يخاطب جنوده **«...اعلموا أن جميع الوسائل جيدة ومتاحة ضد «الإرهابيين»، أقول جميع الوسائل»**، ويركز المكونون عادة على دروس تصور لهم إنسانية ونبل مهمتهم، وأهمية النتائج التي يحصلون عليها، حيث يخاطب الضابط طلابه **«... بالحصول على اعترافات«الأنذال»سننقذ حياة الأبرياء من الطرفين...»** وبعد أن يتشبع الاختصاصيون بهذه الأفكار، تتكون لديهم قناعة تامة بضرورة القيام بمهمتهم والاجتهاد في




ص - المتحف الوطني للمجاهد

تطوير تقنياتهم ووسائلهم، وبذلك تتشكل قناعة لديهم تحميهم من أنفسهم، إذ أنه قد يفقد الجلاد توازن شخصيته إذا حدث صراع في الضمير بين الأنا والأنا الأعلى الذي يتمثل في صراع مع هذه المبادئ، لهذا عندما اكتشف أحد الجنود الطلاب فضاعة التعذيب، **تساءل بدهشة قائلا: «لكننا نعذب الناس»، فرد الضابط المدرب بعنف: «نعم، من يتحدث عن التعذيب؟ إننا نقوم باستجوابات، لا أريد أن أسمع هذه الكلمة ثانية». ففي تقارير رجال الشرطة والمسؤولين قلما نجد كلمة«تعذيب»**وحتى إذا وجدت في كتابات منظري الاستعمار فنجد هذه الكلمة بين قوسين.

ومع مرور الزمن، رسخت هذه الأفكار في عقول المعذبين وأصبحوا يؤمنون بها وأصبحت جزء من حياتهم اليومية. ويعترف أحد الجلادين بأنه منذ مجيئه إلى هنا، أصبحت **عملية استنطاق المشبوهين لا تطرح مشكلة أخلاقية.** وبالإضافة إلى هذه المراكز المألوفة والمتخصصة في التعذيب والتي تخرج منها عدد كبير من الجلادين أنشأت الإدارة الاستعمارية مدارس أخرى يتخرج منها اختصاصيون في التعذيب نذكر منها مركز الـD.O.P بعنابة ومدرسة جان دارك بسكيكدة ثم يوزعون على جميع المعتقلات والمحتشدات ومراكز الاستنطاق المنتشرة في كامل أنحاء البلاد.

لقد حولت فرنسا الاستعمارية خلال الثورة التحريرية البلاد إلى نسيج من المعتقلات ومراكز للحجز والاستنطاق والتعذيب لعل أشهرها: **معتقل قصر الطير والجرف والبرواقية وبوسوي ولودي ومعتقل آفلو** والتي أنشئت في السنوات الأولى من عمر الثورة بهدف إحتوائها والقضاء عليها وعزل الشعب عنها. ولكن بعد أن تبين للإدارة الإستعمارية حقيقة الأحداث وبأنها ثورة فعلية ومنظمة، خاصة بعد هجومات الشمال القسنطيني في 20 أوت 1955،ساءت الأوضاع أكثر ابتداء من ديسمبر 1955. وأصبح كلما اشتدت الثورة وحققت انتصارات، ضيقت الإدارة الاستعمارية الخناق على المعتقلين والمساجين والمحتجزين وحولت حياتهم إلى جحيم لا يطاق.

ففي مراكز العبور التي كانت مهمتها توزيع المحتجزين على مختلف المعتقلات عبر الوطن، تعترف منظمة الصليب الأحمر الدولي في تقاريرها بالوضعية غير الإنسانية والجحيم الذي فرضه الاستعماريون على الجزائريين ومن هذه الملاحظات الواردة في أحد التقارير


مركز التعذيب بفيلا سوزيني



سجن لامبيز



«...أثناء زيارة معتقل الفرز والعبور ببرج منايل في أكتوبر 1959، كشفت بعثة الصليب الأحمر عن 15 رجلا و12 امرأة كانوا يخضعون للتعذيب، ولاحظت أيضا وجود 542 شخصا بالمعتقل رغم أن هذا الأخير لا يستوعب أكثر من 300 شخص وحالتهم كانت سيئة للغاية ويأكلون في علب المصبرات ولا توجد عيادة في المركز، وكل زنزانات المعتقل مملوءة...» وفي مركز «بوقبرين» الكائن بمدينة الجزائر، كشفت البعثة عن مقتل 6 معتقلين بسبب «محاولة الفرار» حسب إدعاء القائمين على المركز والحقيقة أن هؤلاء قتلوا تحت التعذيب.
وتقر البعثة في تقاريرها بأن الأمور غير واضحة وأن الغائبين وغير الموجودين في المعتقل، هم في الواقع من الذين قتلوا تحت التعذيب أو بطريقة أخرى.

التعذيب خلال معركة الجزائر

لقد كان لمدينة الجزائر أهمية كبير بالنسبة للإدارة الاستعمارية وبالنسبة لقيادة الثورة أيضا مع اختلاف في الأسباب. فالمدينة يعيش فيها عدد كبير من الأوروبيين وهم لا يعرفون الكثير عما يجري في المناطق الداخلية والقرى والأرياف. كما تتمركز في مدينة الجزائر مختلف الإدارات والمؤسسات ومقرات وسائل الإعلام سواء الفرنسية أو الدولية، حتى ولو لم تهتم هذه الوسائل الإعلامية بدورها في نقل الأخبار كما هي أو فضح عمليات التعذيب التلقائي بعد التوقيف العشوائي.لذلك، فإن نقل المعركة إلى مدينة الجزائر كفيل بأن يدفع بالقضية الجزائرية الى الأمام ويتيح لقيادة الثورة فضح الإدارة الاستعمارية التي كانت تدعي بأن ما يحدث في الجزائر مجرد أحداث تقوم بها «عصابات خارجة عن القانون» وليتأكد المستوطنون بأن الثورة يقوم بها الشعب الجزائري بجميع فئاته وأنه مصمم على استرجاع حريته وسيادته. وبهذه القناعة، يمكن كسب الرأي العام الفرنسي سواء في الجزائر أو في فرنسا نفسها، وبذلك يمكن عزل غلاة المستوطنين والعسكريين المتشبثين بفكرة الجزائر فرنسية.

ومن أجل هذا أو ذاك، بدأت جبهة التحرير الوطني بإعلانها إضراب الثمانية أيام ابتداء من 28 جانفي 1957، لتواجهها الإدارة الإستعمارية بإعلان حرب شرسة ضد الجزائريين، انطلاقا مثلما كتب جول روي Juls Roy من أهمية الحرص على الأمن في مدينة الجزائر حيث يقول:« **إن ما يحدث في البادية قليل الأهمية، لكن في الجزائر هناك شهود عيان كثيرون، ولهذا كان لزاما على الإدارة أن تعيد الأمن مهما كان الثمن».**ولم ينتظر الجنرال ماسو Massu – قائد الفرقة العاشرة للمظليين– بداية الإضراب العام الذي أعلنت عنه جبهة التحرير، ليسارع وهذا في محاولة لإفشال الإضراب، إلى اتخاذ تدابير الاعتقالات الواسعة والعشوائية ونقل الجزائريين إلى مراكز التعذيب والاستنطاق. وكثير من هؤلاء لا يعودون إلى ذويهم سالمين بل مشوهين جسديا محطمين نفسيا والعديد منهم يموتون تحت التعذيب أو محاولة إستمالتهم ليصبحوا خونة لقضيتهم ووطنهم. أما العقيد بيجار Bijeard، فكان يخاطب جنوده بأمر **«عذبوا»**. وفي الحقيقة فإن فرنسا وقعت في وحل السادية والتناقض بين مبادئها (الحرية والأخوة والمساواة) وما يجري في الجزائر من اعتقالات واستنطاقات وتعذيب وقتل بلا رادع. ويكفي أن نقدم بعض الشهادات التي أدلى بها جنود فرنسيون تورطو في تعذيب الجزائريين لنتأكد بأن الأمور كانت ممنهجة ومطبقة حسب إرادة الجلادين.

ولإحكام سيطرتها على كامل أحياء الجزائر، قسمت الإدارة العسكرية المدينة إلى قطاعات، وكل قطاع له مركز للفرز وقاعة للتعذيب مثل فيلا سوزيني Villa Susini التي كانت تشرف عليها الكتيبة الأولى للمظليين، إلى جانب «مركز الأبيار» أين اغتيل موريس أودان وعذب هنري علاق. ومن بين المراكز العسكرية الموجودة في مدينة الجزائر، هناك مركزين فقط رسميين، الأول هو «مركز بني مسوس» والثاني هو «مركز بن عكنون». ومن خلال هذه المراكز، يمكن للإدارة العسكرية جمع المعلومات واختطاف المدنيين من أجل استنطاقهم، أما القطاعات الرئيسية فهي مخصصة للأشخاص الأكثر أهمية للتحقيق معهم وإستنطاقهم ويتم ذلك في سرية تامة، ويتولى المهمة اختصاصيون على مستوى القيادة العليا ذلك هو شأن هنري علاق (مدير جريدة الجزائر الجمهورية) وموريس أودان (أستاذ بجامعة الجزائر)، ومن الجزائريين نذكر المحامي علي بومنجل و محمد العربي بن مهيدي، وكل هؤلاء عذبوا على يد قيادات عليا أمثال بيجار وماسو وغيرهم. أما عن العدالة الفرنسية فإنها كانت متواطئة مع العسكريين وهذا بشهادة فرنسيين أنفسهم. فالعدالة كثيرا ما كانت تمنح الصفة القانونية لجرائم الاعتقال والاستنطاق والتعذيب وحتى القتل بناءً على محاضر تقدمها الأجهزة الأمنية من غير أدلة تثبت التهمة. وقد ذهب ضحية ذلك عشرات الآلاف ممن حكم عليهم بالإعدام من الجزائريين.
وعن ذلك نورد شهادة جزائري يدعى «بعداش بن حمدي» الذي اتهم باغتيال السيد أميدي فروجي Amedee Froger (رئيس فدرالية بلديات الجزائر) والذي نفى التهمة المنسوبة إليه وأكد أن الإعتراف الذي أنتزع منه كان تحت وقع التعذيب. وفي رسالة موجهة إلى «جاك ماس» تعيد السيدة جيرمان تيون Germaine Tillon كلمات «بعداش بن حمدي»وهو يقول للقاضي:




معتقل قصر الطير

« الصفائح المعدنية تستطيع أن تلويها والحديد تستطيع إذابته، فماذا تستطيع أن تفعل في الإنسان بالألم».

ولم ينكر الجنرال ماسو Massu لجوء جنوده إلى التعذيب، ففي كتابه La vraie bataille d'Alger يعترف صراحة باللجوء إلى التعذيب، ويقر أيضا بأنه لم يكن مؤسسا أو مقننا. وفي كتابه «حرب الجزائر» يؤكد جول روي Juls Roy الجرائم التي ارتكبها جهاز الـ D.O.P الذي كان تحت إدارة ماسو بقوله:« إنه جهاز مكلف بجمع المعلومات بواسطة الترهيب والتعذيب وألف شاهد يشهد على ذلك إذا استلزم الأمر»، وفي كتابه « J'accuse le général Massu » يتهم روي الجنرال ماسو بارتكاب جرائم حرب ويقدم عينة من الضحايا، وهي قائمة من 67 عائلة عذبت ثم أبيدت حرقا ورميا بالرصاص أو تأثرا بالتعذيب.


معتقل كان موران

ولم يقتصر التعذيب الذي تعرض له الجزائريون خلال الثورة التحريرية على الجزائر بل وشمل إخوانهم في فرنسا من المهاجرين والطلبة. ويكفي أن ندرج هنا ما تعرض له مجموعة من الطلبة الجزائريين من تعذيب وتنكيل على يد الشرطة الفرنسية أو ما عرف بالغنغرينا وهو اسم لكتاب نشر في جوان 1959، ومما ورد فيه شهادة السيد بشير بومعزة «... لقد وجب أن يدير المولد (جيجان) أحد الشرطيين... وكان شرطي آخر ينقل قطبي الكهرباء فوق جسدي... ولكي يكون الألم أشد قسوة...». ونتيجة لبشاعة ما تضمنه الكتاب من حقائق حول التعذيب، عمدت السلطات الفرنسية إلى حجزه ومنع صدوره بتاريخ 19 جوان 1959.

ويتساءل فيدال ناكي Vidal Naquet «هل أوكلت قضية الغنغرينا إلى نزيه وغير منحاز؟ لا، بل أوكلت إلى السيد باتين Batigne وهذا الأخير قام باللعبة، فاستدعى مجموعة من أفراد الشرطة من أجل مواجهتهم مع المدعين، وبعد ذلك ذهب في عطلة ثم عاد فجأة لبضعة سويعات وأمضى في 1959/08/07 قرارا بمنع المحاكمة».

وخلاصة القول، فإن التعذيب في الجزائر خلال الثورة التحريرية كان أسلوبا ومنهجا ووسيلة ليست فقط للحصول على المعلومات والاستنطاق، بل ولقتل الروح الوطنية المتأصلة في الجزائريين وهذا باعتراف الجلادين أنفسهم ومن أبرزهم بيجار وماسو وأوساريس وغيرهم.



دور الميليشيات الأوروبية في مجازر 08 ماي 1945 م بمدينة قالمة و ما جاورها من خلال الوثائق الأرشيفية

بقلم / الدكتورة خميسة مدور
جامعة قالمة

لازال يوم 08 ماي 1945م يوما مشهودا في الذاكرة التاريخية الجزائرية، لارتباطه بأبشع الجرائم الإنسانية التي تعرض لها الفرد الجزائري على يد دعاة الحرية والمساواة، والتي حولت وحشيتهم الاستعمارية مظاهرات سلمية بمناسبة الانتصار على النازية إلى عمليات إبادة جماعية لتصبح الأحداث – المظاهرات السلمية - جريمة إنسانية بكل المقاييس.

ولأن فرنسا الإستعمارية المنتشية بانتصارها على النازية قررت في هذا اليوم تحويل فرحة المتظاهرين باقتراب احتفالهم بنصرهم وتحقيق حلمهم في الحرية، إلى وهم تبدد بسقوط آلاف الضحايا من الأبرياء على يد رجال البوليس والجيش وبمشاركة أفراد الميليشيات المتوحشين الذين استغلوا الفرصة لتحقيق أمالهم وطموحاتهم على الأرض الجزائرية.

لقد تفننت الميليشيات الأوروبية المشكلة في مدينة قالمة في الانتقام من الأهالي القالميين، فارتكبت ضدهم أبشع الجرائم الإنسانية تحت وصاية الإدارة الإستعمارية الفرنسية ، وتحت الحماية القانونية التي أسقطت عن أفراد هذه الميلشيات بعد تحقيقات وهمية ومحاكمات انتهى أغلبها بحفظ ملفات العقوبات المترتبة عن جرائمهم لإيهام الرأي العام العالمي بالعدالة الفرنسية، غير أن الفتح الجزئي والمشروط للأرشيف المتعلق بهذه الجريمة الإنسانية، كشف مدى بشاعة ووحشية ما تعرض له آلاف الأبرياء، وعرض بعض الحقائق التي حدثت في ذلك اليوم وفي أعقابه (ماي- جوان 1945م) والتي سعت الدولة الفرنسية –وإلى حد اليوم- إلى إخفائها حفاظا على صورتها لدى الرأي العام العالمي.

ولأننا تمكننا من الاطلاع على بعض الحقيقة، فإن كل الحقيقة لازالت تعد من الأسرار الخطيرة التي لا يمكن بأي حال من الأحوال كشفها أو إتاحة الاطلاع عليها.وما زالت الكثير من العلب الأرشيفية خاصة المتاحة حديثا تكشف عن بعض الحقائق والتي ظلت لعقود من الزمن من المحظورات خاصة العلب:

- 1-9 Cab/147 : éléments de Guelma, disparus pillages, rapport de police, fiche de renseignements.
- 8 Cab/870 : Guelma, répression des émeutes, rapport de police d'administrateurs 1945-1946.
- 8 Cab/59, 8 Cab/88, 8 Cab/166 et 8 Cab/97

لقد كشفت هذه الوثائق عن ضلوع المستوطنين الأوروبيين وميليشياتهم في هذه الجريمة الإنسانية التي تنوعت مظاهرها بين القتل بكل أنواعه، سرقة الممتلكات وحرقها، وجرائم الاختطاف والمحاكمات الوهمية التي راح ضحيتها آلاف الأبرياء من سكان قالمة وضواحيها، وهوما سأعالجه في هذه الورقة البحثية.

1/ توزيع المستوطنين في مدينة قالمة وما جاورها

شهدت دائرة قالمة على غرار دوائر قسنطينة، حركة استيطانية واسعة منذ وصول الفرنسيين إليها واحتلال المدينة في 15 نوفمبر 1836م، ويكفي هنا أن أشير من خلال بعض الإحصائيات إلى تطور عدد المستوطنين الأوروبيين من سنة لأخرى، وهو ما يؤكد أن قالمة كانت منطقة جذب لهؤلاء خاصة بعد الوقوف على إمكانياتها الطبيعية وثرواتها المتنوعة وموقعها الهام.

السنوات	عدد الأوروبيين	عدد الأهالي
1884م	4021	71.400
1921م	11.213	149.646
1943م	4500 في قالة المدينة فقط	16.000 اهلي في قالة المدينة

2/ توزيعهم على كامل البلديات بنوعيها (كاملة الصلاحيات والمختلطة)

تشير إحصائيات 1943م إلىأن غالبية الأوروبيين يستقرون في البلديات ذات الصلاحيات الكاملة (communes pleins exercices) وبأقل كثافة في البلديات المختلطة وفيما يلي تعريف بسيط بأهم هذه البلديات والتي كانت مسرحا لأحداث الثامن ماي 1945م:

2-1. مدينة قالمة (بلدية ذات صلاحيات كاملة):

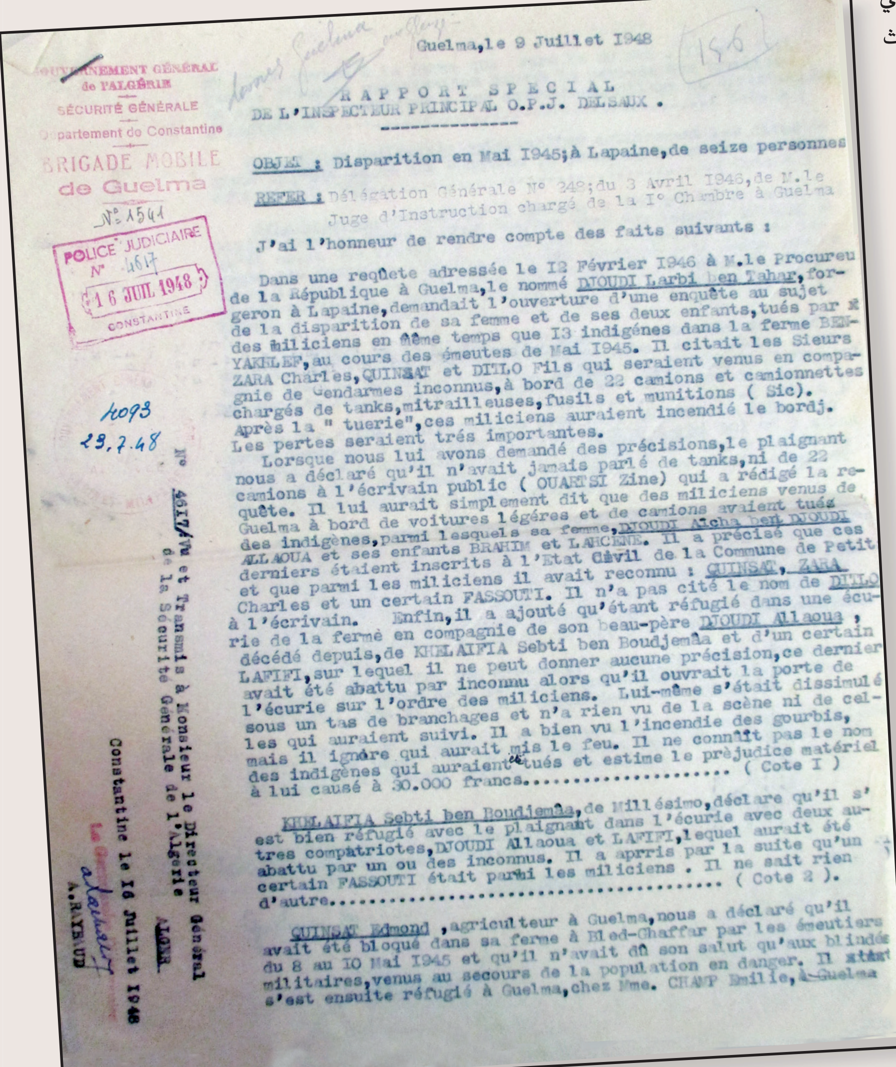
مدينة تاريخية اختلفت المصادر حول أصل تسميتها، تعرضت عبر مراحل الزمن إلى الاحتلال حيث ترك الرومانيون بصماتهم في المنطقة ثم أصبحت مستعمرة فرنسية بوصول الفرنسيين إليها في 15 نوفمبر 1836م وكان احتلالها النهائي في 30 سبتمبر 1838م. أصبحت بموجب القرار الصادر في 1 نوفمبر 1838م مقر الدائرة،كما منح القرار الصادر في 20 جانفي 1845م 1500 هكتار لصالح 230 عائلة من المعمرين لتصبح مستوطنة فلاحية سنة 1855م، لتتوالى بعد ذلك المراسيم لتنظيم الحياة في المدينة بإنشاء مركز الشرطة والإدارة العامة، حيث أصبحت قالمة دائرة تابعة لعمالة قسنطينة سنة 1858م.

2-2. ميلزيمو(Millesimo) بلخير حاليا:

تقع على بعد 4 كلم من مدينة قالمة. أصبحت مستوطنة زراعية بموجب قرار سبتمبر 1848م ثم أصبحت بلدية كاملة الصلاحيات بموجب مرسوم 10 جويلية 1868م، عدد سكانها سنة 1858م كان 209 أوروبي و82 أهلي.

2-3. هيليوبوليس(Hiliopolis):

تقع على بعد 03 كلم من قالمة، أصبحت مستوطنة فلاحية بموجب قرار سبتمبر 1848م، لتتحول الى بلدية كاملة الصلاحيات بموجب مرسوم 1868م، بلغ عدد سكانها سنة 1858م 310أوروبي و133 أهلي.



GOUVERNEMENT GÉNÉRAL
de l'ALGÉRIE
SÉCURITÉ GÉNÉRALE
Département de Constantine
BRIGADE MOBILE
de Guelma
N° 1541

POLICE JUDICIAIRE
N° 4617
16 JUIL 1948
CONSTANTINE

Guelma, le 9 Juillet 1948

RAPPORT SPECIAL
DE L'INSPECTEUR PRINCIPAL O.P.J. DELSAUX.

OBJET : Disparition en Mai 1945; à Lapaine, de seize personnes

REFER : Délégation Générale N° 248; du 3 Avril 1946, de M. le Juge d'Instruction chargé de la I° Chambre à Guelma

J'ai l'honneur de rendre compte des faits suivants :

Dans une requête adressée le 12 Février 1946 à M. le Procureur de la République à Guelma, le nommé DJOUDI Larbi ben Tahar, forgeron à Lapaine, demandait l'ouverture d'une enquête au sujet de la disparition de sa femme et de ses deux enfants, tués par des miliciens en même temps que 13 indigènes dans la ferme BEN-YAKHLEF, au cours des émeutes de Mai 1945. Il citait les Sieurs ZARA Charles, QUINSAT et DITLO Fils qui seraient venus en compagnie de Gendarmes inconnus, à bord de 22 camions et camionnettes chargés de tanks, mitrailleuses, fusils et munitions (Sic). Après la " tuerie", ces miliciens auraient incendié le bordj. Les pertes seraient très importantes.

Lorsque nous lui avons demandé des précisions, le plaignant nous a déclaré qu'il n'avait jamais parlé de tanks, ni de 22 camions à l'écrivain public (OUARTSI Zine) qui a rédigé la requête. Il lui aurait simplement dit que des miliciens venus de Guelma à bord de voitures légères et de camions avaient tués des indigènes, parmi lesquels sa femme, DJOUDI Aicha bent DJOUDI ALLAOUA et ses enfants BRAHIM et LAHCENE. Il a précisé que ces derniers étaient inscrits à l'Etat Civil de la Commune de Petit et que parmi les miliciens il avait reconnu : QUINSAT, ZARA Charles et un certain FASSOUTI. Il n'a pas cité le nom de DITLO à l'écrivain. Enfin, il a ajouté qu'étant réfugié dans une écurie de la ferme en compagnie de son beau-père DJOUDI Allaoua, décédé depuis, de KHELAIFIA Sebti ben Boudjemâa et d'un certain LAFIFI, sur lequel il ne peut donner aucune précision, ce dernier avait été abattu par inconnu alors qu'il ouvrait la porte de l'écurie sur l'ordre des miliciens. Lui-même s'était dissimulé sous un tas de branchages et n'a rien vu de la scène ni de celles qui auraient suivi. Il a bien vu l'incendie des gourbis, mais il ignore qui aurait mis le feu. Il ne connaît pas le nom des indigènes qui auraient été tués et estime le préjudice matériel à lui causé à 30.000 francs.................... (Cote I)

KHELAIFIA Sebti ben Boudjemâa, de Millésimo, déclare qu'il s'est bien réfugié avec le plaignant dans l'écurie avec deux autres compatriotes, DJOUDI Allaoua et LAFIFI, lequel aurait été abattu par un ou des inconnus. Il a appris par la suite qu'un certain FASSOUTI était parmi les miliciens. Il ne sait rien d'autre.............................. (Cote 2).

QUINSAT Edmond, agriculteur à Guelma, nous a déclaré qu'il avait été bloqué dans sa ferme à Bled-Ghaffar par les émeutiers du 8 au 10 Mai 1945 et qu'il n'avait dû son salut qu'aux blindés militaires, venus au secours de la population en danger. Il s'est ensuite réfugié à Guelma, chez Mme. CHAMP Emilie,

4093
29.7.48

N° 4617/Vu et Transmis à Monsieur le Directeur Général de la Sécurité Générale de l'Algérie
ALGER.
Constantine le 16 Juillet 1948
A. RAYBAUD

4-2. بوتي(Petit) بومهرة حاليا:

تبعد بـ 8 كلم عن قالمة المدينة، كانت تسمى أولا ميلزيمو2 (Millesimo II) ثم أصبحت بموجب مرسوم 23 جويلية 1850م تحمل إسم بوتي نسبة للعقيد الفرنسي بوتي الذي قتل ببسكرة في 9 أكتوبر 1849م.

عدد المستوطنين سنة 1858م بلغ 213، كما بلغ عدد الأهالي 174 أهلي، أصبحت بلدية كاملة الصلاحيات بموجب مرسوم 15 مارس 1871م.

5-2. قلعة بوصبع:

تأسست سنة 1853م عن بعد 10 كلم من قالمة، أصبحت بلدية ذات صلاحيات كاملة بموجب مرسوم 5 جويلية 1875م.

6-2.هنشير الرعيان (كلوزيل):

أصبحت بلدية ذات صلاحيات كاملة سنة 1874م

7-2.هنشير السعيد (Galliani):

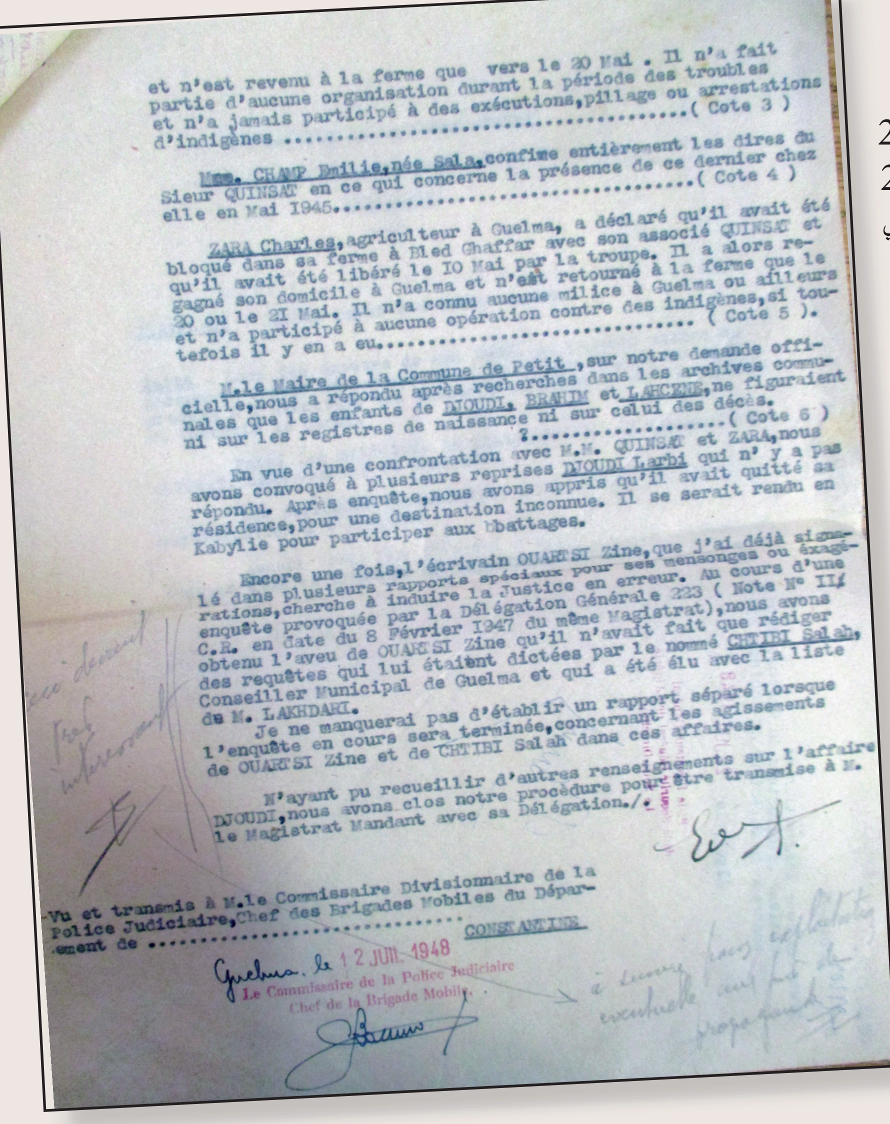
أصبحت بلدية ذات صلاحيات واسعة بموجب مرسوم 10ديسمبر1868م.

8-2.واد توتة (Kellerman):

تأسست سنة 1853م، منطقة غنية بالثروات خاصة مناجم الزنك، أصبحت بلدية ذات صلاحية كاملة بموجب مرسوم 1886/07/12م، بعدما أصبحت بموجب مرسوم فيفري 1858م قطاعا تابعا لبلدية قالمة.

3/ تشكيل الميليشيات الأوروبية في مدينة قالمة

بوصول المحافظ «اندري اشياري»الى مدينة قالمة في 22 مارس 1945م، ونظرا لتكوينه في مصالح الأمن، قام باتخاذ تدابير أمنية في إطار ما أسماه «مخطط لحماية قالمة»(Un plan de protection de Guelma) خاصة بعد اطلاعه على النشاط المتزايد للمواطنين من مناضلي أحباب البيان والحرية (AML) في مدينة قالمة على غرار باقي مناطق القطر الجزائري.



et n'est revenu à la ferme que vers le 20 Mai . Il n'a fait
partie d'aucune organisation durant la période des troubles
et n'a jamais participé à des exécutions,pillage ou arrestations
d'indigènes ....(Cote 3)

Mme. CHAMP Emilie,née Sala,confime entièrement les dires du
Sieur QUINSAT en ce qui concerne la présence de ce dernier chez
elle en Mai 1945..................................(Cote 4)

ZARA Charles,agriculteur à Guelma, a déclaré qu'il avait été
bloqué dans sa ferme à Bled Ghaffar avec son associé QUINSAT et
qu'il avait été libéré le 10 Mai par la troupe. Il a alors re-
gagné son domicile à Guelma et n'est retourné à la ferme que le
20 ou le 21 Mai. Il n'a connu aucune milice à Guelma ou ailleurs
et n'a participé à aucune opération contre des indigènes,si tou-
tefois il y en a eu.............................(Cote 5).

M.le Maire de la Commune de Petit ,sur notre demande offi-
cielle,nous a répondu après recherches dans les archives commu-
nales que les enfants de DJOUDI, BRAHIM et LAHCENE,ne figuraient
ni sur les registres de naissance ni sur celui des décès.
?..................(Cote 6)

En vue d'une confrontation avec M.M. QUINSAT et ZARA,nous
avons convoqué à plusieurs reprises DJOUDI Larbi qui n' y a pas
répondu. Après enquête,nous avons appris qu'il avait quitté sa
résidence,pour une destination inconnue. Il se serait rendu en
Kabylie pour participer aux abattages.

Encore une fois,l'écrivain OUARTSI Zine,que j'ai déjà signa-
lé dans plusieurs rapports spéciaux pour ses mensonges ou exagé-
rations,cherche à induire la Justice en erreur. Au cours d'une
enquête provoquée par la Délégation Générale 223 (Note N° II/
C.R. en date du 8 Février 1947 du même Magistrat),nous avons
obtenu l'aveu de OUARTSI Zine qu'il n'avait fait que rédiger
des requêtes qui lui étaient dictées par le nommé CHTIBI Salah,
Conseiller Municipal de Guelma et qui a été élu avec la liste
de M. LAKHDARI.

Je ne manquerai pas d'établir un rapport séparé lorsque
l'enquête en cours sera terminée,concernant les agissements
de OUARTSI Zine et de CHTIBI Salah dans ces affaires.

N'ayant pu recueillir d'autres renseignements sur l'affaire
DJOUDI,nous avons clos notre procédure pour être transmise à M.
le Magistrat Mandant avec sa Délégation./.

Vu et transmis à M.le Commissaire Divisionnaire de la
Police Judiciaire,Chef des Brigades Mobiles du Dépar-
ement de .... CONSTANTINE

Guelma, le 12 JUIL 1948
Le Commissaire de la Police Judiciaire
Chef de la Brigade Mobile.

تأسست هذه المجموعات المسلحة أو ما يسمى الميليشيات المدنية الأوروبية (Les milices civiles) بتاريخ 14 أفريل 1945م وذلك بدعوى المحافظة على النظام في دائرة قالمة وإسقاط هذه المهمة عن وحدات الجيش التي كانت غير كافية نظرا لمرحلة الحرب التي شاركت فيها فرنسا، وقد استمرت مهمة هذه الميليشيات الى غاية نهاية شهر جوان.

والملفت للنظر أن اللجوء إلى هذا النوع من الميليشيات لم يكن للمرة الأولى في قالمة، بل هو إحياء وتجديد لما كان في سنوات 1880-1890م،حيث تم إنشاء ما يسمى «بميليشيات الدفاع المدني» (Les milices d'autodéfense informelles).



إن الشعور بالخطر واللأمن من طرف المستوطنين سرعان ما استجابت له إدارة أشياري، فكان التحرك بسرعة كبيرة لتوفير الحماية التامة للمراكز الحيوية في مدينة قالمة خصوصا، نتيجة تضافر جهود المستوطنين وسرعة تحركهم في تكوين هذه الميليشيات - رغم اختلاف اتجاهاتهم وتياراتهم السياسية - و انتضمت في مجموعات عين لها قيادة جماعية لإدارتها، حيث بلغ عدد الأفراد المسجلين على قوائم هذه الميليشيات 280 شخص موزعين حسب انتماءاتهم السياسية كما يلي:

35-عضوا ينتمون لـ (CGT)

43- عضوا ينتمون لليسار الجمهوري

16- عضوا من الحزب الاشتراكي الفرنسي(SFIO)

06- من الحزب الشيوعي الفرنسي (PCF)

وقد أشار المؤرخ جين بيار بيرولو في دراسته الحديثة والهامة «قالمة 1945م التخريب الفرنسي في الجزائر المستعمرة»، أن 78 عضوا من هذه الميليشيات كانوا مسلحين بأسلحة حربية منها (fusils mitrailleurs) وضعت وسط المدينة، و21منهم كانوا من القتلة (les tueurs) استعملت من قبل هذه العناصر في عمليات إبادة جماعية للأهالي القالميين العزل، حيث قدر عدد الضحايا بالمئات-حسب المصدر السابق-في كل من قالمة المدينة، بوتي(بومهرة)، هيليوبوليس، ميليزيمو. وقد أشارت التقارير الفرنسية ان هذه الجرائم المروعة ضد الأبرياء العزل تمت بتشجيع وتغطية من رؤساء البلديات السابقة الذكر.

4/ أهم جرائم الميليشيات الأوروبية في قالمة وما جاورها

لقد تعددت جرائم الميليشيات الأوروبية في مدينة قالمة وما جاورها وتنوعت لترسم صورة بشعة لما اقترفته الآلة الإستعمارية الفرنسية بكل وحشية ولا إنسانية اتجاه الأهالي الأبرياء والعزل. ونحن لم نطلق هذا الحكم على ما حدث طيلة أسبوع متواصل ابتداء من 08 ماي 1945م والذي صادف يوم الاثنين، الا بعد اطلاعنا على مجموعة من الوثائق التي تثبت ذلك.

لقد أكدت التقارير الفرنسية المختلفة أن الميليشيات الأوروبية وأجهزة الأمن الفرنسية عمدت الى تنفيذ عمليات إعدام جماعية لإرهاب الأهالي القالميين ممن اتهموا بالمشاركة في المظاهرات، وحتى أولئك الأبرياء الذين لم يكن لهم علاقة بالأحداث.

بل أن التقارير ذاتها لم تكتف بذكر عمليات التقتيل البشع سواء بالرمي بالرصاص (إعدام جماعي) أو بحرق الجثث، فقد أشارت كذلك إلى ممارسة -خاصة الميليشيات-كل أنواع الإرهاب من سرقة للممتلكات وحرق المزارع والمنازل وعمليات الاختطاف.

لذا أردت أن أقف على بعض هذه الجرائم بعد أن صنفتها من خلال الاطلاع على وثائق العلب الأرشيفية التي أصبحت متاحة ومنها العلبة (9 cab/147)، والتي تحمل تفاصيل هامة عن فضيحة أخلاقية وإنسانية ارتكبتها هذه الميليشيات.

أ-جرائم القتل والإبادة الجماعية

تؤكد تقارير هذه العلبة – وهي عبارة عن مجموعة من التحقيقات فتحتها الإدارة الفرنسية عن طريق الشرطة القضائية– أن الميليشيات الأوروبية قامت بعمليات إعدام غير قانوني، لأن معظم العمليات انتقامات فردية أو جماعية ، وهي كثيرة بدليل عدد الشكاوي و العرائض التي تقدم بها الأهالي القالميون لكشف مصير ذويهم من ضحايا هذه الحوادث ، فالأسبوع كان «أسبوعا دمويا» كما وصفه المؤرخ جين بيار بيرولو.

☜ الإبادة الجماعية في مزرعة يخلف

يثبت تقرير خاص من الشرطة القضائية لمدينة قالمة (police judiciaire)، أن المدعو «جودي بن العربي بن الطاهر» تقدم بعريضة -شكوى - إلى وكيل الجمهورية لمدينة قالمة يطلب فيها فتح تحقيق لكشف ملابسات قتل زوجته وابنيه من طرف الميليشيات مع مجموعة من الأهالي (حوالي 16 شخص).

ويفصل صاحب العريضة في حيثيات الاعتداء، إذ ذكر أن الإخوة «زارا » وهم على التوالي «شارل كوينزا وديلو» قدموا إلى المزرعة مع رجال الدرك غير معروفين على متن 22 شاحنة مختلفة محملة بدبابة ورشاشات وذخيرة، وقاموا بإطلاق النار، وبعد الانتهاء من عملية القتل قامت هذه العناصر بعمليات حرق ونهب واسعة.

وأكد التقرير في النهاية أن التحقيقات مع المعني من طرف الشرطة القضائية قد انتهت إلى نفي الوقائع التي ذكرها صاحب الشكوى مكذبا كل المزاعم التي تحدث عنها، ونافيا كل كلمة يكون قد كتبها الكاتب العمومي لمدينة قالمة المدعو «ورتسي الزين»، خاصة ما تعلق بالدبابات والشاحنات المحملة بالذخيرة، وأكد التقرير أن استجواب المشتكي انتهى إلى تأكيد فقط عملية قتل عائلته، أما عمليات الحرق فهو لا يدري مصدرها.

كما أن التحقيقات مع الكاتب العمومي حسب التقرير ذاته، يؤكد أن الوقائع المذكورة قد أمليت عليه من طرف المستشار البلدي شطيبي صالح وهو منتخب في قاعة الدكتور لخضاري.



☜ القتل الجماعي في كل من ميلزيمو، بومهرة، هيليوبوليس،كلوزال، قونو.....

الاعتداء	المكان والتاريخ	الضحايا (نتيجة الاعتداء)
ميليشيات أوروبية (ذكرت بالإسم) و4 مساجين حرب ايطاليين	مشتى حجر الجير بميلزيمو نهاية ماي	قتل المدعو مجالدية صالح وعائلته وحرق وتدمير منزله
ميليشيات أوروبية وقصف بالطائرات	مشتى دواخة ببوتي في 9 ماي	قصف بالطائرات للمشتى وضواحيها عشرات الضحايا واعتداءات على السكان من 8-20 ماي
03 من رجال الجندرمة	مشتى عين زيتونة في 17 ماي بكلوزال	قتل جماعي لـ 8 من المسلمين من سكان المشتى
حفر صغيرة جماعية من طرف حارس الغابات	كاف البومة بهيليوبوليس	تجند بعض المسلمين في حفر صغيرة جماعية للكثير من الجثث (لم يتم تحديد عشرات أو مئات أو ربما أكثر)

وتجدر الإشارة ان هذه التحقيقات تنتهي بنفي أو تهوين الأحداث وتقليل عدد الضحايا.

ب. جرائم الحرق وسرقة الممتلكات

لم تكتف الميليشيات المدنية خاصة في مدينة قالمة، بومهرة، ميلزيمو بجرائمها البشعة من التقتيل العشوائي وأحيانا الانتقائي بدافع الإنتقام من الأبرياء العزل، بل ذهبت إلى أبعد من ذلك عندما راحت تمارس هوايتها المفضلة المشبعة بروح الانتقام من الأهالي، وذلك بتجريدهم من ممتلكاتهم إما بالحرق أو السرقة والنهب، لتجعل منهم متشردين.والأكيد أن ما تعرض له السكان هو تكملة لسلسلة جرائم الإبادة الفردية أو الجماعية، ونوع من الإرهاب مورس بطريقة بشعة ضد ممتلكات الأبرياء.

ولنرسم صورة عن الحقد والكراهية التي مارسها المستوطنون ضد المدنيين العزل، نضرب أمثلة -نماذج- من خلال التقارير الفرنسية التي ذكرت بوضوح ودقة هذه الأعمال كما تثبت هذه الوثائق ودون لبس جرائم تلك المجموعات الإرهابية.

نوع الجريمة ومرتكبها	مكان الجريمة	وقائع الجريمة
❍ سرقة المجوهرات والأموال الطابور المغربي وعناصر جندرمة عين اعمارة	❍مشتة عين الغول البلدية واد الشارق ماي 1945، المعني بن الشيخ الهادي	❍ وصول الطابور المغربي وعناصر الجندرمة إلى مقر سكن المعني وتجريده من مبلغ يقدر بـ 350.000فرنك
❍سرقة أموال وأشياء منقولة وحرق الأكواخ	❍مشتة مجاز عموري بلدية قالمة بتاريخ 12 ماي، المعني حضري عبد الرحمن بن الطاهر	❍ هجوم 20 من الميليشيات من بينهم الاخوة زارا، أنطوان ديلو، وديماك لولو قاموا بسرقة حيوانات المعني منها 6 مواشي،8 ماعز ثم قام الطابور المغربي بنهب 44 خروف و43 ماعز
❍سرقة اموال	❍محطة القطار، قالمة، المعني بوطمين محمد	❍ سرقة أموال تقدر بـ 150.000فرنك
❍ نهب وسرقة أموال وحرق منازل	❍ مشتة عين الغول بلدية كلوزال، المعني دغمان بلقاسم بن إسماعيل	❍ قام مجموعة من الطابور المغربي بمساعدة حارس الغابات ورئيس فرقة الدرك بنهب وحرق منزل المعني وسرقة 170.000 فرنك



وهذه النماذج هي عينات فقط بما قامت به هذه الميليشيات وأعوانها من حرق وتدمير لمشاتي ودواوير بأكملها.

ج. جرائم الاختطاف (المفقودين les disparus)

كانت ظاهرة الاختطاف ميزة جرائم الميلشيات في منطقة قالمة وما جاورها، حيث قامت الأجهزة الأمنية (الشرطة، الدرك)، وخاصة المجموعات الإرهابية (الميليشيات) المدفوعة بحقدها وكراهيتها للأهالي، والمشبعة بروح الانتقام منهم بعمليات متتالية من الاختطاف واقتياد الأبرياء إلى وجهات مجهولة بحيث تختفي إلى الأبد. ولأن مصير هؤلاء معروف، فانه لا محالة يضاف إلى قائمة ضحايا (شهداء) هذه الجرائم حيث بقيت جثث هؤلاء مجهولة المكان إلى حد اليوم.

ورغم أن الإدارة الفرنسية، فتحت ما أسمته بالتحقيقات حول حالات المفقودين بعد صدور مرسوم العفو الرئاسي في مارس 1946 ،إلى أن هذه الأخيرة انتهت دون نتيجة لأنها لم تعدو محاولات لحجب الحقيقة التي قدر لها جيدا وهي النهاية المأساوية لهؤلاء المختطفين.

التصفية الجسدية

وقد تمكنت من الإطلاع على الكثير من التقارير التي حاولت بناء على العرائض والشكاوى التي رفعها أهالي المفقودين تقصي، حقيقة هؤلاء الضحايا، وسأذكر فيما يلي مجموعة من أسماء المختطفين الذين أصبحوا في عداد المفقودين إلى يومنا هذا من خلال الوثائق التي اطلعت عليها.

الاسم واللقب	البلدية	تاريخ الاختطاف
غزالي عبد الله بن ساسي	قونو	16 ماي 1945م
قوارطة مسعود	كلوزال	17 ماي 1945م
عائلة سوداني الابن والاب	مشتة عين الفار بوتي	بين 10-12 ماي 1945م
مواسة العيد	ميلزيمو	ماي 1945م
ساحلي صدوق بن علي	قالمة	ماي 1945م
رحاب البشير بن السعيد	قالمة	12ماي 1945م
سطايفية لحمادي بن ابراهيم	بوتي	25ماي 1945م

والقائمة لازالت طويلة.

تجدر الإشارة إلى أن أقارب هؤلاء رفعوا شكاوي للمطالبة بالتحقيق في مصيرهم، كما قدموا شهادات دقيقة حول هوية المختطفين، غير أن تواطؤ الأجهزة الأمنية على اختلافها (الدرك،شرطة، الاستعلامات العامة، الجيش...) مع الميلشيات الأوروبية، انتهى إلى تحقيقات عميقة وطويلة وهو أسلوب مخادع لطمس الحقيقة نتيجة عدم تحديد مصير المفقودين أو تحديد القتلة.

لقد ساهمت الميلشيات الأوروبية على اختلاف مشاربها وإيديولوجياتها والمدفوعة بروح الانتقام والحقد والكراهية، في إرتكاب جرائم مروعة في مدينة قالمة وما جاورها ،ذهب ضحيتها آلاف الأبرياء من المدنيين العزل فهي جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية مع سبق الإصرار والترصد.





بقلم / البروفيسور سفيان لوصيف
جامعة سطيف 2

النشاط المدني الثوري و آليات مجابهة المخططات الفرنسية

لم تتوان الثورة التحريرية في إيجاد الوسائل و الآليات لمجابهة المشاريع الجهنمية الفرنسية الرامية إلى إضعاف العمل الثوري، و قد تنوعت الأساليب المدنية المتبعة في المدن و القرى بحسب ما كانت تقتضيه الظروف، مما أعطى للثورة الجزائرية بعدا تكتيكيا في مواجهة الجيش الفرنسي و أذنابه من فرق الحركى و القومية، و تفعيل مشاركة الجزائريين بصورة جماعية، والحق أن النشاط المدني للثورة الجزائرية كان نصف العمل الثوري و في فترات، كان هو الثورة.

أهمية النشاط الثوري المدني

أقامت الثورة التحريرية نظاما شاملا لتسيير جميع الأنشطة الثورية العسكرية منها و المدنية و السياسية تحت قيادة جبهة التحرير الوطني، و على رأس هذه الفروع الأساسية جيش التحرير الوطني و هو المحرك الأساسي لسير الأنشطة الفاعلية في الثورة، فوحداته على اختلاف فصائلها من الأقسام و الكتائب هي التي تتولى العمليات العسكرية، بما فيها الاشتباكات مع القوات الاستعمارية العسكرية، و تنفيذ الهجومات على الثكنات، بينما يقوم الجانب السياسي المدني بتوفير كل ما تحتاج إليه الثورة من دعم و حراسة و تمويل مما يكمل جهود الجانب العسكري.

و منه كان النشاط الثوري المتعدد عسكريا و مدنيا و اجتماعيا متمثلا في إنشاء الولايات و المناطق و القسمات، حيث أنشئت تنظيمات تحدد لكل جهة دورها و نشاطها، و منها على سبيل المثال لا الحصر التنظيم على مستوى المشاتي و الدواوير، حيث حددت قسمات يتولى الإشراف على أمورها المحافظ السياسي، و الذي يتكفل بتوجيه القيادات المحلية و على رأسها فئة المسبلين بالنسبة للريف و الفدائيين في المدن، و الذين يقومون بكل ما تحتاج إليه الثورة من حراسة و استخبارات معلوماتية، و القيام بإسعاف المطاردين من طرف القوات الاستعمارية ، و اتخذت لذلك إجراءات عملية كحفر المخابئ و إنشاء أماكن خاصة كبيوت للإيواء توفر ما يحتاج إليه المجاهدون في اجتماعاتهم السرية لأخذ الأوامر و توزيع المهام، و كذلك تناول الوجبات الغذائية الضرورية حسب ما تسمح به الظروف من ضمان السرية و اختيار المواقع الجغرافية التي تسمح بالافلات من الحصار المفاجئ من طرف القوات الاستعمارية الفرنسية.

و قد اكتسبت هذه الفئات الثورية البارزة مرونة في استعمال مختلف الأساليب من كر و فر، و نخص بالذكر الجماعة الخماسية التي ترعى الشؤون الاجتماعية كالتوجيه و الإصلاح و الأخبار و التموين و القضاء و جمع الإشتراكات الشهرية. و تجدر الإشارة إلى أنه لما انتشرت عيون الاستعمار الفرنسي و المراقبة التي لم تسلم منها حتى الأحراش و المناطق الغابية، أنشئت بعض المخابئ الأرضية تحت البيوت التي تأوي السكان و الحيوانات الداجنة، بحيث يقوم بعض المناضلين الذين لهم خبرة في الحفر بتكوين سراديب عميقة، مع التستر على إخراج تلك التربة بافتعال التهيئة الأرضية للتمويه بأن تلك الأتربة هي نتيجة لتهيئة الأرض كأماكن عامة، و قد تساهم النساء ليلا باستعمال القفف لنقل التراب من ذلك السرداب و إفراغه، و قد تستغرق مدة الحفر حسب سعة المخبأ و كبره. عندما تنتهي الأشغال الأولية، يتم جلب المواد لبناء هذا المخبأ بإحكام، حيث تبنى جدرانه لأنه إن بقي على حاله سوف ينهار يوما ما كما





هو معروف، و يتم التسقيف بالألواح الخشبية المتينة المناسبة لحمل الثقل الذي سوف يكون فوق هذه الأعمدة، و للعلم فإن المخرج و المدخل لا يكون من الغرفة التي فيها المخبأ و إنما يكون من غرفة مجاورة مستعملة كإسطبل للحيوانات.

و يمكن وصف أحد المخابئ التي أنجزت سنة 1957 و الذي عرف بسعته، حيث أصبح يستخدم كمستشفى أحيانا لعلاج الجرحى المصابين في الاشتباكات مع القوات الاستعمارية، و كذلك كمأوى لبعض القيادات الثورية إذا اقتضى الأمر مرورهم بالمنطقة لأداء مهام في التوجيه و الإرشاد و المراقبة.

الحراسة و الأمن

إن الأمن كان يمثل الجزء الأكبر و الأساسي من أنشطة و أعمال الثورة و كانت مهمته لا تقتصر على فئات تنظيمية مخصصة فقط، و إنما كانت تشمل كل شرائح المجتمع الجزائري رجالا و نساء كل حسب إمكانياته ، و نجاعة الدور الذي يقوم به، و كل هذا في سرية تامة و حذر كامل يراعى فيه كل صغيرة و كبيرة قد تؤدي إلى تفطن قوات الاستعمار و عملائه، و كان إفشاء السر مهما كانت بساطته يعتبر خيانة و خروج عن الصرامة الثورية.

و أما طريقة العمل في هذا المجال، فقد ارتكزت على الدقة في اختيار الأساليب ومناسبة الأدوار، بحيث أسندت الحراسة في غالبية الأحيان إلى الكهول و كبار السن نهارا، وليلا إلى الشباب المنتظمين في سلك المسبلين، و الذين تتراوح أعمارهم بين 17 إلى 35 سنة، إضافة إلى الأعمال و الأنشطة الأخرى التي يكلفون بها كعملية الاتصال و نقل المؤونة من السهول و السفوح إلى تضاريس الجبال، حيث تتمركز الوحدات العسكرية لفرق جيش التحرير الوطني، و الذين يتمثل دورهم الأكبر في إحكام و نصب الكمائن لإيقاع أكبر الخسائر المكنة بالقوات الاستعمارية، و لما لا إحراز الغنائم عقب نجاح تلك المعارك التي تترك آثارا موجعة للقوات الاستعمارية، و إثراء الجانب السياسي و الإعلامي في الداخل و الخارج لدفع النشاط الثوري إلى الأمام.

و بصدد الكلام عن الجانب الأمني، فإن الحراسة تكون دائمة و متواصلة في الليل و النهار، وتتمركز في المرتفعات و التلال السرية التي يجري فيها العمل بسرية تامة، كما يتمثل هذا الجانب أيضا في اليقظة التامة لدى الجميع بما فيها النساء، إذ أن مسرح النشاط الثوري لا يكون في الجبال المعزولة، فقط بل يشمل حتى البيوت و الأماكن المحيطة بالقرية من شعاب و تلال و مخابئ سرية طبعا، و حتى هناك دهاليز تحت أرضية المساكن، **و يضرب لذلك مثال لإحدى النساء التي كانت تخبز الكسرة و تنضجها على طاجين يقع كانونها عموديا على فوهة الدهليز، وبمجيء جنود الاستعمار، بعثروا كل شيء في البيت حتى السمن و الدقيق والمزاود المتخذة لحفظ المؤن و المواد الغذائية في حركة هستيرية تنم عن الحقد و الهمجية، و أخرجوا كل من في البيت، لكن المرأة بقيت متمسكة بالمكوث في مكانها أمام الكانون قائمة بإتمام إنضاج الكسرة، وقد حاول العساكر جذبها بقوة من ذراعيها، ورغم ما نالته منهم من تعذيب مباشر بالصفع ورغم نزيف الدماء التي كانت تتفجر من أنفها، إلا أنها تمسكت بالرجوع إلى داخل البيت، إلى أن ملّ هؤلاء الجنود من التعامل مع هذه المقاومة الفردية إلى درجة ما يحسبونه جنون، ونطق البعض اتركوها إنها مجنونة، و هكذا استطاعت هذه البطلة بهذا الموقف البطولي إنقاذ هذا المخبأ الهام الذي كان يضم إلى جانب المجاهدين، الكثير من الوثائق السرية .**

جمع الاشتراكات

كانت الإشتراكات المالية في الثورة تفرض على الأفراد البالغين و هي عبارة عن قيمة مالية تعتبر واجبة و أساسية لصحة الانخراط الحقيقي في الثورة، و بل تعتبر من أوجب الواجبات الثورية، و قد حددت تلك الإشتراكات بـ 30 فرنكا فرنسيا بالنسبة للرجل و 20 فرنكا بالنسبة للمرأة كرمز ثوري لمشاركة المرأة في العمل الجهادي، و يختلف هذا الأمر من ولاية إلى أخرى حسب المعطيات الاجتماعية و الاعتبارات الضرورية، و قد يعفى من هذه الاشتراكات أشخاص فقراء و معدمين و غير قادرين على ممارسة أي نشاط إقتصادي، بل كانت الثورة هي التي تدفع لهم ما يستعينون به على الحياة .

و أما كيفية جمع الإشتراكات، فتتم دوريا على مدار شهور السنة عن طريق أحد أعضاء الجماعة الخماسية، و الذي هو في الحقيقة يقوم إلى جانب نشاطات مختلفة بمهامه الرئيسية في جمع الأموال و تسليمها إلى المحافظ السياسي المكلف بشؤون القسم على طريقة ما يسمى بالسلم الإداري، لتصل أخيرا إلى القيادة الثورية على مستوى الناحية و المنطقة و الولاية، و الجدير بالذكر أن هذه الاشتراكات تعتبر المصدر الاقتصادي الأساسي لتموين حاجات الثورة من إقتناء السلاح و حتى الألبسة و الأغذية .

و لا حاجة لنا لإعادة التأكيد على التزام السرية التامة شأنها في ذلك شأن جميع ما يتصل بالثورة من نشاط و غيره، لأن الكثير ممن استشهدوا كان ذلك بسبب اكتشاف أثرهم في قوائم الأسماء و غيرها، و التي لم تنجو منها حتى بعض النساء اللواتي اضطرت الثورة إلى تكليفهن بجمع الاشتراكات بسبب الحاجة و غياب أو نقص العنصر الرجالي الذين استشهد أكثرهم، فعوِّضوا بالناشطات من النساء للقيام بهذه المهمة.



Douars numérotés de 1 à 8. الدوار

Guergour Mentanou Babor O.Berd B.Felkaï B.Zoundaï Kerrata ? B.Meraï

DOUARS	MOYENNE MENSUELLE	Population musulmane	Nombre de familles	MOYENNE par FAMILLE	POSTES MILITAIRES
1.BENI MERAI	340.582				
2.KERRATA	178.185	2264	397	858	
3.BENI ZOUNDAI	20.022	1254 ?	229 ?	778 ?	0
4.BENI FELKAI	360.817	3730	692		2
5.OUED BERD	229.707	3443	444	29	0
6.BABOR	716.843	3306	471	812	0
7.MENTANOU	178.762	9656	1562	487	2
8.GUERGOUR et	105.697	2490	271	459	3
OULED ADOUANE		1142	125	660	1
		1163	165	364	4
TOTAL	2.130.615	28.448	4356	489	12

Il apparait que les versements sont inversement proportionnels au nombre de postes militaires.
Le versement très bas des Beni Zoudaï peut s'expliquer par leur contribution au ravitaillement de la katiba 2113.

صورة لإيصال الاشتراكات أثناء الثورة

التموين

كانت المدن الكبيرة مصدرا لتموين، بحاجيات الثورة منها الغذائية و الملابس، وفي أحيان كثيرة ببعض الأسلحة والذخيرة مثل المسدسات و القنابل اليدوية التي يسهل نقلها بسرية دقيقة إلى المراكز الريفية المعتمدة و التي غالبا ما تكون في السفوح و القرى الصغيرة التي لا يلتفت إليها الجنود الفرنسيين و أعوانهم.

وتجدر الإشارة مثلا إلى مدينة سطيف باعتبارها كانت مستقطبا لسكان الأرياف و الداشر على اختلاف أنشطتهم ، و التي تضم في أحيائها المهمة الأسواق الأسبوعية التقليدية التي تشتغل مدة ثلاثة أيام، مما جعل من السوق أكبر مجال شعبي لتكوين الرأي العام الاجتماعي و زرع الوعي و الثقافة الثورية لدى المواطنين و إذاعة ما يتعلق بالثورة و حاجياتها المعنوية و المادية من كساء و ذخيرة و غذاء و أدوية، و حتى القيام بتكوين خلايا فدائية ثورية صالحة لتنفيذ ما يطلب منها من أدوار تتناسب و طبيعة النشاط الإجتماعي في المدينة، و قد تلجأ الثورة في بعض الأحيان إلى تجنيد البعض من أهل المدينة الذين يصعب الشك فيهم من طرف الإستعمار، و حتى أن البعض من هؤلاء ربما يعمل نادلا في الحانات التي يكثر التردد عليها من قبل قوات الجيش الفرنسي و عملائه.

و أما الكيفية التي تنقل بها هذه المواد، فهي كما قلنا سابقا تعتمد على نقاط مرورية معينة تكون بعيدة عن أعين الاستعمار، و في بعض الأحيان، قد تصادف هذه العملية حواجز عسكرية في الطريق، لكن أصحابها كانوا يتحلون باليقظة و رباطة الجأش و عدم إظهار أية حركة قلق و اضطراب و نادرا ما يتفطن لها الاستعمار، مع العلم أن أوامر الثورة كانت شديدة و صارمة في توخي الحذر و عدم المغامرة بالمرور على هذه الحواجز.

و بصفة عامة، فإن هذه الحاجات كانت تنقل إلى الأماكن المخصصة في سرية تامة ليقوم المكلفون بتوزيعها على المجاهدين و المسبلين و حتى على فئات الشعب من المحتاجين، و الذين هم طبعا منخرطين انخراطا كاملا في الثورة بما فيهم المتابعين من طرف القوات الاستعمارية.

ومن الأساليب التي اعتادت عليها الثورة لتأمين المؤونة، النقل المتواصل و المستمر من مكان إلى مكان حتى إذا اكتشفت تلك الأماكن، (تتمثل في المخابئ من كازمات و مطامر و غيرها من الأماكن المعتمدة) يتم توزيعها بسرعة على المستحقين، و من المعروف أن أغلب هذه التموينات لاسيما الغذائية كالقمح والشعير، تنقل غالبا من السهول الغنية بالزراعة و الرعي إلى الجبال التي تفتقر إلى هذه الثروات بينما تتوفر على الأماكن المنيعة وصعبة التوغل على الإستعمار، و تتمثل هذه العملية في تنظيم قوافل نظامية تتشكل من مجموعة البغال قد لا تقل عن عشرة بغال مصحوبة بعدد من الرجال سواء المجاهدين أو المسبلين أو المتطوعين من الشعب، و لا تتحرك القافلة إلا بشروط لضمان السلامة و وصولها إلى مقصدها منها اختيار المسالك المنيعة و شدة .

خصوصية نضال المرأة الجزائرية

كانت للثورة الجزائرية أركان أساسية لا تنجح إلا بها، و هي أولا الوعي بالوسائل الضرورية لذلك، و السرية التامة في كل ما يتصل بالنشاط الثوري و التضحية بالعزيز و النفيس، و بذل الجهود المضنية لتوفير المتطلبات التي تحتاجها الثورة التحريرية، حيث سهرت المرأة على إعداد الطعام و تقديم بالإسعافات الضرورية للجرحى أو محاولة إيجاد ظروف لتخفيف التعب الذي يعاني منه المجاهد في تنقلاته المستمرة، و التي قد تصل أحيانا إلى مدة أسبوع كامل دون أن ينزع الحذاء من قدمه، فيجد في هذا المخبأ الذي للمرأة الدور الأعظم في تهيئته ، الطمأنينة و الأمان.

و يمكن الإشارة إلى أنه خلال الفترة الأخيرة من الثورة أي عندما اعتمدت القوات الفرنسية أسلوب التمشيط الدقيق (عمليات شال)، أصبح الأسلوب الوحيد لمواصلة النشاط الثوري هو جعل المجاهدين يندمجون في جماعات محدودة لا يزيد عدد أفرادها في بعض الأحيان على خمسة أفراد لتسهيل الحركة مع تجنب الاصطدام بقوات الجيش الفرنسي، و قد اضطرت الثورة أنذاك إلى إسناد عدة ادوار إلى المرأة التي أصبحت مسؤولة عن القرى و الدواوير، فهي التي تجمع الاشتراكات المالية، و هي التي تقوم بالاتصالات سواء على مستوى القرى أو الأقسام أو النواحي والمناطق،هذا بالنسبة للريف، أما بالنسبة للمدن، فطبيعة المرأة في المدينة تختلف مظهريا عن طبيعة المرأة في الريف، فالصفة التي تطلق عليها في المدن هي الفدائية وتقابلها المسبلة في الريف، فهناك نشاط ثوري كائن في المدينة حسب الموقع الذي



يميز نشاط هذه الفدائية، فمنهن من تقدم الأدوية المختلفة، و قد تكون ممرضة في المستشفى أو صيدلانية أو عاملة و غير ذلك حسب الإمكانيات المتاحة و اعتماد السرية التامة .

كما زودت المرأة المجاهدين بكل ما يتصل بحياتهم الضرورية كتقديم الملابس و الأحذية و حتى الغطاء الذي يستغل لتدفئة العائلات في الأرياف.

كما جندت الثورة في جانبها الفدائي المرأة التي ترى فيها مؤهلات الشجاعة و الإقدام و المهارة و التي تحتاجها هذه العمليات النوعية، فهذا النوع من النساء غالبا ما يتمثل في الفتيات اللاتي عايشن و جاورن العناصر الأوروبية لأنهن أقدر على التمويه و المغالطة، و قد يصلن بهذا الأسلوب إلى ارتياد بعض المقاهي و الحانات التي يكثر فيها تجمع أفراد الجيش الفرنسي و هي هدف لتلك العمليات الفدائية، حيث تتمكن بعد التدريب على استعمال و تفكيك القنابل اليدوية من تنفيذ الأوامر ، مما يحدث هلعا كبيرا و خسائر في أوساط القوات الاستعمارية، ناهيك عن الشهرة الإعلامية التي هي أكبر أغراض الثورة الدعائية، و قد تتعرض هذه المرأة إلى الموت المحتمل و قد تنجو بطريقة عجيبة مما يبعث في نفوس الجزائريين الثقة و الاعتزاز و الإصرار على مواصلة الثورة و الانطباع بأن هناك تكامل قوي بين مختلف شرائح المجتمع الجزائري سواء في الريف أو في المدن.

نماذج من كفاح المجاهدات المجاهدة فطيمة يوسفي

من مواليد 30 جوان 1942 بأولاد عبد الرحمن بأعالي تقيطونت (بلدية تيزي نبشار حاليا ولاية سطيف)، ابنة علي و خلفاوي علجية. لقد تغيرت حالة عائلتها وانقلبت رأسا على عقب بعد مرض والدها و فقدانه لوظيفته، و كذلك بانخراط عمها عمر في الثورة التحريرية والذي كان عونا لها في السر، حيث فتح مقهى بتيزي نبشار استعمله لجمع الذخيرة واللباس العسكري و الوسائل المادية و المالية لتدعيم الثورة، لكنه في 16 جانفي 1957 وإثر وشاية أحد الخونة، قامت قوات الجيش الفرنسي باقتحام وتفتيش المقهى، لتعثر على الذخيرة والأسلحة، فألقي عليه القبض وسجن بوادي البارد، و عذب تعذيبا شديدا، ثم أعدم رميا بالرصاص بثنية السبت، و سجن ابن عمها عبد الله بعد أن ألقي القبض عليه.

و باستشهاد عمها و مرض والدها، فقدت العائلة ركائزها و أصبحت تخضع لاستنطاق و استفزازات الجيش الفرنسي، فغادرت فطيمة بيت العائلة نهائيا هاربة باتجاه أولاد عيسى عند أخوالها ، و كان خالها بوزيد خلفاوي مجند في جيش التحرير وهو من قرر تجنيد فطيمة في الثورة.

بعد حرق منازل سكان قرية أولاد عيسى لأنهم شكلوا القواعد الأمامية لتموين الثورة في بابور وبني فلكاي و بني مسالي، فر السكان و استقروا في مراكز جيش التحرير و بالتحديد في بني فلكاي أين أصبحت فطيمة يوسفي جندية في جيش التحرير الوطني باللباس العسكري، و من المشرفين عليها سي الطاهر شلالي و شقيقه أحمد ، كما ارتفعت معنوياتها بانضمام عمها يوسف للثورة هناك بعد عودته من فرنسا و أصبح قريبا منها.

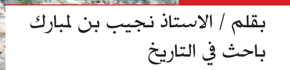
كانت بني فلكاي في تلك الفترة منطقة محررة في يد المجاهدين في الفترة الممتدة من سنة 1957 إلى غاية سبتمبر 1959 ، يتردد عليها الجنود من كل حدب و صوب كملتقى للولايتين الثانية و الثالثة، و من المترددين عليها قائد فرقة الكومندو عمار مرناش، الذي سيتزوجها لاحقا بعد حصوله على رخصة من القيادة الثورية في المنطقة و بعد موافقة عمها يوسف.

دربها عمار مرناش على استعمال السلاح و القتال في المعارك و أعطى لها بندقية، لتشارك معه رفقة مجاهدين آخرين في اشتباك وقع في عين الحامضة، وآخر في أولاد مرغم في مكيدة نصبت لهم من قبل أحد الحركى الذي يعمل سرا مع الجيش الفرنسي و الذي دعاهم للبيت ثم أبلغ عنهم، فوقع اشتباك مع الجيش الفرنسي استشهد فيه جنديين من جنود جيش التحرير الوطني، و خرجت هي وزوجها و البقية سالمين.

ولعل أهم موقف ما تزال تتذكره في الثورة، هو خيانة أحمد ناصر الذي ألحق ضررا كبيرا بالثورة بعد أن سلم نفسه طواعية للجيش الفرنسي، و قد كشف الكثير من المراكز في مقرس و نواحيها، و كانت فطيمة شاهدة على اقتحام الجيش الفرنسي لمركز روابحي أسفل مقرس و الذي توجد فيه الألبسة العسكرية وآلات الخياطة و مخابئ المجاهدين، حيث كشف الخائن أحمد ناصر للعدو كل المخابئ التي يعرفها، و تم إخراج المجاهدين من داخلها و قد حاول العياشي بن جلول الفرار، لكن الطائرة قصفته فاستشهد، ، كما ألقي القبض على مسؤول المنطقة الثالثة محمد السعيد و قائد الكومندوس التابع للولاية الثالثة ناحية سطيف تركي حماد ومسؤول التموين للمنطقة السيد الخير منصوري، و هذا دون إحصاء الجنود الذين كانوا في المركز والذين نقلوا إلى مركز العدو للتعذيب و الاستنطاق، ثم بعده تنفيذ حكم الإعدام فيهم.

و بعد هذه الحادثة التي كاد أن يكشف فيها أمرها، لولا أنها انتحلت صفة زوجة شقيق صاحب المركز الذي يقطن في باريس، عادت رفقة زوجها عمار مرناش إلى بني فلكاي، وهناك أصيب في فخذه برصاصة الجيش الفرنسي، و تعرضت هي لإصابة في وادي البارد، و ضيق الجيش الفرنسي الخناق على المنطقة من كل نواحيها في السهول و الجبال.

الخارجـــون عن القانـــــون ج 3



بقلم / الاستاذ نجيب بن لمبارك
باحث في التاريخ

محمد بن الصالح بن سالم

ولد المجاهد محمد بن الصالح بن سالم عام 1916م بتاغيت أولاد هلال التابعة حاليا لولاية باتنة، وسط عائلة تمتهن الفلاحة وتربية المواشي، مشهود لها بالوطنية والورع. ابن الصالح بن مسعود و عائشة بن سالم بنت محمد، وحيد والديه من الذكور وله شقيقتان: مباركة زوجة زروال أحمد بن لمبارك و منصورة زوجة يوسفي أحمد .

المسار النضالي

التحق محمد بن الصالح بن سالم بهياكل الحركة الوطنية مناضلا في حزب الشعب وحركة الإنتصار للحريات الديمقراطية التي تميزت عن باقي التنظيمات بمناداتها الصريحة بالاستقلال .

في صيف 1949م، كان برفقة ابن عمه مصطفى بن سي عمر بن سالم قائما يشتغلون بالفلاحة بقرية تاغيت أولاد هلال ، ولسبب ما، وقع نزاع تسبّب في مقتل مصطفى . بعد التحرّيات وقعت الشُكوك في اتهام الحركي بن سالم محمد بن صالح بن بلقاسم بالوقوف وراء الاغتيال . تكتل أبناء العمومة محمد بن الصالح بن سالم و محمد بن سي عمر بن سالم لأخذ الثأر ، ورغم فرار الجاني إلى فرنسا، لم يتراجعوا عن قرارهم و أخذا يترصدان كل الأخبار التي تخص القاتل وانتظار عودته لأرض الوطن مهما طال الزمن .

وذات يوم من عام 1951م، وصلتهما أخبار مفادها أن الجاني عائد من غربته وأن ابن عمه بلقاسم بن خلاف وشقيقه المسعود توجها لمدينة أريس لاستقباله . حينها تحرّك محمد بن الصالح بن سالم و محمد بن سي عمر بن سالم من تاغيت أولاد هلال متّجهين لقرية تيفلفال الواقعة على الطريق لتحضير الكمين . تتبّعا ركب العائدين الذين مرُوا بتفلفال متجهين لتاغيت أولاد هلال عبر تاحمامت وبلعلة لغاية اقترابه من تاغيت أولاد اهلال ، وبالمكان المسمّى ثاسلية أمقدم قرب بلعلة، هاجما الركب ومن فيه، فقتلوا المسعود بن الصالح بن بلقاسم وبلقاسم بن خلاف ونجا حواسي الشريف الذي اختبأ وراء الصخور وهو يصرخ بأعلى صوته أنه ليس محمد بن الصالح بن بلقاسم . بعد سماع طلقات النار أسرع أهالي المصابين ووقعت معركة بين الطرفين لم تخلف أي خسائر .لكن الذي لم يكن في الحسبان، أن الجاني المبحوث عنه لم يكن من بين الضحايا.

بعد هذا الكمين، أصبح محمد بن الصالح بن سالم و محمد بن سي عمر بن سالم في ركب الخارجين عن القانون الإستعماري ، لذلك أعلنت الإدارة الاستعمارية عن مكافأة مالية سخية تقدر بـ500 ألف فرنك لمن يأتي بمعلومات تخصُهم ، ومليون فرنك لمن يقتل أحدهم .بقي المناضل محمد بن الصالح بن سالم ورفقاءه من الخارجين عن القانون وفي خدمة القضية الوطنية بالتنسيق مع القائد مصطفى بن بولعيد تحضيرا لليوم الموعود واندلاع الثورة التحريرية.

شارك المناضل محمد الصالح بن سالم في عدة اشتباكات مع قوات العدو نذكر منها:

*الهجوم على قائد تيفلفال - شهر فيفري 1952م.

*معركة أكركار بغسيرة التي استشهد فيها ابن عمه و الخارج عن القانون المدعو محمد بن عمر بن سالم عام 1952م.

* نجا المجاهد محمد بن الصالح من كمين بالمكان المسمى تابعليت بغسيرة نصبته له قوات العدو وقوات الخائن بوشكيوة في شهر جانفي 1954م .



المسار بعد اندلاع الثورة التحريرية

كان المناضل محمد بن الصالح رفقة باقي رفاقه من الخارجين عن القانون من أوائل المشاركين في اندلاع الثورة يوم 01 نوفمبر 1954م وكان له نشاط نذكر منه:

*معركة بالجبل الأزرق - 16 فيفري 1955م.
*معركة فورثني (أسر فيها المجاهد يكن لخضر) – شهر فيفري 1955م.
*حصار فم تغورفث – شهر فيفري 1955م.
*كمين أولاد يحي (قتل فيه ثلاث مغاربة) – شهر فيفري 1955م.
*معركة أبريض – صيف عام 1955م.
*معركة تذليست العربي - شهر أوت 1955م.
*إشتباك باحمر خدو – شهر أكتوبر 1955م.
*كمين الزيتون قررب منعة - شهر أكتوبر 1955م.
*معركة هازمورث – شهر ديسمبر 1955م.
*هجوم على قافلة قرب سيدي عقبة -عام 1955م.
*معركة الطيران بعين أوبلال– عام 1955م.
*كمين أوسروثان بغسيرة – شهر أوت 1956م.
*كمين بتيغانمين (قرب مدينة أريس)- شهر ماي 1956م.
*معركة في سفح جبل الأزرق -عام 1956م.
*معركة «عين الحنش»20- أوت 1957م.
*اشتباك مع اللفيف الأجنبي بقيادة موسى طراوري (رئيس جمهورية مالي فيما بعد استقلالها) بالمكان المسمى القطار والمتواجد بالطريق الرابط بين بنيان و بسكرة- شهر سبتمبر 1956م.
* أما معركة غار علي أوعيسى بقيادة مصطفى بن بولعيد ، والتي شارك فيها قرابة الـ160 مجاهدا في 18 جانفي 1956م، فيقول عنها المجاهد الملازم الأول بلقاسم زروال:

« ومن هذه المعارك الكبيرة، معركة غار علي أوعيسى التي أختار فيها محمد بن الصالح بن سالم لنفسه مكانا وراء شجرتين بينهما فجوة ضيقة ، وجلس بجانبه القائد مصطفى بن بولعيد فسلمه منظاره الصغير قائلا له : «**عليك بالعد يا سي مصطفى واترك لي أمرهم**». عند بداية المعركة تقدم أحد جنود الأعداء ليتمركز في شجرة عرعار بمدفعه الرشاش فرآه القائد سي مصطفى، فأمر محمد بن الصالح بتصفية هذه النقطة لخطورتها على حياة المجاهدين، وما هي إلا لحظة حتى كان الجندي الفرنسي في خبر كان، وبما أن هذه النقطة كانت متقدمة بعض الشيء، طلب القائد الفرنسي من قواته إسترجاع المدفع الرشاش حتى لا يصبح غنيمة ثمينة للمجاهدين ، وهنا وجد محمد بن الصالح ضالته وراح يصطادهم الواحد تلو الآخر وهو يردد: «**أحسب يا سي مصطفى أحسب**»، فعدّ القائد خمسين قتيلا، ولما توقفت الأفواج المندفعة نحو الرشاش ، تنهد سي مصطفى بن بولعيد وقال : «**لقد قتلت خمسين عسكريا بسبب تهور قائدهم الغبي**» .

فقال محمد بن الصالح: « **قتلت سبعة وأربعين فقط**»، فسأله سي مصطفى : «**لماذا سبعة وأربعين وأنا حسبتهم واحدا واحدا**» ، فقال محمد بن الصالح: «**لأن عقب البندقية تحرك ثلاث مرات في كتفي، وهذا يعني أن الرصاصة انحرفت عن المقتل قليلا لتستقر في مكان آخر من الجسم ومتلقيها يكون على الأرجح جريحا**»، وهما على ذلك، إذ بكلب مدرب ينطلق من جهة الجيش الفرنسي متوجها نحو المدفع الرشاش لاسترجاعه، وعندما أدخل رأسه في حزام المدفع باغته الرجل برصاصة أردته صريعا، فضحك سي مصطفى وقال: «**هذا الكلب يساوي عند الفرنسيين 03 جنود إنهم 50 قتيلا يا محمد** ».

يئس الفرنسيون من استرجاع المدفع الرشاش فأطلقوا عليه قذيفة «إيربيجي» فحطمته تحطيما .خلال الانسحاب وفي الطريق إلى الجبال المجاورة، قال سي مصطفى لرفاقه: «**لن تصبر فرنسا على هذا الذي فعلتموه بها ولننتظر تهورها قريبا** ».

استشهاده

استشهد المجاهد محمد بن الصالح بن سالم إثر إصابته برصاصة في الظهر بنواحي مدينة أريس عام 1958م، فروي بدمه الطاهر شجرة الحرية والاستقلال التي ينعم بها اليوم الشعب الجزائري ،تاركا زوجتين وبنتين.

محمد بن الصالح بن سالم



معاليم الوردي

ولد المناضل معاليم الوردي المدعو بن عبد الهادي عام 1916م ، بقرية شناورة من دوار زلاطو، التابعة اليوم لولاية باتنة وسط عائلة متواضعة مشهود لها بالوطنية والورع، تمتهن حرفة صناعة الفضة توارثتها أبا عن جد. ابن مدني بن عبد الهادي و الشيخة بنت بومعراف نوح ، أدخله والده إلى المدرسة القرآنية بمسقط رأسه لحفظ ما تيسر من القرآن الكريم وتعلم مبادئ اللغة العربية، فكان له أن أتمّ حفظ القرآن الكريم.

المسار النضالي

كانت منطقة الأوراس وقتها مشهورة بعاملين اثنين: الاستعمال الواسع للسلاح في الأفراح والمناسبات وكذا مباريات القنص و الفنطازيا، إلى جانب الانخراط في هياكل الحركة الوطنية تحت قيادة مصطفى بن بولعيد ، مع دفع الاشتراكات مهما كانت الظروف المادية ، لذا انظم معاليم الوردي مبكرا إلى حزب الشعب و بعدها حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية، وأصبح له نشاط نضالي وحزبي كثيف وعلني ، وكان محلّ ثقة كبيرة لدى قيادة الحزب بالمنطقة مما جعله تحت مراقبة أعين السلطات الإستعمارية .

في يوم 04 أفريل 1948م، قررت حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية المشاركة في الإنتخابات الخاصة باختيار نواب المجلس الوطني الجزائري رفقة حزب البيان والحزب الشيوعي، و قد ترشح المناضل مصطفى بن بولعيد في منطقة أريس. جرى في هذا اليوم الدور الأول، ولما ظهرت النتائج تبيّن فوز مصطفى بن بولعيد مرشح الحركة فوزا جليا وساحقا، وقبيل إجراء الدور الثاني، استدعى حاكم أريس مرشح الحركة بن بولعيد لمكتبه واقترح عليه مساندة إدارته له حتى يتم انتخابه ، فرفض العرض و أيقن حينها أنّه لا بد من مراقبة و حراسة الصناديق من تزوير الإدارة. وبالرغم من هذا الاحتراز، نجحت الإدارة كعادتها في تزوير النتائج وشطبت اسم مصطفى بن بولعيد من قوائم الدور الثاني لصالح مرشح حزب البيان، وقد إحتج مناضلوا الحزب بكل من فم الطوب ، بوزينة وتيغانمين على هذا التزوير العلني .

يقول المناضل والمجاهد لخضر بعزي(من مؤسسي خلايا الحركة الوطنية بالمنطقة) :

« وقعت أحداث في تيغانمين بين المكلفين من طرف حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية بحراسة صندوق الانتخابات في 1948م وهما بلعزوي محمد الصادق والوردي معاليم وبين عملاء العدو الفرنسي.أمام هذا الموقف المتأزم، أمر بعزي لخضر بأن يسلم للمناضل الوردي بندقية حربية يستعين بها على فراره من العدو وتكون وقاية له إذا ما حوصر من العدو في يوم ما. ووقع ذلك بالفعل في دشرة أولاد موسى أين قتل بها دركيا ، وألقى عليه القبض بعدما أنهكته الجراح وبقي في السجن إلى غاية الاستقلال».

يقول المناضلون صالحي الأمير ، عمار العقون ومحمد الواعي (من مناضلي الحركة الوطنية الأوائل بالمنطقة) :

«في عام 1948، أمرت حركة الانتصار للحريات الديمقراطية بترشيح عضو في المجلس الجزائري من آريس ، واتفق المناضلون بالإجماع على ترشيح مصطفى بن بولعيد عند إبراهيم بن شايبة في دار فرطاس علي بن بوساحة. شارك بن بولعيد في الانتخابات في شهر أفريل 1948،وقد



استدعاه الحاكم «فابي» وساومه على أنه إذا تخلى عن الحزب سيساعده على النجاح، أما إذا امتنع فسيسقطه في الانتخابات في الدورة الثانية (11 أفريل 1948م). كان جوابه : «أريد النجاح عند الشعب وليس في الأوراق الرسمية عندكم». وبمناسبة هذه الانتخابات لتأسيس المجلس الجزائري، وقعت أحداث للمناضلين الذين أشرفوا على صناديق الانتخابات في مختلف الدوائر (البلديات)، ونذكر منها ما وقع للأخ بوخلوف محمد بن الهادي مع باشاغا التواتي في فم الطوب ، وبسببها أيضا التجأ معاليم بن عبد الهادي إلى الجبل مدة سنة تقريبا ، ولما حوصر من طرف الجندرمة في دشرة أولاد موسى قتل منهم واحد وجُرِح في رأسه ورجله والقي عليه القبض جريحا.

أصيب المناضل خلال هذا التبادل الناري المناضل معاليم الوردي المدعو بن عبد الهادي بجروح في رأسه ورجله مما استلزم نقله للمستشفى، ومن بعدها مباشرة للسجن في انتظار المحاكمة بعد أن ضمته السلطة الفرنسية لقائمة من أسمتهم بالخارجين عن القانون.

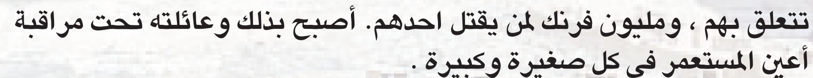
أصدرت المحكمة العسكرية في حقه حكما بالسجن مدى الحياة، و لقضاء العقوبة، نقل لسجن تازولت ، بعدها حول لفرنسا ليبقى بسجونها لغاية الاستقلال».

المسار بعد الاستقلال

بعد الاستقلال، أفرج عن المناضل الوردي بن عبد الهادي وكافة الموقوفين و عاد للحياة المدنية حيث استقر بمنطقة اريس وامتهن الفلاحة ،كما تزوج من عبد الهادي عزيزة ليرزق منها بـ 04 أولاد(02 ذكور، و02 إناث)، هم: محمد ، مدني،الشيخة و زكية. توفي يوم 13 أفريل 1975م بمدينة بسكرة ودفن بمقبرة حي تاغروت عمر – أريس.

المكي عايسي

هو المناضل المكي عايسي من مواليد عام 1920م بقرية تكوت (ولاية باتنة)، وبها نشأ وترعرع وسط عائلة مشهود لها بالوطنية تنتمي لعرش جار الله، وهو فرع من فروع بني بوسليمان. ابن محمد لخضر بن مصطفى وعايسي زليخة بنت عمار. كان منذ نعومة أظافره شديد الكراهية للمستعمر وأعوانه ولم يخف إحساسه هذا، فبعد أن شبّ انضم لجماعة نعتتها الإدراة الاستعمارية بالخارجين عن القانون وأعلنت عن مكافأة مالية تقدر بـ500 ألف فرنك عن كل معلومة



تتعلق بهم ، ومليون فرنك لمن يقتل احدهم. أصبح بذلك وعائلته تحت مراقبة أعين المستعمر في كل صغيرة وكبيرة .

من أمثلة هذه المراقبة: " أقام الشيخ عايسي محمد لخضر يوم 04 ديسمبر 1950م حفل زفاف نجله بشير بقرية تافرنت برخصة من إدارة المستعمر ، فجاء الناس من كل الأرجاء بالمناسبة إضافة لحضور ما سمي وقتها بالخارجين عن القانون المتابعين من طرف الإدارة الاستعمارية وهم: مكي عايسي (شقيق العريس) ، حسين برحايل والصادق شبشوب . كان الحفل تحت أعين باشاغا المنطقة أحمد باي الذي راسل حاكم أريس بالمستجدات " .

عن استشهاده

يقول المجاهد أحمد قادة وواحد من مجموعة الخارجين عن القانون :

" حدثت تحولات كبيرة حينما أوكل بن بولعيد لعناصر الخارجين عن القانون استقبال مسؤولي الحركة الوطنية ، فقد تكلفنا بإخفاء رابح بيطاط، زيغود يوسف، بن طوبال ، بوصوف وعبد السلام حباشي بعد انكشاف أمر المنظمة الخاصة على المستوى الوطني ، وقد فضلت القيادة إخفاءهم بالمنطقة التي كانت آمنة ،ثم غادروها بعدما استتبت الأوضاع. وطبعا في المحصلة النهائية للموضوع، لم يجد بن بولعيد من مجموعة للتكفل بالمهمة سوى جماعتنا المسلحة لتأمين رؤوس الثورة لعلمه أننا كنا على قطيعة تامة مع الإدارة الاستعمارية .

كانت المجموعة المكلفة بمرافقة المناضل حباشي عبد السلام تظم كل من مكي عايسي ، أحمد قادة و دادا السعيد، وفي طريقهم اشتبك المناضل مكي عايسي مع العدو ، بينما واصل المناضل حباشي مسيرته عبر طريق آخر رفقة المناضلين الآخرين".

يواصل المجاهد أحمد قادة ويقول: "وفي نوفمبر 1952 ، وقع اشتباك بين ثلاثة من المناضلين وهم الشهيد عايسي مكي ، دادا السعيد وقادة أحمد وبين عشرين جنديا للعدو بوادي بني عمران ضواحي تاجموت بجبل مزبال. وقد أسفر هذا الاشتباك عن إصابة 12 من جنود العدو بجروح خطيرة واستشهاد عايسي مكي الذي يعتبر أول شهيد في المنطقة منذ بداية الأحداث المذكورة" .

فاطمة لوصيف المدعوة عيدة



الصادق شبشوب رفقة زوجته فاطمة لوصيف خلال الثورة

تميزّ مطلع القرن العشرين باندلاع الحرب العالمية الأولى التي مست آثارها كل العالم ومنها خاصة الجزائر ، حيث عمّ الفقر والجوع و الأوبئة والأمراض الفتاكة وسط شعوب العالم، كما قام المستعمر الفرنسي بإصدار قانون التجنيد الإجباري ، فكان له ردّ فعل خاصة بمنطقة الأوراس فانتشرت به الثورات منها تلك التي وقعت عام 1916م والانتفاضات وكذا الخروج عن طاعة السلطة الإستعمارية بالسلاح من أمثال المسعود بن زلماط الأول (1894م - 1921م)، وعمّار ابن المسعود المدعو الخمّاتي و بوزيان معمّر بن رمضان، وآخرون رافضون للقانون خاصة و الإستعمار عامة آثرين الموت بالجبال على الدّفاع عن فرنسا فأصبحوا حماة للفقراء والمظلومين .

كان لنساء منطقة الأوراس دورا هاما في الكفاح ضد الاحتلال الفرنسي جنب إخوانهن الرجال ، فمنهنّ من دفعن بأبناءهنّ للالتحاق بركب الثورة فكان الافتخار بكونهنّ بحق أمهات أو شقيقات أو بنات شهداء، ومنهنّ من بعن مصوغاتهن لشراء السلاح ،



و كان من هجرن أزواجهن لما تبيّن أنهم خونة ، ومنهنّ من شاركن بالسِّلاح في المعارك ضد عساكر المستعمر قبل وإبان الثورة التحريرية رفقة إخوانهم المجاهدين ، ومن أمثالهنّ المجاهدة فاطمة لوصيف المدعوة عيدة التي شاركت جنبا إلى جنب مع زوجها الشهيد الصادق شبشوب (1902م - 1961م) ، فكانا من مفجري الثورة عند اندلاعها يوم الفاتح من نوفمبر 1954م .

المولد والنشأة

بهذا الظرف الزمني والمكاني ولدت المجاهدة فاطمة لوصيف المدعوة عيدة عام 1921م بدوار زلاطو التابع اليوم لولاية باتنة ، وكانت ولادتها وسط عائلة متواضعة الحال مشهود لها بالوطنية تمتهن الفلاحة وتربية المواشي ، وهي ابنة علي ولوصيف هنية. ترعرعت الطفلة كسائر بنات المنطقة في مساعدة والدتها وخدمة العائلة في انتظار الزواج وتكوين الأسرة كما هو متوارث آنذاك.

تزوجت فاطمة أول مرة لكن زواجها لم يدم طويلا و لم تكن سعيدة، فعادت إلى أهلها منكسرة الجناح، لكن الأقدار لعبت دورها في تغيير مسار حياتها ، حيث زار الثائر الصادق شبشوب في إحدى المرّات من عام 1947م قرية تكوت وضواحيها (كان وقتها من الخارجين عن القانون الفرنسي منذ يوم 26 أفريل 1945م و ملاحقا من طرف الدرك الاستعماري) ولما لمحها، طلبها للزّواج دون تردُّد لجمالها و خفّة ظلها و نشاطها ، فقبلت بالرجل زوجا لتشاركه أيضا بقضيته الوطنية وهذا رغم الفارق في السن (قرابة العشرين سنة).تزوّج بها وأخذها مباشرة دون زفاف ولا حفل يذكر .

عاشت معه في البراري تشاركه في نشاطه الثوري ، دائمة اللباس كالرّجل ،خفيفة التنقل و سريعة في مصاحبة زوجها في التنقلات، كما درّبها على استعمال السِّلاح حتى عادت من أمهر الرماة بالمنطقة.

ومن الشهادات التي تروي مهارتها ، يقول المجاهد والوزير السابق إبراهيم شيبوط:

« استقبل مناضلوا الأوراس بجبالهم و بطلب من الحزب مناضلي المنظمة السرية التابعة لمنطقة قسنطينة، و تكفلوا بضمان أمنهم . كان زيغود يوسف من بين هذا الفوج الذي ضم كل من رابح بيطاط ، لخضر بن طوبال وعمار بن عودة، و بعدما عاد من الأوراس، كان معجبا كل الإعجاب بالمقاومين والمناضلين التابعين لهذه المنطقة . فالسكان محرومون لكنهم أصحاب أنفة كرماء جدا. مناضلوا قسنطينة كانوا جد مندهشين من هؤلاء السكان لسهولة استعمالهم لكل أنواع الأسلحة كيفما كان مصدرها ، كما أنهم أعجبوا بدقة الرمي الذي تمتاز به بعض زوجات المناضلين ».

للقضاء على من أرتدّ على القانون الإستعماري، أعلنت فرنسا عن مكافأة مالية سخية وقتها تقدر بـ500 ألف فرنك لكل من يأتي بمعلومات تتعلق بهم، ومليون فرنك لمن يقتل أحدهم، هذا ما يوحينا بما كان يعيشه هؤلاء من مطاردة .

بقي المناضل الصادق شبشوب رفقة زوجته في عملية كر و فر مع المستعمر وأعوانه ، فكان يستنصر الفقير على الغني ، والضعيف على حساب القوي ، فاحدث الرعب وسط العدو وعملائه و مستوطنيه و لم يفلحوا في القبض عليه بالرغم من استنفارهم لكل إمكانياتهم من قوات عسكرية و عيون وإغراءات مادية .

المسار بعد اندلاع الثورة

كان الزوج الثائر الصادق شبشوب وزوجته مضرب المثل في الوفاء والنضال والفداء والشجاعة والإقدام ، فكانا من مفجري الثورة التحريرية عند اندلاعها يوم الفاتح من نوفمبر 1954م بالاوراس، وبالتالي نستطيع القول دون تردد أن فاطمة لوصيف هي المجاهدة الوحيدة وطنيا (أي بالسلاح) التي شاركت في عمليات إندلاع الثورة رفقة زوجها.

عاش المجاهدين الصادق شبشوب رفقة زوجته وسط المجاهدون في احترام وتقدير الجميع، و كانت عيدة تشارك المجاهدين في كل شيء وتزيده بالطّهي كونها امرأة ماهرة في فنِّ الطّبخ.

يقول المجاهد محمد الشريف عبد السلام: « أذكر أنه في إحدى المرات قدم إلينا سي الحواس فأعّدت لنا زوجة الصادق شبشوب طبق غداء على شرفه وعلى شرف عدد محدود من المسؤولين كنت من بينهم ، ولأنه في ذلك اليوم لم يكن اللحم متوفرا أعدت لنا طبق شخشوخة بالدهان، لم يجد سي الحواس ما يخطفه عند وضع الطبق فقام بغرس يداه في وعاء الدهان وبسرعة مسحهما في وجه أحد المسؤولين مداعبة منه له في مشهد غير متوقع أضحك جميع الحاضرين» .

واصل الثائران الجهاد بالمشاركة الفعلية في المعارك عبر الولايتين التاريخيتين السادسة والأولى، في تنقل برخصة استثنائية منحت لهما وهذا لغاية إستشهاد زوجها في معركة جبل بوراي 20 أكتوبر 1961م بمشتة أمزدور جبل بواري (حاليا تابع لبلدية تاكسلانت)، والتي حضرتها ونجت منها لاختفائها وسط النِّساء.

واصلت المجاهدة فاطمة لوصيف الجهاد لغاية استعادة الجزائر سيادتها . بعدها اعادت، الزواج واستقرت بمدينة بانيان (بسكرة).

يقول المجاهد محمد الشريف عبد السلام : «كثيرا ما سمعت عن اتهام زوج المجاهدة فاطمة الذي اختارته بعد وفاة زوجها الأول الصادق شبشوب بكونه من الخونة ، و بكوني أعرف سكان بانيان وتاريخهم الثوري فإني أؤكد أنه ليس بخائن» .

بقيت المجاهدة في حياة عائلية عادية لغاية وفاتها ليلة أول نوفمبر 2001م.يواصل المجاهد محمد الشريف عبد السلام ويقول:«وللمفارقة، فقد كانت لوصيفي فاطمة مدعوة في ذلك اليوم الذي توفيت فيه من طرف رئاسة الجمهورية لتكريمها ، ولما جاءت المرأة التي أرسلت لمرافقتها من بلدة بانيان (بسكرة) إلى الجزائر العاصمة، وجدتها قد فارقت الحياة ذلك اليوم فرحمة اللَّه عليها»







صناعة الثقة و مواصلة المشروع الاستراتيجي والحضاري للثورة التحريرية الجزائرية

بقلم / الدكتورة بـواشـري امنة بنت بن ميرة
جامعة الجزائر 03

تكملة لموضوعنا السابق حول اقتراح نموذج لتواصل الأجيال وفق مفهوم الثقة، حيث كنا قد انتهينا إلى ضرورة إعادة تشكيل الثقة بمفهوم جديد و آليات أكثر فاعلية من أجل التواصل مع الاجيال، وكذا تجديد الخطاب التاريخي، حيث كلما نما الوعي وزاد الإدراك للشيء و الفكرة، يزداد الحس الوطني وتبنى العقول لتهيئ صاحبها نحو الفعل الإيجابي. و سنكمل في هذا المقال الحديث عن الثقة باعتبارها مكونا أساسيا و مهما للشخصية الوطنية.

و السؤال المطروح هو:

هل يمكننا صناعة الثقة و تسريعها للحفاظ على الوطن من أي انزلاقات ؟
و كيف ستساهم الثقة في تواصل الأجيال و تمسكها بوطنها والمحافظة على الإرث التاريخي للثورة التحريرية، وهل ستدرك هذه الأجيال حقيقة مشروع الثورة لبناء جزائر مسلمة حرة مستقلة قوية انطلاقا من ما جاء في الوثيقة الإستراتيجية المتمثلة في «بيان أول نوفمبر» .

؟

للإجابة عن هذه الأسئلة، تم تقسيم المقال إلى محورين رئيسين يعتبران بمثابة فرضيات تم وضعها للإجابة عن أجزاء التساؤل المطروح أعلاه و هذه الفرضيات هي :

1/ الثقة و صناعة الثقة من شأنه المحافظة على المسار الصحيح للثورة التحريرية و ترسيخ قيم تاريخ الثورة التحريرية من خلال إدراجه ضمن المقررات الدراسية حتى يبقى في متناول الأجيال. 2/ مساهمة الثقة باعتبارها مكون للشخصية الوطنية في الحفاظ على الإرث التاريخي و حماية الوطن من أي انزلاقات .

أولا / مساهمة الثقة و تأثيرها على استمرار الثورة كمشروع استراتيجي حضاري

إن الثورة مشروع استراتيجي حضاري في حد ذاته بدأ بتحرير الجزائر، و هو مستمر لبناءها مع الحرص على تصحيح أي انحرافات قد تؤدي إلى المسارات الخاطئة، و التي من شأنها تشويه أو الإساءة للمسار العام للثورة التحريرية. و هذا أمر قد يحصل لأن الجميع ليس بنفس الروح الوطنية وبنفس الصدق، و هذه هي الطبيعة البشرية في كل الكون .



إن تصحيح الانحرافات لا يعني أبدا الطعن في مقومات الثورة و شرعيتها و أهدافها، و إنما لا بد من إبعاد الخطر عنها و الالتزام بالموضوعية و إدراج التغذية العكسية المناسبة و الصحيحة، حتى لا يختل التوازن في المنظومة و حتى لا تفقد الإستراتيجية فاعليتها و مصداقيتها .

فما يهمنا هو المسار الشرعي و الحقيقي و الفعلي للثورة التحريرية، إذ لا يمكن أن نفقد الثقة في تاريخنا لأسباب ضيقة أو لمجرد قراءات محدودة و لأشخاص محدودين .... فالثورة لم تكن حدثا عابرا و إنما كانت ثورة شاملة و بمثابة المعجزة، و قد أشاد بها العالم كله من مثقفين و سياسيين وأكادميين، حيث صرحا (ادوارد سعيد و فرانز فانون) أن « عظمة الثورة الجزائرية أعادت ترتيب العالم » فكان فيها الصادقون وما أكثرهم وهم الذين صدقوا ما عاهدوا الله عليه و كان النصر حليفهم بتوفيق من الله تعالى ، ووُجد فيها أيضا من جهة أخرى الكاذبون الذين عرقلوا مسار الثورة، وأخـرُوا نجاحها بسبب ولاءهـم للمستعمر وخيانتهم وبيعهم لذممهم ولضمائرهم و لوطنيتهم، فكانوا بمثابة تغذية عكسية للمنظومة الاستعمارية التي أرادت أن تكون الجزائر فرنسية بالقوة، واستعملت لذلك كل الوسائل المادية و البشرية مستعينة بخبرة الحلف الأطلسي و إمكاناته العسكرية، و هذا ليس بغريب عن هؤلاء، لأنه يعكس حقدهم الدفين على الإسلام بالدرجة الأولى .

إن ترسيخ قيم تاريخ الثورة، يتطلب إزالة الشك و العمل بالحقيقة، فالثورة في ذاتها معلومات مؤكدة لا يمكن أن ينكرها أحد ، و ان إزالة هذا الشك لا يكون إلا بعنصر الثقة التي تعد قبل كل شيء رمز و قيمة أخلاقية ، و الثقة تتضمن عدم الشك في اعتقاد الشخصية الجيدة و نوايا وأخـلاق الشخص الأخر و سلوكياته، و ما ترتب عن ذلك من أقوال و أفعال . إن الثورة لم تنطلق من العدم، و للتعمق في هذه الجزئية، بالإمكان الرجوع إلى مقالنا « الثورة التحريرية الجزائرية من نموذج عالمي الى نظرية للسلوك الثوري الحضاري» في العدد 184 من المجلة، و الذي كنا قد اشرنا فيه الى ان الثورة كان لها مرجعية عقائدية و فكرية و اجتماعية و ثقافية لتجعل منها ثورة ناجحة بكل المقاييس . و كذلك مقالنا بناء الشخصية الايجابية الفعالة وفقا للمفهوم الاستراتيجي للثورة التحريرية الجزائرية في العدد 186 من المجلة .

ثانيا/ إدراج تاريخ الثورة التحريرية الجزائرية ضمن المقررات الدراسية و في جميع الأطوار

من شأنه المساهمة في صناعة الثقة و بناء جسر التواصل بين الأجيال

إن الثورة ليست بحاجة إلى من يبحث في حقيقتها لكي تصدقها الأجيال، لأنها أصلا هي حقيقية، و مهما حاول البعض ممن يكتبون في تاريخ الثورة أن يعبروا عن موجات القلق و التشويش الفكري لدى الجيل الجديد تجاه تاريخ الثورة التحريرية و حتى التشكيك في جوانب حساسة من تاريخ الجزائر، فإن الأمر ليس بالجديد، لأن محاولات التشكيك ليست وليدة اليوم، و إنما هي نتيجة تراكمات من الحقد الدفين الذي يشنه المستعمر تجاه الجزائر باعتبارها بلدا مسلما قبل كل شيء يعتز بتاريخه و بهويته . و إنما لا بد للمهتمين بكتابة التاريخ و البحث فيه من مثقفين و مؤرخين و أكاديميين، أن يوجهوا كتاباتهم إلى الأحداث و الوقائع في تاريخ الثورة والتي لم تُدون بعد ولم تُكتب بالصورة الكاملة و بالحجم الذي وقعت به، وبمستوى عُمق مأساة ومعاناة شعب بأكمله طيلة سنوات و سنوات من الاستدمار .

كما أن هناك الكثير ممن يقومون بحملة التشكيك في تاريخ الثورة، و محاولة إفراغ الشخص الجزائري من محتواه الثوري و من شخصيته العبقرية . حملة التشكيك هذه كانت قد بدأتها الإدارة الاستعمارية الفرنسية، عندما شككت في انتماء قيادات جزائرية ثورية كبيرة للوطن و تخوين الكثير من الرموز الثورية، و هذه كلها تُعد أفعالا نفسية يراد منها تحويل الإنسان الثوري إلى مجرد شخص عادي، حتى أن بعض المؤرخين الفرنسيين يفتعلون قصصا تاريخية وهمية من اجل الطعن في هذه الثورة التي أجبرتهم على الرحيل من الجزائر . و قد لا يسعنا المكان هنا لسرد بعض الكتابات لأصحابها في هذا الخصوص . كما أنه من المهم أن يُطرح السؤال : « ماذا يريد الذين يشككون في الثورة من أبناء هذا البلد، و ما هو الهدف الذي يريدون الوصول إليه؟ «. هل يهمهم الحصول على كل الأرشيف المتعلق بالثورة والذي هو موجود خارج الجزائر لأجل إبراز الصورة السوداء القاتمة للمستعمر آنذاك أمام العالم ؟ أم هناك هدف آخر ؟. بمعنى أخر هل يعد هذا التشكيك و إدخال الشك في نفوس الأجيال المتلاحقة خدمة لتاريخ الثورة أم العكس ؟.



نعم، إن هذا التشكيك في التاريخ حتما سيؤدي إلى التساؤل و يبعث على الحيرة و القلق خاصة لدى الأجيال المتعاقبة و يؤدي إلى صعوبة انسجام رؤيتنا لتاريخنا من جهة و لواقعنا من جهة أخرى، و خاصة مع التغيرات المتسارعة و في ظل العولمة و التقدم التكنولوجي الذي سلب العقول. ذاك ما عبر عنه المفكر الألماني (كارل منهايم) Karl Mannheim في نظريته الشهيرة التي تعد من أهم النظريات في مسألة الأجيال، و التي تضمنها كتابه (مشكلة الاجيال) The Problem of Generations ، بحيث يرى بأهمية فهم الجيل في ظل ما يحدث من تغيرات و تحولات في المجتمع، و من جهته، ذهب ارسطو إلى تفسير الثورات بالصراع بين الأبناء و الآباء و ليس فقط بالصراع بين الطبقات . و من جهته، استخدم ابن خلدون مفهوم الجيل في بناء نظرية نشأة و انحلال الدولة و قدر الجيل بأربعين سنة، و المتفق عليه إلى حد الآن بين المنظرين ان الجيل يقدر بـ 33 سنة .

و مع الكتابات التي تحاول عمدا تشويه الكثير من مفاهيم تاريخ الثورة التحريرية و بالتالي طمس الحقائق، لا بد من تحديد المفاهيم و المصطلحات المتعلقة بالثورة و التي من شأنها صناعة و تشكيل أدوات معرفية جديدة، بإمكانها الحفاظ على الحقائق التاريخية من الضياع في وسط الصراع و تداعيات الأحداث السياسية التي قد تعمل على التشكيك في الثورة نفسها .

فالتحديد العلمي و الدقيق للمفاهيم، هو الذي سيعمل على إيجاد فضاءات للحوار و مساحات للتواصل و التفاعل و التعايش بين مختلف الأجيال و بمختلف توجهاتهم الفكرية و السياسية . و في هذا الخصوص، كنا قد اقترحنا في موضوع سابق في العددين 181 /182 من المجلة، نموذجا لتدريس تاريخ الثورة التحريرية في المؤسسات التعليمية و الذي سيعطي مفهوما عاما و شاملا للثورة . و في هذا النموذج، نحتاج إلى مفاهيم و متغيرات و إيجاد علاقات بين هذه المتغيرات و ربطها بالمفاهيم .

إن الثقة شيء معنوي لا يمكن الشعور به إلا عند افتقاده، فعند غيابه يشعر الشخص بالتشكيك في الآخرين ، و يعتبر وصف الثورة سبب من الأسباب التي تعمل على تعزيز الثقة و إيجادها ومحاولة تلمسها، و ذلك من خلال المعلومات المتعلقة بها و الذي يعرف بكتابة التاريخ عن طريق الملاحظة و تسجيل هذه الملاحظة بانتظام و عن طريق المقابلة، باعتبارها أداة هامة من أدوات جمع المعلومات ، الأمر الذي يجعل من المادة التاريخية في حد ذاتها أساسا نظريا لا يحتاج إلى تفسير، حيث تم جمعها من شهادات حية لأفراد عاشوا الثورة و تشكلت بهم أحداثها ووقائعها ، و هم المجاهدين بجميع صفاتهم الجهادية و كان الكثير منهم من صانعيها.

فعندما تقترب من أولئك الذين صنعوا الثورة و شكلوا عمقها و جوهرها و تستمع إلى شهاداتهم، تجدهم قد انطلقوا حاملين بداخلهم كم هائل من المعلومات...فكل حركة ، كل سلوك ، كل حدث ، كل نفس ، بل كل شبر من هذا الوطن يجعلك تؤمن بقدسية الثورة و شرعيتها و مباركة اللّه لها، لأن الذين حملوا مسؤولية تحريرها صدقوا ما عاهدوا اللّه عليه .

نماذج ممن عاشوا الثورة التحريرية و ساهموا في إنجاحها

فيما يلي بعض الأمثلة لشهادات أدلى بها أصحابها، حيث نحاول في كل مرة ذكر بعضهم ، وهي شهادات موجزة جدا تتضمن بعض الوقائع و الأحداث حاولنا اختصارها قدر الإمكان، نظرا لعدم اتساع المكان لذكرها بالتفاصيل .فقد سبق و أن اشرنا إلى أن كل فرد ساهم فعلا و بصدق في الثورة هو بمثابة نموذج نستلهم منه الدروس و العبر و الخبرات .



الشهيد حماشة محمد

من مواليد حماشة بتاريخ 1897م بمليانة، ابن محمد و بودالي عائشة . حسب شهادة ممن يعرفونه من رفاق الثورة، فقد كان الشهيد من الأوائل الذين جندتهم قيادة الثورة في المنطقة، حيث عينوه مسؤولا مدنيا في منطقة العناصر بمليانة . كان يشرف على جمع المؤونة و الاتصال بين المجاهدين و تنظيمهم، و حث أفراد الشعب على الالتحاق بصفوف الثورة خاصة الشباب منهم الذين كانت تستدعيهم فرنسا إلى الخدمة العسكرية الإجبارية، كان بيته من المراكز الأولى التي كانت تستقبل المجاهدين، و قد عُرف بمركز حماشة. كانت اتصالاته تتم مع كل من الشهيد محمد بلعباس و الرشيد و محمد مناصري. كان الشهيد حماشة محمد يعمل بالمنجم في زكار بمليانة، لكن بسبب وشاية أحد الخونة، تم القبض عليه و زُج به في سجن القصبة، ثم أخذوه إلى البليدة و من ثم تمّ اغتياله من طرف القوات الاستعمارية، لأنه كان يشكل مصدر إزعاج لهم نظرا لما كان يقوم به من أعمال مهمة خدمة للمجاهدين ، و كان استشهاده سنة 1959م .

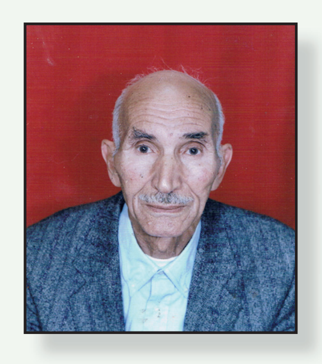


المجاهدة مغراوي خيرة المدعوة خيرة البوراشدية



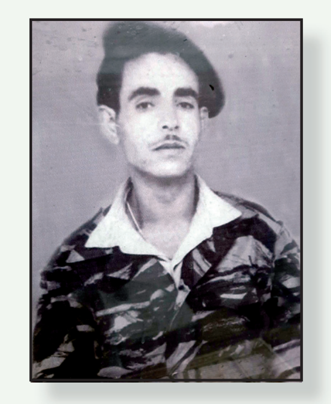
هي أرملة الشهيد فلفول العربي ابن الغالي، ولدت بتاريخ 26 اوت 1928 ببوراشد (و لاية عين الدفلى حاليا)، تسكن بمنطقة الحواسنية التي كانت بمثابة البوابة الشرقية لمنطقة الونشريس نظرا لموقعها الاستراتيجي للثورة التحريرية من حيث طبيعة المنطقة . لقد عاشت المجاهدة ظروفا صعبة، الأمر الذي دفعها إلى الانضمام للثورة و المشاركة فيها منذ بدايتها، حيث كانت تأوي المجاهدين و تقوم على رعايتهم و حراستهم و تقديم المساعدات اللازمة لهم، و نظرا لما عُرفت به في المنطقة من نشاط، اكتشفت القوات العسكرية الفرنسية أمرها، فقاموا بحرق و تدمير كل ما تملك بداية من بيتها الذي كان مركزا حيويا لمجاهدي المنطقة . و قد استشهد لاحقا كل من زوجها و أشقائه. أما من بقي من أسرتها حيا، فقد تعرض للتشريد و المضايقات و التعذيب لأن الاستعمار وقتها طبق سياسة الأرض المحروقة، و جعل الأرض محرمة على أصحابها. عاشت المجاهدة إلى ما بعد الاستقلال.

المجاهد فلفول بن ميرة



من مواليد عام 1932م بالحسنية (ثنية الحد سابقا)، والده الحاج و والدته بوعزيز فاطمة . التحق بالثورة فعليا عام 1958م، و بحكم انه كان يسكن بالقرب من الشهيد حماشة محمد، فقد تزوج من ابنته السيدة العالية حماشة التي كانت هي الأخرى تساعده في مهامه التي كان يقوم بها لخدمة المجاهدين . لقد عُين المجاهد فلفول بن ميرة محافظا سياسيا يقوم بمهمة المراقبة و الاتصال و تنظيم المجندين الجدد إلى صفوف الثورة من أبناء الشعب. و لما تبين للعدو نشاطه، تم الترصد له و ملاحقته الى ان القي عليه القبض و زج به في السجن و تعرض إلى العذاب، و تمت مساومته للانضمام إلى صفوفهم، لكنه رفض و بقي في السجن لأكثر من سنة متنقلا بين سجون مليانة و البليدة و العاصمة، إلى أن تم إطلاق سراحه سنة 1959م و عاد إلى منطقته ليكمل مهمته كمحافظ سياسي . لا يزال المجاهد على قيد الحياة و قصته هذه مجرد غيض من فيض .

المجاهد العجاج بوعلام (المدعو عبد الله)



من مواليد 1936م بالعبادية (كرنو الاصنام سابقا، الشلف حاليا)، ابن الشهيد عبد الرحمن و أمه الشهيدة معماري فاطمة و شقيقه الشهيد هني العجاج .تعلم القران و اللغة العربية على يد الشيخ سليماني و آخرين . لما بلغ سن 18، تم استدعاءه لأداء الخدمة العسكرية الفرنسية، و لأن منزلهم كان مركزا للمجاهدين بالمنطقة، تم تجنيده من طرف المجاهد المدعو (سيحقة)، حيث طلب منه هذا الأخير و من مجموعة من الشباب أن يلتحقوا بصفوف الثورة لأنها بحاجة إلى سواعد شبابها . يقول المجاهد العجاج أن مهمتهم بدأت بقطع الطريق على المستعمر و قطع الأشجار و حرق المحاصيل الزراعية للمعمرين، لتتم مطاردتهم من قبل أعوان فرنسا من الجزائريين (القياد و الشنابط كما يقول المجاهد). و مع حلول سنة 1957 ، توسعت الثورة و أصبحت مهمتنا – يضيف المجاهد- اكبر، منها تنفيذ العمليات الفدائية حسب أوامر مسؤول القسم العسكري و السياسي، و كانت العمليات تتم بإتقان محكم و مدروس.حيث قام المجاهد بعدة عمليات عسكرية بمنطقة تنس لا يسع المقام لذكرها كلها هنا .

الخـاتمة

من الضروري في الأخير التأكيد على مسؤولية النخبة الوطنية و النخبة المفكرة و النخبة الأكاديمية التي أصبحت أكبر و أعمق من أي وقت مضى، للمساهمة في تشكيل عنصر الثقة بل وصناعته و التسريع بتوظيفه كإجراء مهم، إذ لا بد من تقديم الوطن و الحفاظ عليه مهما حدث من اختلافات و انشقاقات بين أبناء البلد الواحد، فالوطن هنا لا يحتمل النقاش حول أفراد و أشخاص في أي زمن من أزمنة الماضي، بقدر ما يحتاج إلى الحفاظ عليه و على تاريخه المشرق المضيء الذي يفتح الحياة الآمنة المستقرة للأجيال الجديدة، التي يجب أن تكون على قدر كبير من الفطنة و الكياسة و تنتبه لما يخطط لبلدها في ظل المتغيرات العالمية المتسارعة ، و أن تحافظ على تاريخها من الضياع، لأنه ليس مجرد أسطورة بل يمتد إلى الحاضر و المستقبل و يشكل جزءا مهما من المشروع الاستراتيجي الحضاري للجزائر ، باعتبار الثورة قامت على أهداف إستراتيجية .



من معـــارك ثورتنـــا

معركة المرجة





من إعداد / المجاهد حمامي بلقاسم
الأمين الولائي للمجاهدين بسعيدة

عرفت المنطقة السادسة الواقعة بولاية سعيدة عملية تمشيط وحصار واسع النطاق، قامت بها وحدات ضخمة للعدو بقيادة الجنرال «جيل»، في محاولة يائسة للقضاء على الثورة والتقليل من فاعليتها ، تمّ ذلك في النصف الأول من أكتوبر 1958، حيث خاضت الكتيبة الثانية المعروفة باسم الكتيبة الخضراء، معركة طاحنة مع العدو في جبال المرجة ، ورغم تفاوت وتباين موازين القوى، إلا أن جيش التحرير الوطني أبلى بلاء شديدا.

الناحية عبارة عن منطقة جبلية وعرة تكسوها الأشجار والغابات الكثيفة وكان عدد الكتيبة لا يتجاوز 110جندي بقيادة أحمد بلخوجة المدعو «موطني»، منقسمة إلى ثلاث فصائل تحت قيادة الشهداء: بن عامر ، بن حبيب و لخضر ولد الرومية، ويساعد الكتيبة العديد من المسبلين بقيادة مناضل يدعى العربي وفرقة كومندو مكونة من 11 مجاهدا بقيادة عصام عدّة مدعمين بفرقة الديوانة المكلفة بحراسة ومراقبة الأفراد العابرين من و إلى المنطقة. وفي الصباح الباكر من يوم 13 أكتوبر1958 في حدود الساعة الخامسة، سمع مقلالي الجيلالي دوي محركات سيارة جيب، و بينما هم غافلون ، فإذا بالحراسة التي كانت بسيدي عمرحاليا تخبرهم بوصول العدو وتقدمه نحو تمركز الكتيبة.

حاصر العدو الجبل دون أن يكون له علم بتواجد جيش التحرير، حينها أعطى أحمد بلخوجة المدعو موطني الأمر بمغادرة الجبل على وجه السرعة والتوجه نحو جبل تالمست الواقع قرب جبل تافرنت، ولكن قوات العدو سبقتهم إلى المكان وقد توزعوا على قمم جبال تالمست. انسحبت الكتيبة بهدوء وتوجهت نحو جبل سيدي مرزوق واستراحت به قليلا، وعند حلول المساء، تمكن أفرادها من التسلل وسط قوات العدو التي كانت قد تجمعت في مناطق معينة، بعدما تلقوا أمرا بالتوجه نحو الجبال الشنن قرب دوي ثابت حاليا و به مركز للمجاهدين، وتمكنوا من الوصول إليه حوالي الثانية عشر ليلا .

انعقد اجتماع لمسؤولي المنطقة السادسة هناك ، وتقرر بعد تشاور و دراسة الأوضاع، الالتحاق بالمنطقة الخامسة في حالة قيام العدو بحملة شاملة ضد تراب المنطقة، وفي حوالي الساعة الثالثة صباحا ، تمت مغادرة المركز و التنقل بسرعة قبل طلوع الفجر نحو جبال المرجة بالمنطقة الخامسة، اقتناعا منهم أن تلك المنطقة في مأمن عن أهداف العدو ، وكان رأيهم صائبا إلا أنه في حدود الساعة العاشرة من صباح يوم 14 أكتوبر 1958، ظهرت فجأة طائرة فرنسية في مهمة استكشافية ، وصادف أن قام أحد أفراد فرقة الديوانة للحراسة باستعمال النار لسبب مجهول ، فتصاعد الدخان الذي رصدته الطائرة لتتجه على الفور نحو جبل تافرنت أين تقوم قوات الجنرال «جيل» بحملتها التمشيطية الواسعة ، فأخبرتها بذلك عن طريق جهاز اللاسلكي .

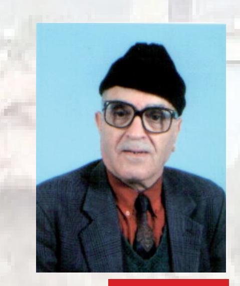
وفي منتصف النهار ، انتشرت قوات العدو وحاصرت منطقة المرجة ، وحلقت الطائرات من نوعT6 و3 طائرات مقاتلة نفاثة لتلقي بأطنان من القذائف والقنابل الحارقة على جبل المرجة وضواحيه تمهيدا لعملية إنزال الجنود . أصبح مجاهدو جيش التحرير في وضعية سيئة ولابد من الاشتباك لإحداث ثغرة وسط العدو تمكنهم من التسلل، ولكن ما زادا الوضع سوءا كان وصول قوات إضافية لوحدات عسكرية أخرى من الجهات القريبة.

بعد إلقاء القبض على القائد العسكري للناحية الثانية «سي عبد الرزاق» جريحا، أعطى القائد العسكري الثاني «موطني» أمرا بالصعود إلى قمم الجبال ، وحمى وطيس المعركة و أظهر المجاهدون براعة في الإقدام و الشجاعة، حيث انقسمت المجموعة إلى فصيلتين وتمكنت الفصيلة الثالثة من مغادرة ساحة القتال بكامل تعدادها، واستشهد معظم أفراد الفصيلتين الأولى والثانية (56 شهيدا) ، أما مجموعة «موطني»، فقد دخلت في اشتباك آخر بموقع ظهر تزالة بجبل رأس الماء ، وألحقت بصفوف الجيش الفرنسي خسائرا هامة .أما العدو فقد تكبد خسائر كبيرة تمثلت في مقتل حوالي 200 عسكريا وما يماثله من الجرحى .





ذكريات مع المجاهد موسى محجاظ



بقلم/ عبد العزيز وعلي



أطلال منزل المجاهد موسى مَحْجَاظ بقرية ثيڤْرين الذي ضمّ مخبأً سريا للمجاهدين

1 . الـدّا موسى مَـحْـجَـاظ:

ولد في قرية (إيمحجاظن) بتاريخ 29 أفريل 1909، ابن ابراهيم و بوڤرموح زينب، منحدرا من أسرة كريمة مناضلة متوسطة الحال كانت تشتغل في فلح الأرض و تربية الأنعام. وفي هذا الجو العائلي القروي المفعم بالنشاط والكد والعمل، تربى وترعرع . وهكذا إذًا، ما كاد يستقيم عوده حتى دخل الميدان الفلاحي وكله جد وعزم وحزم وأمل ، لا سيّما أن العائلة كانت تملك أراضي زراعية شاسعة في وسط العرش وفي سواحله ومرتفعاته. وفي أوائل الثلاثينات من القرن الماضي، دخل الميدان السياسي والحركة الوطنية ، وخاصة أن أهالي عرشه آنذاك، يكادون ينخرطون عن بكرة أبيهم في الحركة الوطنية، وأن إطارات هذه الحركة في الجهة (أغلبهم) ينتمون إلى قريته (إيمحجاظن).

فمن منا لا يعرف مولود بوڤرموح سفير الحكومة المؤقتة في لبنان والأردن وتركيا، وكذا عبد الرحمان محجاظ العضو في اتحادية جبهة التحرير بفرنسا على مستوى الولاية التاريخية السابعة، وغيرهم مثل محند أَحَدّاذْ والشريف بوڤرموح ، والحاجة ججيڤة بوڤرموح العضوة في صفوف جيش التحرير التي توفيت سنة 2008 وهي عضوة في المجلس الوطني لمنظمة المجاهدين .

2 . بعضُ صفاته الذاتية ونسبه:

كان الدّا موسى طويل القامة بمترين ، قوي الجسم، جهوريُّ الصوت، ثوري المبادئ يكره الكسل ويحب النشاط خاصة في ميدان الفلاحة، بحيث لا تراه إلا ومعه قادُومٌ أو منجل أو منشار ... وهو كريمٌ وسخيٌ إلى أقصى الحدود .

والده هو الحاج إبراهيم ايمحجاظن الذي يعتبر آنذاك من حكماء العرش وعقلائه ومستشاريه، إلى جانب اعمر أوشيبان، حمو أث عيسى، السعيد أث بلعيد، محند السعيد نَبْرَاهَمَ والبشير أث أوهَنْڤَة وغيرهم . وهؤلاء تراهم يَهَبُّونَ إلى الميدان كلما وقع خلاف حاد



وخطير، سواء نشب بين حيّيْنِ في قرية ما ، أو بين قرية و أخرى في العرش. وطبعا . هؤلاء العقلاء أو هـؤلاء الحكماء اللذين يتولون تسوية هذه المعضلات، خبراء في العرف القبائلي القديم: ((العُرْفُ في الشَرْعِ له اعتبارٌ ...لِذا عليه الحُكْمُ قد يُدَارُ)).

3 : الـدّا مـوسى والخـدمة العسكرية الإجبارية في صفوف الجيش الفرنسي:

وبالفعل، فقد استدعي من طرف السلطة المعنية لتمضية هذه الخدمة في أوائل الثلاثينات من القرن الماضي، فأمضاها ثم سُرِّحَ منها . ولكن، ما هي إلا فترة قصيرة حتى اندلعت الحرب العالمية الثانية سنة 1939، ما جعل فرنسا تَهَبُّ إلى الجزائر التي تعتبرها مَطاميرَ شبابٍ لفرنسا تأخذ منها ما تريد ومتى تريد ، كما يقول أباطرة الرومان قديما عن هذه المنطقة بالضبط : (سهول شمال إفريقيا مطاميرُ لِقُموحِ روما). حقًّا، إن التاريخ يعيد نفسه .

وهكذا إذًا ، عمدت فرنسا المتجبرة إلى الجزائر لتأخذ عشرات الآلاف من الشباب والكهول لتجنيدهم و إرسالهم على الفور إلى جبهات القتال في أوروبا، إلى خطوط النار الأمامية لمواجهة شباب أودلوف هتلر في الميدان ، ومن ضمنهم. طبعا . الدّا موسى الذي لم يَرُقْ له هذا المصير الجهنمي، حيث بدأ يفكر في الوسيلة التي يمكن أن تساعده على الخروج منه. أي ، هل يلجأ إلى التّمَارُضِ أم الفرار ؟ خاصة أن الظروف مناسبة لكل ذلك بعد تلك الفوضى التي عمت المدن الفرنسية عقب اندلاع الحرب العالمية 2 . تلك الفوضى التي اعتبرها المُجَنّدونَ الجزائريون فرصة ذهبية للفرار من صفوف الجيش الفرنسي ، وبالفعل، ففي هذه الأثناء، أخذ الدّا موسى آليته العسكرية المناسبة من الثكنة وعلى متنها كمية معتبرة من الأسلحة مع ذخيرتها وبعض القنابل، ثم خرج مُجازِفًا في اتجاه المعسكر الألماني أين رحبوا به وسلم لهم الآلية وما تحمل ... وهكذا تسلم الألمان الهدية وشكروا هذا المُهْدي كثيرا، ثم غادرهم بعد تغيير ملابسه بلباس شعبيّ مدنيّ، أخِذًا طريقه في اتجاه مرسيليا، ليتسلل منها إلى أرض الوطن متخفيا، وهكذا وصل إلى مسقط رأسه أين وجد ملفه العسكري الفراري قد سبقه إلى أوزلاڤن، و بدأت الشرطة القضائية تبحث عنه وكذلك الشأن بالنسبة لطابور قائد العرش و مزاويره و شَنَابِيطِه وعلى رأس هؤلاء جميعا حاكم أقبو (الميسيو بيَنِي Bini).

وهنا اقترح بعض الأعوان من أولئك العملاء أن يدفع الدّا موسى تعويضا ماليا كبيرا مقابل العفو عنه ، أي عن تلك الأخطاء الكبيرة التي ارتكبها في التراب الفرنسي مثل :

o الفرار من الثكنة العسكرية الفرنسية ومن الحرب .
o إخـراج كمية معتبرة من الأسلحة من الثكنة.
o تسليم تلك الأسلحة إلى العدو (الألمان).

ولا ريب أن عملاً مثل هذا يجلب لصاحبه عقابا قاسيا ، ولا يقل عن الحكم بالإعدام أو على الأقل ، الحكم بالسجن مدى الحياة ، وهكذا إذًا، اضطرت عائلة الدّا موسى إلى دفع تلك الأموال الكبيرة لتسوى المشكلة نهائيا ويتحرر الدّا موسى من المتابعات القضائية .

4 . الدّا موسى وليلة 19 مارس 1962 :

كان الدّا موسى يستقر في منزله بقرية ثيڤْرين منذ اندلاع الثورة، وهو يبعد عن الطريق الوطني رقم 26 بـ 4 كلم فقط، وكان يستقبلنا أنا وزميلي محند أوبيذير متى نشاء ، وهكذا إلى أن وقعت معركة ثيڤْرين المعروفة في أوائل 1958، أين سقطت حوّامة في الجهة ومات فيها القومي الخطير الشرس المدعو (السعيد/ ط)، حيث تغيّرت الأحوال وبدأ ضغط العدو بالجهة و اضطر إلى تنصيب مركز أمامي في ثيڤْرين ليراقب مواقع المجاهدين هناك،لا سيما أن هذا المركز الأمامي الجديد قد أنشأه العدو في موقع كان على قاب قوسين أو أدنى من مخبئنا أنا ومحند أوبيذير ، إذ تُقَدّرُ المسافة بيننا بحوالي 350 م فقط ، مع الإشارة إلى أن إنشاء هذا المخبأ السري للغاية كان من طرف الصانع العبقري المجاهد لحلو بلقاسم. نعم ...وقد يَمَّمْنَاهُ أنا وزميلي المذكور آنفا في ذلك اليوم ، و ولجنا فيه بتاريخ 18 مارس 1962، وبمجرد ذلك، جهزنا أسلحتنا استعدادا لكل الاحتمالات،ثم شغّلنا مذياعنا لنسمع بيان (باريس) وبيان (تونس) في شأن وموضوع إيقاف القتال. وبالفعل فقد سمعنا البيانين ، والحق أقول : لقد اقشعرّت أبدانُنا واغْرَوْرَقَتْ أعْيُنُ البعض منا ، وفاضت من الدمع فرحًا ، ثم خرجت من المخبأ أين قمت بإيقاظ الدّا موسى وبشرته بكون الحرب قد وضعت أوْزَارَهَا بانتصار الثورة وانهزام العدو .

ثم أنه ما كاد يسمع بانتصارنا وانهزام فرنسا، حتى زغرد بأعلى صوته من حيث لا يشعر ، ومعلومٌ عنه أنه جهوري الصوت ، ثم أخذ برنوسه فارتداه وتحزم عليه بحزام فلاحي عريض وبدأ يصفق ويغني و يرقص، مما جعلني أحذره بأعلى صوتي وأسكته، لأنّ صوته جهوري سيصل إلى مركز العدو الأمامي، وسيخرج جنوده لتطويق مركز الصوت وسيقع ـ لا محالة ـ اصطدام واشتباك بيننا ... وهكذا ، إذًا، سكت الدّا موسى ونزع برنوسه و رمى بذلك الحزام العريض ، وهنا نهضت زوجته المجاهدة باية، فقالت: «لا تعودوا إلى نومكم و سأجهز لكم ـ فورا ـ قهوة بالحليب ومعها قُرْصُ خَبْزِ البيض»، وهكذا جهّزت ما وعدت به واستهلكناه ، وتلا ذلك خروجنا و تسللنا إلى موقع كُمُونِ زملائنا و بشرناهم بانتصار الثورة .



5. الدّا موسى وتكبيله رئيس البلدية عمِّ صالح،

والبلدية هي أوزلاڤن و الدائرة هي أقبو، وشاء الله أن تكون بعد الاستقلال بلدية أوزلاڤن برئاسة عمّ صالح ، وقسمة الجبهة في أوزلاڤن برئاسة الدّا موسى، والدائرة برئاسة بوشَفّة واتحادية الحزب في نفس الدائرة برئاسة عبد العزيز وعلي. وكان عمّ صالح صهرا أيضا لرئيس الدائرة الذي تزوج بابنته وأظن هذا كان في سنة 1964.

والمشكل هو أن عمّ صالح بناءً على كونه صهر رئيس الدائرة ، كان لا يستشير الداّ موسى في الأمور الهامة بالبلدية وهو سبب الخلاف بينهما ، وقد أنذره عدة مرات على هذا الخلل ولكن دون جدوى، فشكاه إلى الدائرة ثم شكاه إلى الاتحادية، ولما طالت المدة، ويئس من مراجعة عمّ صالح في تجاهله للحقائق ... قال الحل الآن هو في يدي، حيث أعدّ قطعة حبل غليظ واستعد للتنفيذ. وهكذا خرج الدّا موسى من القسمة مستصحبا معه بعض مساعديه في اتجاه مكتب البلدية ، وهناك فاجئوا عمّ صالح بإصدار أمر له برفع يديه في الهواء ، فكبّلوه و أطْلَعُوه إلى ظهر شاحنة البلدية وانطلقوا به في اتجاه الدائرة بأقبو ، أين وجدوا رئيس الدائرة في الباحة ثم وقع ما وقع ... مع العلم أنني في ذلك اليوم كنت متواجدا في المحافظة بسطيف ، وعند عودتي مساءً ، تدخلت في القضية وحللتها ولم يحث بعد ذلك شيء و الحمد لله .

المجاهدة نا باية بوقرموح :



نعم ، هي مجاهدة و زوجة مجاهد وشقيقة مجاهدتين(فاطمة و ججيڤة) بل و شقيقة شهيدة (وردية) أيضا. ولدت بتاريخ 26 ماي 1923 في قرية إيمحجاظن بأوزلاڤن ، والدها هو السيد حَمُّو وّعْـرَابْ الذي اعتُبِر آنذاك من مستشاري أوزلاڤن ومن حكمائه كما ذكرت آنفا ، وهناك قد استطاع أن يُرَبِّي ابنته هذه تربية حسنة راقية. تزوج بها الدّا موسى فيما بعد، وكان الزواج ناجحا للثورة ، وابتداء من اندلاع الثورة، فتحوا دارهم في القرية ودارًا أخرى في ثيڤْرين، وهكذا إلى غاية الاستقلال 1962.

ثم شاء الله أن يكون هذا المنزل المفتوح لخدمة الثورة من البداية إلى النهاية...قلتُ وشاء الله أيضا أن تكون هذه الدار موقعا لآخر اجتماع منطقي قبيل الاستفتاء، حيث مكثنا في ربوعه بالمناسبة أكثر من يومين.

شهادة المجاهد حماي محند السعيد



بقلم / الأستاذ عبد المالك عمراني
مدير ثانوية



المجاهد حماي محند السعيد

تعتبر الثورة الجزائرية بحقّ مدرسة لتكوين الرجال الذين تحدّوا الصعاب و حققوا المعجزات ؛ ففي هذه المدرسة برزت المواهب و الكفاءات التي بفضلها تمكّنت الثورة من التصدّي لرابع قوّة عالمية آنذاك، كما قدمت لنا الثورة الجزائرية درسا حيّا في معنى الرجل المناسب في المكان المناسب، فكان لكلّ مهمة رجالها، وميدان الاتّصال خلال الثورة لا يقلّ أهمية عن بقية الميادين الأخرى، فأعوان الاتّصال نماذج حيّة عن الأمانة و الإخلاص و التحدّي ، و سوف نقف في هذا المقال عند أحد رجالات أعوان الاتّصال في الولاية الثالثة التاريخية ، إنّه المجاهد حماي محند السعيد الذي فتح لي قلبه ورحل بي في أعماق الثورة في رحلة تاريخية ممتعة.



المولد و النشأة

حماي محند السعيد من مواليد 17 ماي 1932 في إماتن، سمعون شميني، بولاية بجاية، ابن مقران وجرود تسعديت، عاش حياته في مسقط رأسه وسط عائلة متكوّنة من أربعة إخوة وثلاث بنات. درس لفترة قصيرة في مدرسة سمعون، وبحكم الطابع الجبلي للقرية، مارس حرفة الرعي والعمل في الفلاحة ، عاش حياة عسيرة خاصة بعد وفاة والده عام 1943 وهو لم يتجاوز سنّ الحادية عشرة من عمره. هاجر إلى فرنسا سنة 1953 بحثا عن العمل لمساعدة عائلته، حيث اشتغل في أحد المطاعم بباريس .

النضال السياسي قبل الثورة

لم يكن المجاهد حماي محند السعيد من الشخصيات السياسية البارزة ، و لم يكن له نشاط سياسي رسمي قبل الثورة، لكنّ احتكاكه بمناضلي الحركة الوطنية في منطقته كان قويّا خاصّة مع حماي قاسي و مراح مقران و غيرهما ممّا مكّنه من أخذ فكرة واسعة عن نشاط الحركة الوطنية ، و في هذا الصدد، يقول المجاهد حماي محند سعيد: « كان حماي قاسي يملك شاحنة يقودها مراح مقران، و كان قاسي يتظاهر بممارسة النشاط التجاري للتغطية على نشاطه السياسي، فكلما ذهبنا إلى العاصمة يتركنا لنشحن السلع بينما يغيب هو لفترة من الزمن، ولم نكن ندرك أنّه كان في تلك الفترة يلتقي بشخصيات من الحركة الوطنية ، فكان فعلا همزة وصل بين العاصمة و حوض الصومام فيما يخصّ نشاط حركة الانتصار للحريات الديمقراطية».

التحاقه بالثورة

في ديسمبر 1954، عاد المجاهد حماي محند السعيد من فرنسا بعدما تلقّى رسالة من حماي قاسي مفادها: «ما كنّا ننتظره قد وصل»، بمعنى أن الثورة المسلحة التي كنّا ننتظرها قد اندلعت. هكذا عاد إلى منطقته في سمعون وكلّه حماس و شوق للتعرف على المجاهدين و العمل معهم .

في حدود مارس 1955، و بينما كان محند السعيد في طريقه إلى سيدي عيش للتسوّق، التقى المناضل مراح مقران الذي طلب منه مرافقته إلى منطقة أزرو في شميني لاقتناء بعض اللوازم لتحضير الغذاء لضيوف في زيارة للمنطقة، وهم أمغار ناث الشيخ و علي ملاح الذين ربطوا الاتّصال بحماي قاسي وجاؤوا لتنظيم المنطقة لاحتضان الثورة . جمعوا الناس في زاوية الشيخ سيدي الحاج أحسين لشرح مبادئ و أهداف الثورة و التعريف بجبهة التحرير الوطني ، وكان التركيز منصبا على أهمية عامل السرية لإنجاح الثورة و العمل على توعية الناس بضرورة الانضمام إليها ، ثم تمّ الشروع في تكوين أوّل فوج من مسبّلي المنطقة تحت قيادة النقيب أوداك أعراب الذي أصبح فيما بعد قائدا للمنطقة الثانية ، وهكذا أصبح المجاهد حماي محند السعيد من بين أوائل المسبّلين في منطقة سمعون .



المجاهد حماي محند السعيد الثاني من اليمين مع مجموعة من المجاهدين

دوره خلال الثورة

مسؤولية كبيرة و مهمّة صعبة ألقيت على عاتق مفجّري الثورة في منطقة سمعون، لكن إيمانهم بعدالة القضية وامتلاكهم لعزيمة صلبة صلابة جبال أكفادو حالت دون الإحساس بالخوف أو الاستسلام، فبالإضافة إلى دور التوعية، فإنّ هؤلاء الأوائل قاموا بالكثير من الأعمال البطولية آنذاك نذكر على سبيل المثل لا الحصر:

- **تحطيم أعمدة الهاتف في المنطقة.**
- **الهجوم على الفرقة العسكرية الفرنسية التي جاءت إلى منطقة سوق أوفلة.**
- **الدخول في اشتباكات مع قوّات العدو (اشتباك أقروي و عملية أوزلاقن).**
- **حرق مدرسة لفلاي بعد تلقّي مراسلة من العقيد عميروش يطلب من فوج المسبلين إختطاف المدرسين لانكلاند ومونبيه .**
- **التكفل بإحضار بعض الوسائل المستعملة في كتابة التقارير أثناء مؤتمر الصومام.**

لم يتوقّف دور المجاهد حماي محند السعيد عند هذا الحدّ بل كلّف بعدّة مهامّ منها :

- تعيينه محافظا سياسيا في دوّار أث وغليس.
- تكليفه بمهمّة عون الاتّصال داخل وخارج الولاية الثالثة خلال مرحلة محمدي السعيد و العقيد عميروش ، فالنزاهة والأمانة والإخلاص اجتمعت في شخصه، ممّا دفع قادة الولاية إلى تكليفه بهذه المهمّة الصعبة التي تقتضي السرعة و التحرّك ليلا و نهارا في مناطق خطيرة و غير معروفة في أغلب الأحيان ، لكنّها مهمّة سمحت له بالتعرف على العديد من قادة الثورة، كما سمحت له بالتنقّل عبر ربوع الوطن و الاطلاع على أوضاع الثورة و معرفة أحوال المجاهدين في مختلف المناطق.

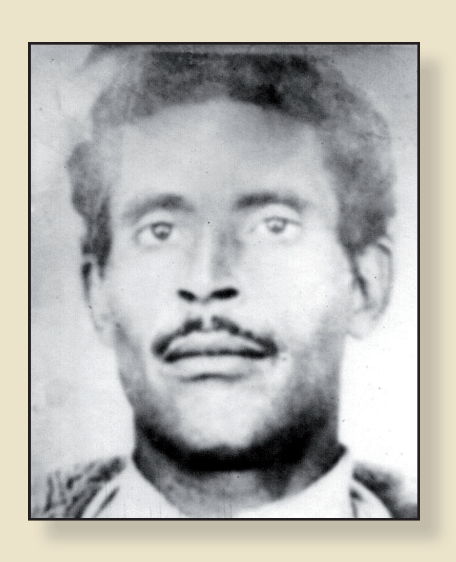
أرسل من طرف عميروش في عدّة مهامّ، وكان آخرها إلى تونس حاملا بريد قضية الزرق إلى كريم بلقاسم في 12 أوت 1958، و لم تسمح له الفرصة بالعودة إلى الجزائر إلى غاية وقف إطلاق النار.



من شهــــداء ثورتنــــا التحريـــــة

من إعداد / المتحف الجهوي للمجاهد بسيدي بلعباس

شهيد المقصلة
عبد القادر بومليك



مولده و نشأته

ولد الشهيد عبد القادر بومليك يوم 24 نوفمبر 1926 بدوار المحاديد - بلدية بلعربي، إبن الميلود و فراتيل فاطمة المدعوة العالية.

عاش طفولته في جو يطبعه الفقر و الحرمان و قسوة الحياة في ظل براثين الاستدمار الفرنسي الذي حرم الجزائريين من أبسط سبل الحياة الكريمة، فكانت عائلته تقتات من ما تذره عليها قطعة أرض صغيرة محدودة الإنتاج لا تكفي لسد حاجيات العائلة، و إضافة إلى هذا الجو التعيس و القاتم شاءت الأقدار أن يفقد الطفل عبد القادر والدته و هو لم يتجاوز السادسة من العمر.

تعليمه

إلتحق عبد القادر بمقاعد الدراسة بمسقط رأسه، فكان من التلاميذ النجباء و المتميزين لما أظهره من اجتهاد و قدرات فكرية أهلته لنيل الشهادة الإبتدائية بكل جدارة واستحقاق، متحديا الصعاب و العراقيل التي كانت تضعها السياسة التعليمية الفرنسية كحاجز أمام الجزائريين للحد من تفوقهم و تميزهم ومنعهم من مواصلة التعليم،لإدراك فرنسا أن الشريحة المتعلمة من الجزائريين بإمكانها أن تشكل خطرا عليها مستقبلا و تهدد وجودها في الجزائر.

تدهور الحالة الاجتماعية لعائلة بومليك ، أرغمت الطفل عبد القادر على التوقف عن الدراسة و البحث عن مصادر رزق تمكنه من مساعدة عائلته ، باشر حرفا و نشاطات مهنية مختلفة ليستقر به الأمر في النهاية بمعمل لصناعة الآجر، و قد كانت المدة التي قضاها كعامل بهذا المصنع كفيلة بأن تمكنه من التعرف على أوضاع العامل الجزائري داخل مصانع المعمرين.

نضاله السياسي قبل ثورة نوفمبر 1954

اكتشف بومليك عبد القادر الفروق الشاسعة و التمييز العنصري الذي كانت تظهره إدارة المصنع بين العمال الأوروبيين و العمال الجزائريين خلافا لأقرانهم الأوروبيين، كان الجزائريون يعاملون معاملة جد سيئة محرومين من جميع حقوق العامل التي تكفلها القوانين، حيث كانوا يتقاضون أجرا زهيدا و يعملون مدة أطول عكس الأوروبيين ، و هذا ما ساعده على تكوين شخصيته الوطنية الثورية التحررية ، فولج العمل النقابي و بدأ يطالب باحترام حقوق العامل الجزائري و المساواة في الحقوق حسب ما تنص عليه القوانين .

بالموازاة مع ذلك، بدأ ينظم العمال في محاولة منه لخلق تكتل عمالي نقابي جزائري يدافع عنهم و يحفظ كرامتهم و يضمن حقوقهم، على غرار التكتلات النقابية الشيوعية و الاشتراكية الفرنسية التي كانت تحظى باحترام الإدارة الفرنسية، فسعى لتوعية العمال الجزائريين بواجباتهم وحقوقهم المهنية وطرق التعبير عن انشغالاتهم و مطالبتهم بحقوقهم كنوع من المقاومة للسياسة الإستعمارية.

و بهذه المواقف النقابية الجريئة، أصبح عبد القادر سنة 1949 نقابيا نشيطا في صفوف نقابة الكونفدرالية العامة للعمال، و بالموازاة، مع ذلك انظم إلى الحركة من أجل الانتصار للحريات الديمقراطية (حزب الشعب سابقا) والتي تصاعد نشاطها خلال هذه الفترة من خلال جناحها العسكري المنظمة الخاصة (OS)، و التي أحدثت هلعا و رعبا كبيرين في أوساط المعمرين جراء العمليات العسكرية التي كانت تقوم بها في جميع أرجاء الجزائر إلى أن اكتشف أمرها و حلت سنة 1950م.



كانت مهمة عبد القادر تتلخص في توزيع الجرائد الوطنية والمنشورات المنددة بالاستعمار ووجوده اللا شرعي في الجزائر و تحريض العمال الجزائريين على المطالبة بحقوقهم وبالمساواة مع أقرانهم من الأوروبيين، كما قام بكتابة شعارات على الجدران مناديا من خلالها السكان ليقفوا كرجل واحد في وجه الظلم والطغيان والاستبداد مظهرا حقدا وسخطا شديدين اتجاه الإستدمار الفرنسي.

التحضير للثورة

قبيل اندلاع الثورة التحريرية، أصبحت سيدي بلعباس محجا للزعماء الوطنيين أمثال أحمد زبانة الذي زار المنطقة في مناسبتين ،الأولى في ربيع سنة 1954 أين اجتمع بمناضلي المنطقة بأعالي جبال تسالة نذكر منهم أحمد كفيف، صالح و مصطفى فيزازي، ضالع قدور المدعو سي عبد المجيد و نجادي محمد المدعو البكاي، و في المرة الثانية عقد زبانة اجتماعا آخر في شهر جويلية 1954 بالحديقة العمومية، وكان عبد القادر بومليك من بين الذين اتصل بهم زبانة، و كان محور المحادثات هو ضبط الأمور و وضع الترتيبات الكفيلة بالتحضير للثورة في المنطقة عند تلقي الأوامر .

كما أنشأ مناضلو المنظمة الخاصة بنواحي (BONIER) عين تريد حاليا مركزا عسكريا لمناضلي المنطقة الذين أبدوا استعدادهم للمشاركة في الكفاح المسلح لتدريبهم على صناعة المتفجرات و استعمال الأسلحة و الخطط الحربية .

وفي هذه الفترة، انتقل محمد العربي بن مهيدي عضو مجموعة الستة و قائد المنطقة الغربية رفقة نائبه عبد الحفيظ بوصوف إلى مدينة سيدي بلعباس، و بدأ يتنقلان من منزل إلى منزل ،ومن محل تجاري لأخر بالأحياء العربية مثل القرابة (الأمير عبد القادر حاليا) وحي GAMBETA (العربي بن مهيدي) للإجتماع بمناضلي الحركة من أجل الانتصار للحريات الديمقراطية والمنظمة السرية الذين أفلتوا من قبضة الإستعمار لتنظيم الأفواج الأولى للعمل المسلح . تم تكليف الصايم عبد القادر المدعو سي عيسى البوزيدي المنحدر من صبرة بتلمسان بمساعدة الملازم ضالع قدور المدعو سي عبد المجيد و نجادي محمد المدعو سي البكاي لتهيئة الظروف وتعبئة الجماهير في سرية تامة إلى أن يحين الوقت المناسب لإعلان الثورة.

دور عبد القادر بومليك في الثورة التحريرية

وبمجرد اندلاع الثورة التحريرية، إجتمع سي عيسى البوزيد المكلف بمهمة التنسيق بين منطقة صبرة و منطقة سيدي بلعباس بعبد القادر بومليك في أواخر سنة 1954 للبحث عن كيفية بعث الثورة في المنطقة بأي طريقة، في ظل انعدام الأسلحة و قلة المناضلين والتواجد الكثيف للقوات الإستعمارية وبشكل خاص قوات اللفيف الأجنبي التي كانت تعتبر مدينة سيدي بلعباس مهدا لها .

ومباشرة بدأ عبد القادر الذي أصبح يعرف ثوريا باسم قويدر في تنفيذ العمليات الفدائية البطولية المكلف بها من قبل قيادة جبهة التحرير، و في المقابل أصبح يغيب كثيرا عن المنزل العائلي وهذا ما سبب له المشاكل مع والده وزوجته اللذان لم يكونا على علم بما يقوم به نظرا لسرية الثورة .

ونظرا لشجاعته الفائقة و قدراته المتميزة، كلف سنة 1955 بتولي مسؤولية العمل الفدائي في المدينة خلفا للشهيد غرار محمد الذي استدعي لمهام أخرى بفرنسا، فبدأ يعقد الاجتماعات السرية بمنزله الكائن بحي الكامبو (عبد القادر بومليك حاليا) و في أماكن سرية أخرى في ساعات متأخرة من الليل، و تمكن في وقت وجيز من تكوين خلية فدائية زرعت الرعب والخوف في أوساط السلطات الإستعمارية والمعمرين.

كان من بين أعضاء هذه الخلية مجموعة من شباب المدينة من أهل الثقة و الشجاعة و الإخلاص نذكر منهم: ضالع قدور المدعو عبد المجيد، المهاجي بن عبد الله، الحر عبد القادر، بويدو قدور، بوعقلين عبد القادر المدعو ديلانجار (DILINJER)، محجوب الغوتي ،فرعون جيلالي، الحاج بن زينب، سميرية بن عبد الله، قدور بن أعمر، صايم بلعباس والمدعو صالح .

أصبح عبد القادر بومليك يخطط للعمليات الفدائية و يشرف على تنفيذها و قد فاق عددها 11 عملية من بينها تخريب وإتلاف أعمدة وأسلاك الهاتف وحتى الكهرباء، والقضاء على أفراد الشرطة والجيش الفرنسي وعملاءهم ،



و الاستيلاء على مخازن المعمرين و حرق مزارعهم.

ففي يوم 19 سبتمبر 1955، شكل بومليك عبد القادر رفقة الحر عبد القادر مجموعتين ملثمتين قامتا بتخريب و إتلاف أعمدة و أسلاك الهاتف وحتى خطوط الكهرباء الرابطة بين سيدي بلعباس و عين تريد و سيدي بلعباس ووهران، لقطع الاتصال عن الفرنسيين و عزلهم والتشويش عليهم.كما كلف سي قويدر المناضل محجوب الغوتي بحرق مزرعة كبيرة لأحد المعمرين بنواحي القائد بلعربي، وكان بومليك المدعو سي قدور قد استلم قنبلة تقليدية كبيرة من طرف ضالع قدور المدعو عبد المجيد حسب اتفاق مسبق، و كلف بدوره كل من بوعقلين عبد القادر و بويدو قدور بوضعها أمام منزل ضابط الشرطة الفرنسية المدعو أبولو APOLO الكائن بشارع موليار بحي مونبليزير (نهج الغزالي حاليا) ،غير أنهما أشارا عليه بوضعها أمام نادي الضباط بوسط المدينة لتكون نتائجها أكبر ،لكن حكمة و رزانة و إنسانية سي قويدر منعته من الموافقة على هذه الفكرة، كون النادي يتردد عليه الضباط الفرنسيون رفقة زوجاتهم و أبنائهم، فتم وضع القنبلة في إحدى نوافذ منزل الضابط الفرنسي و كان ذلك في ليلة رمضانية بتاريخ 7 أكتوبر 1955، فأحدثت القنبلة انفجارا مدويا سمع على بعد كيلومترات عديدة أصيب على إثرها الضابط بجروح بالغة الخطورة ،و أحدث ضررا بواجهة المنزل وتعرض زجاج المساكن المجاورة للتهشيم، وصفته جريدة l'Echo d'Oran بالانفجار الضخم و الذي أحدث خسائر فادحة.

اعتقال بومليك و استشهاده

في يوم 22 نوفمبر 1955، قام عبد القادر بومليك بمحاولة قتل أحد أعوان الإستعمار الفرنسي بواسطة مسدس صغير 6/35 إلا أنه أصابه بجروح بليغة، و بعد يومين، كلف كل من المدعو صالح و فرعون جيلالي بقتل أحد الضباط الفرنسيين و أحد أعوانه، لكن العملية فشلت و ألقي القبض على منفذيها و بذلك تم كشف الخلية الفدائية التي زرعت الرعب في أوساط الفرنسيين،

فبعد عمليات بحث واسعة سخرت لها قوات هائلة من رجال الشرطة، ألقي القبض على عبد القادر بومليك يوم 24 نوفمبر 1955 بالقرب من منزله العائلي بحي كامبو و الذي يحمل إسمه حاليا، كما ألقي القبض على أغلب أعضاء المجموعة تباعا: عبد القادر بومليك، ضالع قدور، المهاجي بن عبد الله، سميرية بن عبد الله، قدور بن أعمر، الحر عبد القادر، بويدو قدور، المدعو صالح، جيلالي فرعون، الحاج بن زينب وبلعباس صايم ،

فأودعوا سجن ثكنة فيينو للفيف الاجنبي بوسط المدينة للاستنطاق تحت طائلة التعذيب، و بعد 20 يوما نقلت المجموعة إلى سجن المدينة ليمكثوا فيه مدة 7 أشهر كاملة .

بعدها حولوا إلى المحكمة العسكرية بوهران، و قبل المحاكمة أوصى البطل بومليك (الذي كان محكوم عليه بـ 20 سنة سجنا نافذة) رفقاءه بالتزام الصمت، و في بداية الجلسة، تلقت مجموعة الأبطال تحية عسكرية من قبل الضباط الفرنسيين، و بعدها أحيلت الكلمة للمجموعة التي ناب عنها عبد القادر بومليك الذي رافع على قضية وطنه بكل شجاعة و اقتدار مقدما درسا للغزاة فقال :

« إن 20 سنة لا يمكن أن أقضيها في سجون فرنسا، لأنها لن تتمكن من البقاء في وطني كل هذا الوقت، و سأغادر السجن لا محالة في ظرف سنة أو سنتين على الأكثر.

- و أردف قائلا: «لا أعترف بمحكمة العدو الفرنسي و إن هذه المحكمة لا تملك الصلاحيات لتحاكمني في أرضي و وطني».

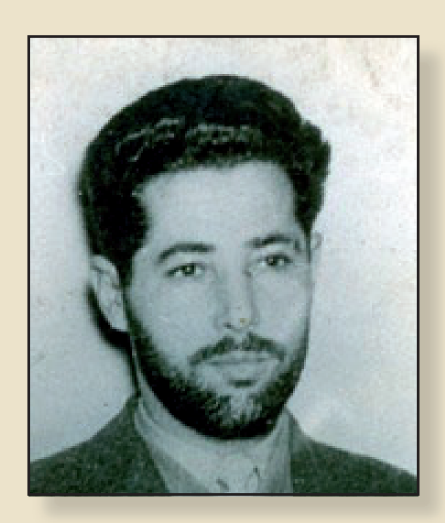
فحكم على أعضاء المجموعة في عدة قضايا و بأحكام مختلفة تراوحت بين 05 سنوات سجن و المؤبد، في حين حكم على عبد القادر بومليك في بادئ الأمر بـ 20 سنة سجنا نافذة على مرتين، ليستأنف الحكم و يصدر في حقه حكما بالإعدام بتاريخ 25 ماي 1956. تم وضعه في زنزانة رفقة رفيقه الحر عبد القادر. و في الفاتح من ديسمبر 1956 ، وضع في الزنزانة الانفرادية رقم 13 المخصصة للمحكوم عليهم بالإعدام حاملا للرقم 7046 ، و هنا علم البطل بأن أيامه باتت معدودة، فبعث بصوره و بعض من أغراضه إلى رفيقه الحر عن طريق حارس يهودي يدعى داو.

و في صبيحة يوم 04 ديسمبر 1956، تم اقتياده إلى المقصلة و في طريقه أوصى رفقاءه بمواصلة المسيرة و ذكرهم بأنه ترك بنتا في سيدي بلعباس، و كان آخر كلامه: « الله أكبر و تحيا الجزائر» .

المجد والخلود للشهداء الأبرار
تحيا الجزائر



في ذكرى استشهاد
عباس لغرور



إنه لمن واجبنا نحن جيل الاستقلال أن نتذكر أولئك الأبطال الذين ضحوا بأنفسهم من أجل أن ننعم بالاستقلال، ولا شك أن الجزائر أنجبت كثيرا من الأبطال في كل ربوعها، وأن سيرة هؤلاء تلهمنا فنستقي منها كثيرا من العبر والدروس لتفيدنا في حاضرنا ومستقبلنا وتغرس فينا حب الوطن والتضحية لأجله، ومن بين هؤلاء الأبطال نذكر الشهيد عباس لغرور الذي سأحاول خلال هذا المقال أن أتوقف عند سيرته.

طفولة توحي بميلاد بطل

ولد عباس لغرور في 23 جوان 1926 بدوار انسيغة عرش لعمامرة، ابن محمد بن عمار (محند أوعمار) و العطرة ليتيم، وعائلة لغرور معروفة في المنطقة فهي من أهم فروع قبيلة لعمامرة، وله إخوة أشقاء وهم مصباح وشعبان وبوعزيز وإخوة من والده وهم عمار والصالح والزهرة وزرفة وعائشة ومازوزية وزينة.

لما بلغ سن السادسة، دخل عباس المدرسة الفرنسية سنة 1933 و مكث بها سبع سنوات ليطرد بسبب حادثة كرة (لم يقبل بأن يكون معيدا لكرات التنس لأبناء المعمرين) ، فأدخله والده إلى المدرسة القرآنية ثم إلى مدارس جمعية العلماء المسائية .

إعداد/ الدكتور هواري مختار
أستاذ محاضر بجامعة باتنة 1 الحاج لخضر

عنفوان الشباب وانخراطه في الحركة الوطنية

كان عباس لغرور بهي الطلعة وكان مستنيرا رغم أنه كان يعيش في مجتمع قبلي، فقد وقف مع أخته في اختيار شريك حياتها ورفض إرغامها على قبول الزواج من قريبها.

اشتغل عباس طباخا عند الحاكم لكنه كان لا يستسيغ هذا العمل وقد طُرد بسبب اللقاء الذي جمعه مع ابراهيم حشاني مسؤول حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، فتوجه الى فتح دكان لبيع الخضر بالسوق العامة بخنشلة لتكون له حرية أرحب لملاقاة أقرانه والعمل لصالح الحركة الوطنية، وبدت ملامح القيادة والفتوة تبرز في شخصية عباس، ففي شبابه كان يدعو أصدقائه للذهاب الى السينما ومشاهدة الأفلام الثورية ليغرس فيهم الأفكار الوطنية.

انضم عباس لغرور الى حزب الشعب في عام 1944 حيث قدمه عبد الله مراد لحشاني ابراهيم، وقد كان من بين أعضاء خلية خنشلة الآتية أسماؤهم: عباس لغرور، بن عباس غزالي، بن كوت عبد الكريم، لرقط كيلاني، سالم بوبكر وغيرهم، وكان عباس يتمتع بحس وطني حيث لم يتخلف عن المشاركة في انتفاضة 8 ماي 1945 برفقة مجموعة من المناضلين، منهم عثماني تيجاني، لحسن مرير، كشرود علي، بن عباس غزالي، وغرياني في مظاهرة وقعت بخنشلة.

رغم أن الباحث يجد صعوبة في دراسة الحركة الوطنية بخنشلة لكونها مدينة صغيرة لم تحضى بالاهتمام الإعلامي والإستخباراتي الكافي مقارنة بمدن قسنطينة وبسكرة وسطيف أين يتواجد أقطاب الحركة الوطنية.

كان عباس مستعدا أن يقدم كل شيء في سبيل قضاياه الوطنية، فقد ذكر أخوه صالح في كتابه أن عباس استطاع أن يقنع والده ليسلمه قطعة أرض مساحتها سبع هكتارات كحصته في الإرث سنة 1953 باعها إلى المعمر Brusset لأجل توظيف أموالها لصالح الثورة، وهو ما يدل على حسه الوطني، كما أنه كان مستعدا للقيام بأكثر من ذلك، و قد ثبتت سيرته تلك عملا، فمنذ أن ودّع عائلته عشية الثورة لم يعد إليهم البتة حتى استشهاده.



بدا الحس العملياتي الثوري واضحا لدى عباس حينما حضر مع بعض الأوراسيين اجتماعا جهويا لحركة الانتصار للحريات الديمقراطية في 14 أوت 1954 بقسنطينة، ورغم توصية بن بولعيد بضرورة الاستماع فقط، إلا أن لغرور أخذ الكلمة وقال بعد باسم الله : «إني أتكلم باسم الله ردًا على من قال أتكلم باسم مصالي»، فأفضت المناقشة إلى مناوشة تجلى من خلالها تبلور وعي عباس الثوري وانه لم يعد يؤمن بالخطب السياسية وبأفكار مصالي الخلافية.

التحضير لاندلاع الثورة

شارك عباس لغرور مع القائد مصطفى بن بولعيد ورفاقه في التحضير لتفجير الثورة التحريرية في الأوراس، وقد حضر وشارك في عدد مهم من اللقاءات والاجتماعات مثل اجتماع ضيعة بن بولعيد بتازولت تحت إشراف بن بولعيد ونائبه شيحاني بشير واجتماع لقرين في أولاد فاضل تحت إشراف مصطفى بن بولعيد، والذي كان اجتماعا مفصليا أخبرهم فيه عن موعد قيام الثورة واستحلفهم على المصحف الشريف ونسخ بيان أول نوفمبر بالآلة الناسخة التي جلبها من قسنطينة، وفيه عيّن اختصاص عباس لغرور وكلفه بالإشراف على مدينتي خنشلة وقايس كمسؤول عام على الأفواج، كما حددت الأهداف التي ستهاجمها الأفواج ليلة الفاتح من نوفمبر وهي:

1/محافظة الشرطة: أوكلت لبن عباس غزالي ومعه أوقاد صالح، بن كوت عبد لكريم، لغرور شعبان، لرقط الهاشمي، لحميم رشيد وعقابة حمودي.

2/البلدية: لغرور عباس ومعه شامي محمد، بورمادة قدور، سامر محمد، بوعقيل إبراهيم و لموشي محمد.

3/ثكنة الدرك: كشرود علي ومعه غرياني علي، لعور الربيعي،شاكر محمد، حمام عمار، مخلوفي كمال و حفطاري علي.

4/الثكنة العسكرية: سعدي معمر ومعه ناصر السوفي، زروالي عبد الحميد، مرير لحسن، عجال عريف، عريف حسين، زايدي عمر، زايدي سليمان، بن زايد رمضان، نواصرية عبد الرحمان، بوهلال محمد، حفطاري صالح وزايدي أحمد.

5/المحول الكهربائي وفصل التوصيلات الهاتفية: وقد أوكلت لعثماني ابراهيم المدعو التيجاني ومعه لرقط كيلاني.

في صبيحة الفاتح نوفمبر1954، تصدرت خنشلة صفحات الجرائد وعلا اسمها في الراديو، وكانت قبلة للمسؤولين الفرنسيين من أمثال ميتران وشوفالي وغيرهم الذين نزلوا إليها من هول ما لحق بالفرنسيين من خسائر بها. وهكذا فقد نجح عباس ورفاقه في أول اختبار والتقى مع رفاقه المجاهدين وهم حوالي 60 مجاهدا من خنشلة والرميلة وبني وجانة في عين السيلان وبدأت رحلته عباس مع الثورة.

بعض صفات عباس إبان الثورة

لاشك أن من يتولى القيادة والعمل لا يحظى دوما بالإطراء والمدح بسبب عدم توافق البعض مع قرارات القائد عن قصد أو عن جهل أو عن حسد وهو حال عباس لغرور، ولكن وبالرغم من ذلك فهناك صفات حميدة كثيرة شهد له بها العدو قبل الصديق لعل منها:

الشجاعة والحنكة العسكرية:

إن المعارك التي خاضها عباس لغرور ورفاقه ضد العدو والتي قدرت بأكثر من 164 معركة أكدت على حنكته، فهو رجل عملياتي مقدام لا يهاب، حيث اعترف له فارال وبيجار وهم من خصومه بشجاعته وتكتيكه الحربي، وهذه نماذج من الشهادات نذكرها على سبيل المثال لا الحصر:

قال دومنيك فرال : « يتحكم لغرور عباس جيدا في مهارات وأساليب الحرب الثورية، لقد كانت مناوراته رائعة، لقد كان الزعيم الأوحد الذي قتل رائدين فرنسيين وألحق بالجيش الفرنسي خسائر بلغت نحو خمسين قتيلا من بينهم خمسة ضباط ... لقد أظهر موهبة عسكرية كبيرة».

أما هنري علاق فذكر: «لقد اهتم عباس لغرور بحيوية بأساليب قتال الوطنيين الفتناميين، ولقد أكسبته قدرته التكتيكية لدى رجاله تسميته جياب الجزائر» نسبة الى الجنرال جياب في الهند الصينية.

في حين قال فيه بيجار والذي أصابه رجال لغرور في 16 جوان 1956 بجروح بليغة نجا منها بأعجوبة: «لقد أظهر عباس لغرور، عز الدين، بن مهيدي الصفات الحقيقية للمقاتلين، البطولة، الشجاعة، سرعة الحركة»، ويذكر أيضا في كتابه Pour une parcelle



أنه أراد القضاء على الثورة في جبال النمامشة، إلا أن أنفه انغمس في التراب بعد أن تلقى ضربة تكاد تكون قاضية وتدفق الدم من فمه وتلطخت رأسه بالرمال الحارقة و يقول أيضا: «كان عباس لغرور يقود المتمردين في انتظار سلاح آت من طرابلس، كانوا يقاتلون بشجاعة عالية ويناورون بجودة عجيبة، لقد نوهت بقائد المتمردين الذين كان مثلهم».

هكذا تميز عباس بالتكتيك والمناورة، فتمكن بتاريخ 11 أفريل 1955 من نصب كمين لسرية كان عدد جنودها يقارب الثلاثين تتنقل بين جلال وششار،

وكان هو برفقة مجموعة لا تتعدى ستة جنود مستعملا الحرب النفسية والحوار معهم، ليستولي على هذه الدورية بما تحويه دون مواصلة الإشتباك معها.

تدينه وحسن خلقه

كان عباس لغرور رجلا متدينا ومستقيما ومتواضعا وصارما على نفسه قبل غيره، كان ينظر الى الثورة بنظرة قدسية ولا يتسامح مع التجاوزات، فقد كتب عنه محمد العربي مداسي استنادا الى رواية عاجل عجول: « يعطي عباس أهمية كبرى للطابع المقدس لكفاحه لدرجة أنه لا يخشى أي حكم ولو من طرف مصطفى بن بولعيد، كان يعتبر نفسه سيف الإلــه...». كان عباس تقيا نزيها وصارما قاسيا على نفسه أولا، لم يكن يتسامح مع أي تجاوز، وقد وصفه المجاهد والسفير خلادي نور الدين والذي رافقه من معركة الجرف إلى غاية ذهابه لتونس وقال فيه مايلي:

« كان عباس لغرور كالصخرة ماديا ومعنويا، وكان كل لقاء معه بمثابة صدمة سواء تعلق الأمر بصديق أو عدو ... لا شيء يمكن أن يصمد مع عباس مع أنه مرات عديدة ينحني ويسجد طويلا أمام إرادة الله العظيم والرحيم، لا يتهاون عن أداء صلاته بانتظام حتى أثناء المشادات، وحتى في ميدان المعركة» .

ربما تلك القدسية التي أعطاها للثورة جعلته يكون صارما في قضية شيحاني بشير وفي قضية تاج الدين نائب عمراني الهادي في طامزة وغيرها.

النزعة الإنسانية لعباس ووعيه بالقيم الإنسانية

لا تخلو سيرة عباس من المعاني الإنسانية في أسمى صورها إذ كان لا يندفع إلا إذا تأكد من الموقف، فقد ذكر الرائد عثمان سعدي في شهادته بأنه حمل قرار عجول الى لغرور يطلب منه تنفيذ حكم الإعدام في محمد أمزيان ملولي وعبد الحفيظ السوفي لارتباطهما بعلاقات خاصة مع فتيات عندما كانوا يدرسون سويا بخنشلة قبل الثورة فاقتادهما مكبلين، ولما قرأ عباس الرسالة ومضمونهما انفجر ضاحكا وأمر بدمجهما في فصيلتين كمقاتلين. كما تحدث للأسرى بعد كمين 11 أفريل 1955 بنواحي تافسور وكان معظمهم من الاحتياطيين(27 قناصا جزائريا) قائلا لهم:



الجالسون من اليمين إلى اليسار :
1/زعروري عبد المجيد
2/منتوري محمود
3/العيد بطيبي
4/سعيد عبد الحي
الواقفون من اليسار إلى اليمين:
5/هالي عبد الكريم
6/عباس لغرور
7/عبد القادر الشريف.
الصورة قبل إعدامهم بأيام معدودة في تونس.



«مرحبا بكم في جيش التحرير الوطني، أنتم هنا في أمان لأن جيش التحرير الوطني يعفو عنكم، إننا إخوتكم، نحن لسنا مجرمين بل نحن مجاهدون» وخيّرهم بين الالتحاق بجيش التحرير أو الانصراف، وقد أطلق سراح الرقيب الفرنسي ومدنيين اثنين وأوقف لهم سيارة أجرة وأمر سائقها بالتوجه بهم إلى قرية جلال. كما سمح للأسير الملازم لويس الذي كان معه بأن يراسل أهله ويخبرهم بأحواله، وقد أرسل رسالته إلى عمراني الهادي الذي بلّغها بدوره الى والده القاطن بقايس(ادغار كيني) لإرسالها عبر البريد الى أهله، كما أنه لم يلحق أي أذى لا به ولا بالشيوعيين: رافني والعيد عمراني الذين سلمهم لمصطفى بن بولعيد للنظر في أمرهم.

نبذ العشائرية والتزامه بالانضباط والنظام

تربى عباس لغرور في مدرسة الحركة الوطنية التي تغرس الوطنية وتربى على احترام النظام، فكان مرآة صادقة لها، فحين سافر بن بولعيد الى تونس وعين شيحاني مسؤولا ولغرور وعجول مراقبين، أثبتوا جدارتهم في التنظيم وفي توسيع نطاق الثورة، وخلالها خاضوا معارك طاحنة كمعركة الجرف، وبعد استشهاد (مقتل) شيحاني بشير أصبحت القيادة جماعية بيد عجول، فرحي ساعي، والشايب علي الذين اتفقوا على أن يكون عباس لغرور على رأس قيادة المنطقة، وحينما فر مصطفى بن بولعيد من سجن الكدية وعاد الى عرينه، سلم له عجول القيادة نيابة عن لغرور في لقاء العطاف وأشاع البعض أن لغرور لم يحضر وأنه تعمد الغياب، والواقع أنه كان مشغولا وفي سباق مع الزمن من أجل تفريغ المخازن والمؤن التي كانت تحت تصرف علي كربادو الذي استسلم للفرنسيين في 20 ديسمبر 1955 ، وكان مسؤول التموين أخوه الطاهر كربادو، وقد سارع لغرور واستعان بشخص كان متعاونا مع الطاهر كربادو و يعرف أماكن المؤن وهو أحمد بن عمار ليحاول إنقاذ هذه المؤن قبل أن تقع في يد الفرنسيين، وهو ما أخره عن الحضور لملاقاة سي مصطفى.

ليس هناك دليل مادي واحد يؤكد تمرد لغرور على قيادة بن بولعيد إلا الإشاعات، ويؤكد عجول في استجوابه من طرف الفرنسيين بأن لغرور قدم لمقر القيادة في العطاف بتاريخ 15 جانفي 1956 في المساء، مع مجموعة من جنوده بقيادة الباهي للقاء مصطفى بن بولعيد، فقال له عجول أن هذا الأخير غادر مبكرا وأعلمه أنه أخبره بكل الذي حدث في غيابه، كما أن غيابه عن اجتماع 25 فيفري 1956 كان بسبب جروحه التي أصيب بها في كمين الزاوية.

كان لغرور يسعى للم الشمل ونبذ الفرقة، وفي هذا الإطار، ذكر المجاهد يوسف خوجة أنه حضر إجتماعا له ضم 400 مجاهدا في جبل بوتحمة بمسكيانة، واستطاع أن يحل مشكلا كان قد حدث بين النمامشة والحراكتة حيث ذكرهم أن العدو الوحيد هو فرنسا، و قد أورد حربي مقطعا من رسالة وجهها لغرور إلى المجاهدين بعد ظهور بعض الانشقاقات بين صفوفهم قال فيها :« واجهوا العدو صفا واحدا وليكن مبدأكم الجزائر فوق الجميع وإلى الأمام، النصر للجزائر والعرب». كما أورد الرائد عثمان سعدي في مذكراته عتاب عباس لبابانا ساعي و اذ قال له :« **لا بد أن تعلم يا ساعي أنني أومن بجيش الثورة ولا أومن بجيش الثوار المشتتين وفقا لعشائرهم وقبائلهم ... اسمعني جيدا يا عثمان، أنت تعرف أنني أحبك وأقدرك فأنت وطني ولست عروشي ... نحن ننتمي كلنا لشعب واحد هو الشعب الجزائري وإلى ثورة واحدة هي الثورة الجزائرية هدفها تحرير القطر الجزائري وجعل شعبه يعيش في أرضه حرا كريما» ،** لقد كان عباس يؤمن بالنظام لذلك رأيناه يقدم إلى لجنة التنسيق والتنفيذ بنفسه ويثق فيها خاصة في شخصي كريم وأوعمران الذي أوصاه بن بولعيد بهما رغم نصح بعض جنوده له، وبالمقابل، كان عباس يوصي جنوده بتطبيق النظام، وقد روى أحد المجاهدين المدعو قاسمي أحمد من شريعة : « أن عباس حينما كان في السجن صرح لبعض حراسه قائلا لو جردت من رتبتي وأعطيت فأسا ورميت في الصحراء لأعدت الكرة و حاربت فرنسا» و هو وفاء للثورة وإيمان بقضيته إيمانا مطلقا.

عباس لغرور في تونس المهمة المستحيلة

قبل الحديث عن مهمة عباس إلى تونس لتقريب وجهة نظرة الفرقاء في أوراس النمامشة، وفي الخلافات التي حدثت بعد انعقاد مؤتمر الصومام خاصة في مسألة التمثيل وفي أولوية السياسي على العسكري والداخل على الخارج، لابد من الإشارة إلى المستجدات الكثيرة خلال هذه الفترة منها ما هو داخلي في الأوراس (التنافس بين قادة الجهات والاختلاف في وجهات النظر حول طرق تسيير الثورة)، وغياب الأوراس أو تغيبه في مؤتمر الصومام وما انجر عنه من قرارات لم يستوعبها الكثير أو لم يتقبلها معظمهم لأسباب ذاتية (الشعور بالإقصاء) وموضوعية(المشاركة والتمثيل)، وقد زاد الطين بلة ما حل بعجول بعد مهمة عميروش



وبروز المعارضين والموالين لقرارات الصومام ووقوع الأوراس تحت تأثيرات خارجية كالحركة اليوسفية(صالح بن يوسف ذو التوجه المغاربي)، وتوجيهات بن بلة من خلال ممثله محساس الذي كان يدفع المنطقة لمعارضة قرارات الصومام.

وربما ما زاد الوضع سوءًا على الأوراسيين هو ظروف الدولة التونسية منذ اتفاقية الاستقلال الذاتي في 3 جوان 1955، حيث كانت تتحرك ضمن ضغوطات عدة وكانت حريتها مقيدة رغم إمضاء برتكول 20 مارس 1956، فقد بقي بها 56 ألف جندي فرنسي في سنة 1956، وقد كانت مراقبة الحدود من اختصاص السلطة الفرنسية حتى اتفاق أكتوبر 1956، كما أن الدعاية والجوسسة الفرنسية بالتراب التونسي كانت على أشدها خاصة ضد ما تسميهم المتشددين (الأرثوذكس) من الثوار ومحاولة التساهل مع المعتدلين كما كانت تعتقد، والذين ربما كان بإمكانها أن تجد معهم الحلول كما فعلت مع بورقيبة، كما أن انتشار الأعداد الكبيرة من القادة والجنود الجزائريين الوافدين الى تونس أثر في القيادة التونسية التي شعرت أن استقلالها في خطر، وقد أقر بذلك المقدم قاسي في تقريره في 5 أفريل 1960 لوزير الخارجية في الحكومة المؤقتة الجزائرية :

«وفي المقابل لقد تعدينا كثيرا على السيادة التونسية وهيجنا حساسية التونسيين عوض أن نراعيها... تصرفنا وكأننا على أرض الجزائر مما أعطاهم انطباع بوجود دولة داخل دولة، تصفيات الحسابات وتعدد المؤامرات بيننا، طريقة التعامل لدى بعضنا».

وأمام هذا الوضع، حاول عباس لغرور القيام بهذه المهمة المستحيلة، وسعى لعقد جلسة صلح بين جماعة السوافة وجماعة النمامشة في لاكاتيا في فيلا عبد العزيز الهاشمي، انتهت بحادثة إطلاق النار التي لازالت تطرح التساؤلات والاستفهامات ولقد ذكر عبد الرزاق بوحارة هذه الحادثة وقال: « قد بادر عباس بتنظيم عمليات المصالحة والتشاور قصد تقليص الخلافات التي جعلت عددا من قادة الولاية يواجهون بعضهم، لكن تلك المجهودات تلاشت بفعل حادث خطير جرى في وقت كان فيه قادة الأوراس النمامشة مجتمعين برئاسة عباس لغرور، لقد قام أحد الرجال بفتح النار على المجتمعين وفي غالب الظن فقد كان هناك في مكان ما شبه إرادة تسعى لإفشال كل محاولة للمصالحة وإدامة الخلافات»، كما جاء في شهادة المجاهد عبد العزيز جاب الخير: **« مؤامرة تونس أو مؤتمر تونس كما تسمونه هو مؤتمر مصالحة وتوحيد الموقف من مؤتمر الصومام عقده عباس لغرور، لكن السلطات التونسية حسبه هي التي تدخلت لإفشاله بإطلاق الرصاص وسط المجتمعين بموافقة لجنة التنسيق والتنفيذ» ،**

و يذكر اسم محجوب بن علي المبعوث مع 15 فردا للقيام بهذه المهمة، علما أن الولاية الأولى كانت ميولاتها مع صالح بن يوسف غريم بورقيبة، وقد كان قادة الولاية الأولى على اتصال مع وفد جبهة التحرير الوطني بالقاهرة و قيل آنذاك أن اتصالات تحضيرية بينهما كانت جارية لعقد اجتماع في تونس يأخذ أبعاد مؤتمر بديل لمؤتمر الصومام، وربما لم يعقد هذا اللقاء بعد اختطاف طائرة الزعماء الخمس.

وهكذا غذّى حادث لاكاتيا الإشاعة وزاد من الانشقاق وساء الأمر حين اصطدام لغرور مع الفرنسيين بقيامه بعملية فدائية في قلب التراب التونسي في ناحية تالبت في جبل شعانبي ضد قافلة عربات عسكرية فرنسية، واعتبرت الحادثة خطيرة ووضع عباس لغرور تحت الإقامة الجبرية. وتذهب بعض المصادر أنه لبى أمر التوقيف الصادر من لجنة التنسيق والتنفيذ لأنه كان يثق في أوعمران وكريم بلقاسم، ويذهب الرائد عثمان بن الحاج في هذا السياق بمذكراته :« لقد أمر علي بن أحمد مسعي بالقبض على عباس لغرور فقرر تنفيذه، وعندما أبلغ هذا الأخير عباس لغرور قائلا: «سي عباس عندي أمر بإلقاء القبض عليك»، حاول جنود الوحدة الذين سمعوا الكلام التحرك لحماية عباس فقال لهم هذا: «ابقوا في مكانكم أنا أنفذ الأمر وأتوجه إلى من دعاني من المسؤولين ولا أخاف من شيء، أما أنت يا سي علي فسر بي ونفذ الأمر الذي أعطي لك».

وحينما وصل الى إقامة السجن وجد أمامه قادة الولاية الأولى من أمثال شريط لزهر وتيجاني عثماني والباهي الحراثي وحوحة بلعيد وثلاثة طلبة مجاهدين وهم حميمي أيت زاوش، وعبد المجيد زعروري ومحمود منتوري دفعوا كلهم أرواحهم من أجل الوطن لشجاعة أفكارهم، وقد اثبت التاريخ أنهم على حق بعد إلغاء أولوية السياسي على العسكري والداخل على الخارج في مؤتمر المجلس الوطني للثورة في 1957، لكن بعد تصفيتهم.



عن هؤلاء جميعا، تذهب بعض الشهادات أنه عُقدت لهم ما بين 15و 25 جويلية 1957 محاكمات رأى البعض أنها صورية ونفى وجودها البعض الأخر، **و حسب محمد حربي، فإن 17 حكما بالإعدام قد صدر من المحاكمة، منها الحكم على محساس وعمر بن بولعيد بالإعدام غيابيا، وبالإعدام مع تنفيذه على عبد الحي السعيد المدعو السوفي، آيت زاوش احميمي، بلعيد حوحة، محمد بن علي، العيد البوحديجي، الباهي شوشان، شريط لزهر، التومي، قرفي الربيعي، هالي عبد الكريم، عباس لغرور، منتوري محمد، عثماني تيجاني، عبد الحفيظ السوفي وزعروري عبد المجيد.**

وتذهب بعض المصادر إلى أن العدد كان أكبر. وحول شكل المحاكمة ومن تولاها، يذكر الرائد سعيداني نقلا عن بن عودة أنه قد شكلت لهم لجنة شبه عسكرية تألفت من عبد الله بن طوبال رئيسا وعمار بن عودة، نائبا له وعمارة بوقلاز عضوا ومحمود الشريف مدعيا، وفي أواخر أيام بن عودة كان قد صرح في جريدة الشروق بتاريخ 1 نوفمبر 2015: « أن عباس لغرور اغتيل من طرف أوعمران بأمر من عبان رمضان ، وحامل الرسالة هو مولود قايد»، و كان بن طوبال أكثر شجاعة في إجابته لما سئل عن هذه القضية ردا عن سؤال حول الإعدامات التي لحقت قادة الولاية الأولى فقال: « كنا ندافع عن نفوذنا ولست نادما عما فعلت». وهذا يجعلنا نقف مشدوهين أمام ما وصل إليه حال قادة الثورة، فتصور بقاء طرف يقتضي بالضرورة القضاء على الطرف الآخر، يجعلنا نعتقد قدرة الإستخبارات الفرنسية والأجنبية في غرس هذه الأفكار في أوساط القادة، وهنا ربما استحضر ما أكده أرزقي باسطا أن هناك محاولة اغتيال لأعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ، والتي اعتبرها دعاية من فعل عملاء مندسين ومقربين من أوعمران وبوصوف وكريم والهدف منها إحداث خلافات وتنافر بين قادة الثورة وتوسيع دائرة الخلاف. هكذا تمت تصفية خيرة إطارات أوراس النمامشة من مثقفين وعسكريين ميدانيين كان بالإمكان أن تستفيد منهم الثورة في أوقات حرجة كانت تمر بها.



عباس لغرور في تونس

لقد سجل التاريخ أن لغرور قبل بالموت بتلك الطريقة البشعة على أن يكسر شوكة النظام، وهنا أورد هذه الشهادة في حق هذا البطل، فقد ذكر بوجدرة لخضر شقيق بوجدرة عثمان الذي كلف بإعدام عباس لغرور أنه:

« قبل تنفيذ حكم الإعدام فيه، طلب منه أخي أن يمهله لحظات حتى يؤدي ركعتين تقربا لله عز وجل، فكان له ما أراد فصلى ركعتين، ثم أضاف عليها بأن قرأ سورة ياسين من بدايتها الى نهايتها جهرا، وفي نهاية السورة، رفع يده للسماء متضرعا لله أن يجعله من الشهداء المقبولين عنده، ثم خطا خطوات نحو شعبة صغيرة مجاورة وتمدد على الأرض مستقبلا القبلة، ثم قال لأخي «الطالب» نفذ يا الطالب ما أنت مأمور به، فأنت مسامح، لأن لا حول ولا قوة لك والنظام هو الذي قتلني وأما أنت فإن لم تقتلني فقد تقتل»، و يقول بوجدرة الطالب: «لم أتمكن من النظر إليه بعد أن تمدد على الأرض راضيا بقضاء الله وقدره وتملكتني الدهشة، وتوجه لتنفيذ حكم الإعدام فيه». فأية شجاعة هذه وأية مروءة فهو أمام الموت وهو يفكر في مصير هذا الجندي الذي سينفذ فيه حكم الإعدام. لقد رزقه الله الثقة والتواضع والإيمان بالقدر ودماثة الأخلاق وحسن التدبير.

هكذا كانت نهاية قائد لم تستطع القوات الفرنسية ولا بيجار ترويضه ليروض بأيادي إخوانه ولكن هكذا حال الثورات تأكل أبناءها والتاريخ منصف لا محال؛ فقد تطوى صفحاته في مرحلة ولكن لا يمكن أن تكتم الحقيقة بالتقادم، ورحم الله شهداء الجزائر وغفر لمن أخطأ بحسن نية ظنا منه أنه في خدمة القضية الوطنية.



الشهيدين الإخوة
فدال الطيب و مولود



من اليسارإلى اليمين الشهيد فدال الطيب ومولود

ولد الشهيدين فدال الطيب و مولود يوم 20 جانفي 1930 و 12 سبتمبر 1935 على التوالي في أيت واعمر، بقرية أقمون،بلدية بني معوش بولاية بجاية ، حيث ترعرعا يتيمان في عائلة محافظة بعد وفاة الوالد «علي» سنة 1937 ، زاولا دراستهما في مدرسة أقمون بتالة حاجة، وكان الطيب مجبرا على العمل في سن مبكرة لإعانة أخويه ربيع و مولود و أمه ربيعي صحرة، وفي سنة 1948 ، انتقل إلى باريس رفقة خاله للعمل هناك ثم التحق به أخوه مولود سنة 1952 و زوجته المجاهدة سلامي زهرة، فعمل الطيب بناءً، أما مولود فعمل في مصنع السيارات «سيمكا»، ما سمح لهما من تكملة ورفع مستواهما الدراسي، أنجب الطيب بنتين في فرنسا(الجيدة وحسينة).

في شهر أوت 1955 ، عاد الطيب إلى الجزائر لقضاء العطلة، فاتصل به ابن عمه الرائد سي حميمي أوفاضل لينخرط مباشرة في صفوف جبهة التحرير و عيِّن نائبا لرئيس المسبلين الشهيد قاسي محمود في أيت واعمر بقرية أقمون، وكُلِّفَا بتسيير الإدارة المحلية،

من إعداد/ قسمة المجاهدين ببني معوش

جمع الاشتراكات، تجنيد المواطنين و الاستخبارات، و قدحاول المستعمر النيل منهما عدة مرات لكن دون نتيجة.

في سنة 1956 ، التحق الطيب بجيش التحرير الوطني بعد بروز كفاءته القتالية، فعيّنه الرائد سي حميمي حارسه الشخصي رفقة مولود أولهادي ، وبعد تكوين فيلق جرجرة للكومندوس بقيادة عبد القادر عزيل المدعو الباريكي، تَمّ اختيار الطيب ليكون فردا في كتيبة الكومندوس بقيادة صالح الموحلي، رفقة عكو إسماعيل، العيداوي علي، مسطاش الحسين و إبراهيم الموحلي، و قد قامت الكتيبة بجلب السلاح عدة مرات من تونس.

شارك الطيب فدال في العديد من المعارك البطولية أهمها: معركة جسر أيت معوش بقيادة حمو أملكشي (1956)، معركة جبل أشتوق (1957) بقيادة صالح الموحلي و صالح نزار، معركة أيت عباس التي استشهد فيها العيداوي علي (1957)، معركة بويكني في بداية 1958 ، بعدها عيِّن رئيسا لفصيلة على مستوى المنطقة الخامسة في الناحية الأولى للولاية الثالثة التاريخية برتبة مساعد، و في سنة 1959 ، عيّنه الرائد سي حميمي ليكون حارسه الشخصي طوال عملية شال العسكرية، و بعد انتهاء العملية عُيِّنَ من جديد رئيس لفصيلة على مستوى المنطقة الثالثة في الناحية الأولى للولاية الثالثة التاريخية. قاد الكثير من المعارك أهمها: معركة آيت واعمر بأقمون سنة (جانفي 1959)، معركة إغيل واطو 1959. و في يومي 01 و 02 فيفري 1960 ، شارك في معركة ثزروت نالرش رفقة العديد من الضباط ، منهم حدرباش لحلو(أقمون)، حسن أوقجيج (تمزريت)، عمر مماس (تمزريت)، فاستشهد رفقة ثلاثة عشرة من رفقائه: بوزراطة لحلو(أقمون)، عمروش الربيع (أخناق)، بن مجان يحي (بوحمزة)، لبتاني محمد(أقمون)، هاشمي فضيل(أقمون)، هاشمي العربي (أقمون)، حيدر سعيد المدعو سعيد أعراب ، أخناق الطاهر(أخناق)، عبيد عبد الكريم(تيوال)، المدعو روجي نتمقرة، ،أيت سعيد يحي ، شرقي مختار و طاهر شاوش عثمان(أقمون).

أما الشهيد مولود فدال، فبعد عودته من فرنسا للتكفل بالعائلة ،انخرط في صفوف المسبلين بالمنطقة لكنه تمّ توقيفه و تعذيبه. في نهاية سنة 1957 ، أجبرته السلطات الاستعمارية على التجنيد في صفوفها رفقة مجموعة من الشباب منهم حليلي البشير، بشير باي زبير، معزوز إسماعيل، معزوز أرزقي، مزوار بوزيد، لبتاني محمد، قداد محند السعيد، مكور محند أكلي و طواهري السعيد، ونظرا لمستواه الدراسي الجيد و إتقانه اللغة الفرنسية، أوكلت له مهمة الترجمة أثناء إلقاء مسؤولي المستعمر خطاباتهم للشعب.راسله الرائد سي حميمي طالبا منه





في أقصى اليمين الشهيد فدال الطيب

الفرار إلى صفوف جيش التحرير الوطني، فلبّى نداء الواجب رفقة لبتاني محمد الذي عينه الرائد سي حميمي كاتبا و حارسا له .

استشهد فدال مولود في معركة جُرِحَ فيها الرائد سي حميمي على مستوى الأنف، و هذا يوم 8 أوت 1959 على مستوى المكان المسمى بابور(على مشارف سد تيشي حاف حاليا من جهة بوحمزة) أثناء عملية شال الجهنمية .

هذه الحقائق التاريخية تمّ جمعها من طرف السيد فدال علي ابن الشهيد فدال الطيب بعد تسجيل شهادة المجاهدين : الزوجة سلامي زهرة، الرائد سي حميمي، عكو إسماعيل، عمر مماس أقبيو،عبيد مزيان، مولود أولهادي ، جنادي مقران، سعداوي علاوة، خدوسي عبد القادر،جمعة بشير و عزي فرحات.

شهداء عائلة دمارجي

إعداد/ الأستاذ علي عليلات

تعد عائلة دمارجي من العائلات التي وقفت ضد الغزو الفرنسي للجزائر في الخامس جويلية 1830 ولغاية اندلاع الثورة النوفمبرية 1954، نال شرف الشهادة تسعة أفراد من نفس العائلة عند احتلال فرنسا لمدينة المدية يوم 31ديسمبر 1839، بعد مقاومة شرسة حسب شهادة دمارجي عبد الحكيم أحد أبناء الشهداء الخمس.

سجلت منطقة المدية خلال سنوات الثورة التحريرية انطلاقا من أول نوفمبر ولغاية توقيف القتال في 19مارس1962، حوالي 10 ألاف شهيد في سبيل نيل الحرية واستقلال الجزائر، من بينهم الشهداء الخمس من عائلة دمارجي، منهم أربعة إخوة استشهدوا دفعة واحدة برصاص العدو الغادر بالمنطقة الثانية، الناحية الأولى، القسم الأول بالولاية الرابعة التاريخية تحديدا بمركز حوش المعمر « أكير» المخصص لأساليب التعذيب الوحشي بالمدية، والذين بقوا في طي النسيان منذ استقلال الجزائر حسب دمارجي عبدالحكيم إبن الشهيد دمارجي بن عيسى، باستثناء وضع لوحة بزقاق ضيق بالمدينة القديمة تحمل إسم شارع 05إخوة بن دمارجي تعود إلى ستينيات القرن الماضي، ولوحة تذكارية بمدرسة مقابلة لبلدية اسطاوالي تحمل اسم مدرسة الخمس شهداء أشرف على تدشينها المجاهد كشيدة صحراوي.

نضال الإخوة الخمس ضمن خلايا الثورة التحريرية

حسب شهادة المجاهد كشيدة صحراوي، فقد نشأ أطفال دمارجي عبد الرحمان في حرمان ومعاناة شديدة،وما أن كبروا حتى انخرطوا في صفوف الكشافة الإسلامية كدليل على وعيهم بالقضية الجزائرية منذ صغرهم و تشبعهم بالمبادئ الهادفة إلى تحرير الجزائر من براثن الاستعمار،كما سارعوا إلى الانخراط في صفوف حركة الانتصار للحريات الديمقراطية.

وحسب شهادة كمال دمارجي ابن محمد أكبر الإخوة الشهداء ، فإن دمارجي بن عيسى يعتبر أول إخوته فيما يخص النشاط الثوري ضمن حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، كونه كان أكبر الإخوة سنا (من مواليد 1924)، ثم انضم إلى صفوف الثورة بداية عام 1955، وبعد أن تغيب عن الظهور بالقرية مدة شهر، شاع أثناءها أنه ذهب إلى بلجيكا لحضور مؤتمر يخص تنظيم الثورة بحكم منصبه كمسؤول سياسي على مستوى الناحية الأولى بالمنطقة الثانية في الولاية الرابعة ، وعلى



إثـر عودتـه إلى مسقط رأسـه، شجع إخوتـه الأربعة للالتحاق بصفوف المجاهدين كفدائيين ثم بالجبل كمجاهدين لأجل تحرير الجزائر،وهذا بفضل رفاقه الأوائـل في تنظيم خلايا الثورة بـالجـهـة، عـلـى غـرار سـي حـمـدان حـمـدان وعبـد الـقـادر السبـع ومحمـد مـزيـغي المكلف بالتموين على سبيل المثال لا الحصر،وحتى والـدي دمـارجـي محمـد كـان ضـمـن المسبلين بالمنطقة وبطريقة سرية كذلك أضـاف كمال، حينما كـان عـامـلا بمـحـجـرة منطقة سـطـارة بالكوالة التابعة لأحد المعمرين يدعى «صورا»، انكشف أمره عندما عثر احد الجواسيس على قطعة «ديـنـاميـت» داخـل مـلابسـه،سـجـن مـدة ثلاثة أشهر بسجن البليدة عام 1955، ثم أطلق سراحه بعد تعرضه للتعذيب طيلة الأشهر الـثـلاث، فيما واصـل الإخـوة الخمس أبنـاء عبد الرحمان نشاطهم الثوري.

العدو يبحث عن أبناء عائلة دمارجي

بعد وصـول أخـبـار تـفـيد بـصـعـود علي دمارجي إلى الجبل والتحاقه بجيش التحرير الوطني، أخذت القوات الفرنسية في البحث عنه وإخوته وبشتى الطرق، منها تجنيد تشكيل من الموالين لها من الجواسيس والعملاء، بالإضافة إلى رجال البوليس والدرك الفرنسيين لكشف المنضوين في صفوف الثورة بينهم أبناء دمارجي عبد الرحمان، ومن هؤلاء الخونة حركي يدعى «الموشم» الذي كان يتظاهر برعي الماشية متنقلا من مكان إلى آخر، ليعثر وبمحض الصدفة في بداية جانفي 1957 بمنطقة تبحرين بالمدية على ثلاث مجاهدين نائمين،فسارع إلى قتلهم، وبعد تفتيشهم وجد بحوزتهم قائمة تضم ثمانية أسماء مطلوبين لدى البوليس والجندرمة، وهم بن صافية وصفار محمد وثالث من الرمالي، إضافة إلى الإخوة الخمسة والذين عمدوا منذ لحظة سماعهم الخبر إلى المبيت خارج المنزل وبشكل منفرد مدة ثلاث ليال متتالية، الأمر الذي لم يمنع من إلقاء القبض عليهم مباشرة عند عودتهم إلى المنزل بمنطقة الكوالة في إحدى أيام جوان 1957، وهذا دليل على أنهم كانوا تحت رقابة أعين العدو.

بعد أسرهم، تمّ تحويلهم إلى مركز التعذيب بحوش أكير بلودي،أما دمارجي علي فتم تقييده بالسلك الشوكي، ثم ألقي به داخل زريبة للخنازير مقيدا ومغمى عليه من شدة أثر التعذيب، وبعد أن استيقظ، تمكن من الفرار مستغلا نوم الحارس وكلبه، ليتجه إلى منزل أحد أقاربه المدعو شعيع بن غرنوطي الواقع بمنطقة «لودي»(بلدية ذراع السمار حاليا) ، وبعدها عاد إلى المنزل العائلي بالكوالة، ثم أخذه المجاهد السبع عبد القادر إلى الجبل بداية جوان 1957 أي قبل استشهاد إخوته.

عند وصولهم إلى منطقة قرواو ثم بوضة، وقد كان بأحد منازلها حوش يسمى حوش «الصبنيولي» به مجموعة من الحركى الذين شعروا بحركة الحمار، فألقى عبد القادر السبع بعلي داخل شعبة منخفضة حتى لا يتم أسره وهو في حالة يرثى لها، ثم اتصل ببعض سكان بوضة ليخبرهم بمكان تواجده وأوصاهم بإيصاله إلى الجبل ، واصل علي الكفاح المسلح في صفوف جيش التحرير حتى الاستقلال،حيث اشتغل كشرطي ببلدية المدية مسقط رأسه إلى أن أحيل على التقاعد سنة 1986 ليغتال في 1994 بمنزله في عملية إرهابية .

الاستشهاد بمركز التعذيب بحوش أكير المرعب

تشير الشهادات الحية لبعض صانعي مآثر الثورة التحريرية بمنطقة المدية،إلى أن معظم من يدخل مركز التعذيب بحوش المعمر أكير (الذي يبعد مسافة 800 مترا من «لودي» (هو الآن مقر بلدية ذراع السمار)، و بنحو ربع كلم غرب بلدية المدية) يقتل وبطريقة بشعة، فبعد إخضاع المعتقلين إلى شتى أنواع التعذيب ،يطلق سراحهم ويطلب منهم السير و الخروج من المعتقل دون الالتفات إلى الوراء، حيث يقتلون بالرصاص على مستوى الظهر، بعدها، يتم تسجيلهم في سجل الوفيات بعبارة: (تمّ قتله أو قتلهم لأنهم كانوا في حالة فرار من السجن)، وهو ما وقع للشهداء الأربعة بعين المكان.

فعلى بعد حوالي 60 مترا من حوش المعمر «أكير»، أطلق عليهم جنود العدو وابلا من الرصاص فاستشهدوا جميعهم بتاريخ 23 جوان1957 ، فيما نال الأخ الخامس دمارجي عبد القادر شرف الشهادة عام 1958 بالولاية التاريخية الأولى وتحديدا بالجبل الأبيض بولاية خنشلة حاليا.

الأشقاء الشهداء

الشهيد دمارجي محمود



الشهيد دمارجي فوضيل

الشهيد دمارجي حسان



الشهيد دمارجي بن عيسى



1/ دمارجي بن عيسى:

إبن عبد الرحمان و نابي موني، كان أكبر إخوته سنا فهو من مواليد 1924 بحي الكوالة (نحو سبعة كيلومترات شمال وسط المدية)، متزوج وأب لثلاثة أبناء(بنتان وولد)،اشتغل منذ صغره بتربية الماشية رفقة والده لتوفير قوت أفراد هذه الأسرة الفقيرة، انظم إلى صفوف حركة الانتصار للحريات الديمقراطية بعد الحرب العالمية الثانية،ثم انخرط بداية 1955 في خلية الفدائيين وبصفة سرية حتى بالنسبة لأخوته ووالديه، وهذا بمنطقة الكوالة ومدينة المدية، حيث كلفته جبهة التحرير بإقناع شباب الجهة للانضمام للثورة كونه محافظ سياسي، لذا لعب دورا محفزا في التحاق إخوته بخلايا جبهة التحرير الوطني دفعة واحدة بداية 1956،وحسب بعض الشهادات التاريخية، فإن الشهيد دمارجي بن عيسى شارك في مؤتمر الصومام بتاريخ 20 أوت 1956،كما شارك مرتين في المفاوضات السرية بين جبهة التحرير الوطني ووفد فرنسي في بلجيكا عام 1955.

وعندما ألقي عليه القبض بداية جوان 1957 رفقة إخوته الثلاثة حسان، فضيل و محمود، سلط عليه العدو كل أنواع التعذيب الوحشي بمركز التعذيب الواقع بحوش المعمر أكير بلودي و تمّ صلبه على خشبة بالمسامير، ولما أصبح على مشارف الموت،أخرجوه من الزنزانة رفقة إخوته الثلاث إلى أرض بور مجاورة لمركز التعذيب وأعدموهم رميا بالرصاص يوم 23 جوان 1957.

ومن قادة الثورة الذين كانوا يحضرون إلى منزل الشهيد بالكوالة، كل من فرحات عباس ويوسف الخطيب الذي رقي إلى رتبة عقيد ثم عين قائدا للولاية الرابعة بعد استشهاد جيلالي بونعامة في 08 أوت 1961 كقائد للولاية إلى غاية الاستقلال.

2/ دمارجي فضيل:

إبن عبد الرحمان و نابي موني، من مواليد 1926 بالكوالة،انخرط في المنظمة المدنية لجبهة التحرير الوطني بداية 1956 ، ساهم في تجنيد المواطنين بمنطقة الكوالة لدفع الاشتراكات للثورة إلى جانب المشاركة في إضراب الثمانية أيام في شهر فيفري 1957. استشهد يوم 23 جوان 1957 أي بعد خمسة أشهر من زواجه.

3/ دمارجي محمود:

إبن عبد الرحمان و نابي موني، من مواليد عام 1930 بالكوالة، كان يساعد والده في الفلاحة وصناعة السلال والمقابض،انخرط في المنظمة المدنية لجبهة التحرير الوطني عام 1956،كما شارك في إضراب الثمانية أيام ،إضافة إلى دعوة الشباب للانضمام لصفوف الثورة لتحرير الجزائر من الاستعمار الفرنسي. نال الشهادة مع إخوته الثلاث بمركز التعذيب أكير الوحشي.

4/ دمارجي حسان:

إبن عبد الرحمان و نابي موني. ولد سنة 1934 بالمدية بحي الكوالة،منخرط في المنظمة المدنية لجبهة التحرير الوطني منذ بداية 1956،ورغم أنه أصغر إخوته، فإنه كان يقوم بجمع الاشتراكات بمعية الفدائي محمد مزيغي في منطقة الكوالة. استشهد كذلك بمركز التعذيب أكير يوم 23 جوان 1957 وعمره لم يتجاوز 23 سنة.

5/ دمارجي علي:

من مواليد عام 1936 بحي الكوالة ببلدية المدية، تمكن من الفرار من مركز التعذيب بحوش أكير بلودي بمساعدة والده ومناضلي منطقة الكوالة وقرواو وبوضة، التحق بعدها بأفراد جيش التحرير الوطني بالناحية الثالثة، المنطقة الثانية بالولاية الرابعة إلى غاية استقلال الجزائر.

6 / دمارجي عبد القادر:

من مواليد 1932 بالكوالة، انخرط في صفوف جيش التحرير الوطني عام 1956، وكان متخصصا في استعمال مدفع الهاون،وحسب شهادة أحد أقارب العائلة، فقد كلف بتصفية أحد الحركى بمدينة البليدة على مستوى طريق سيدي عبد القادر بداية 1957، شارك في دوريات جلب السلاح من تونس لأكثر من أربع مرات، حتى نال شرف الشهادة رفقة أفراد كتيبة لجيش التحرير في معركة الجبل الأبيض بخنشلة عام 1958.

أما الإخوة الثلاث محمد، أحمد ومصطفى، فتمّ تحويلهم إلى سجن الزمالة بالبرواقية بتهمة دعمهم للثورة ورفضهم أمر المشاركة في الاحتفالات التي نظمتها السلطات الاستعمارية الفرنسية بمدينة المدية.

مصدر المعلومات: شهادة المجاهد كشيدة صحراوي، و هو من مواليد المدية عام 1938،درس مرحلة التعليم الإبتدائي بمدرسة كوتونس (حاليا مدرسة الحاج حمدي أحمد)، طرد من المدرسة وعمره 14سنة ليتجه بعدها إلى مدينة القليعة لمتابعة تكوين تخصص الميكانيك في ورشة لأحد الجزائريين عام1950، وبعد فترة عاد كشيدة صحراوي رفقة أسرته إلى مسقط رأسه بالمدية ثم إلى منطقة البرواقية سنة 1956. التحق سنة 1958 بصفوف الثورة التحريرية مكلفا بمهمة الاتصال إلى غاية الاستقلال.





من شهداء مسيف



بقلم الأستاذ / الهاشمي هاشمي

1/ الشهيد عايب علي المدعو علي حملة

المولد والنشأة

ولد عام 1933 ببئر القلالية (مسيف) بالمسيلة، ابن جلة بن سعد بن سليمان و أم النون بنت المسعود عايب . ترعرع وسط بيئة بدوية، عُرف بحبه للصيد وكان ملازما لجده سعد فتعلم على يديه فنون الرماية. أطلق عليه الاسم الثوري علي حملة نسبة لعرشه سيدي حملة.

قصة التحاقه بصفوف الثورة التحريرية

في ربيع سنة 1955 ، أصيب علي بطعنة خنجر على مستوى الفخذ عن طريق الخطأ وتم نقله إلى مدينة بريكة في حالة حرجة ، ليتم تحويله للعلاج في مستشفى مدينة قسنطينة ، وبعد تماثله للشفاء، مكث عدة أيام عند ابن عمه و زوج شقيقته عايب السعيد بن رابح بحي القماس قسنطينة ، وفي إحدى الأمسيات وبينما كان علي جالسا أمام منزل ابن عمه، فإذا بدورية عسكرية فرنسية تمر بالقرب من المنزل، وفجأة تَوَقّفَ عساكر الدورية عَنِ السّيْرِ ، واقترب منه قائدهم وأمسكه من شعر ناصيته وصفعه على وجهه صفعة قوية بدون أي سبب ثم واصلت الدورية العسكرية طريقها .

تركت هذه الحادثة أثرا بالغا في نفسية علي و ظل صامتا كئيبا يفكر طوال الليل في طريقة ينتقم بها لنفسه من هذا الضابط اللئيم، حاول ابن عمه مرات عديدة كسر هذا الصمت و إخراجه من حالته النفسية السيئة لكن دون جدوى وبعد طول صمت سأل ابن عمه : « أين أجد المجاهدين ؟ »، وقبل سماع الإجابة أردف قائلا: «سأعود غدا إلى مسيف» .

كانت منطقة مسيف في تلك الفترة تشهد حراكا ثوريا بعد وصول أفواج الأوراس الأولى لجمع السلاح وحث سكان المنطقة على الالتحاق بصفوف الثورة. لم يتوان علي لحظة في الإنضمام لصفوف الثورة وكان من الأوائل الذين لبوا نداء الجهاد من منطقة مسيف. ففي خريف سنة 1955 ، غادر بلدته نحو مدينة قسنطينة و مِنْ ثَمّ التحق بمركز جيش التحرير بالمنطقة الثالثة من الولاية الأولى تحت إشراف الحسين بن الباقي قائد المنطقة الثالثة، وشارك معه في معركة تغاسر ببني فرح.

بعد هذه المعركة انتقل إلى الناحية الرابعة، المنطقة الأولى من الولاية الأولى أين التقى برفيق دربه وابن عرشه حسيني سعد المدعو سعد حملة وانضم إلى كتيبته وأسندت إليه قيادة فصيلة عسكرية مكونة من 35 جنديا .

كان علي حملة يمتلك مهارات قتالية عالية وقد أشاد رفقاؤه بشجاعته وإقدامه ، وذكر حاجي المسعود المدعو لبلاندي أحد افراد فصيلة علي حملة قائلا: «كان علي حملة يقوم بمعزل عن قيادة الجيش في تنفيذ عمليات قتالية ضد المصالح الفرنسية، وكانت أغلبها تكلل بالنجاح» ، وذكر رفقاء السلاح أن علي حملة شارك وقاد عدة معارك وعمليات ضد جيش العدو الفرنسي ومن أهمها:

أهم المعارك والكمائن التي شارك فيها

• معركة تغاسرا بجبل بني فرح

وقعت معركة تغاسرا بجبل بني فرح يوم 27 سبتمبر 1956 بقيادة الشهيد حسين عبد السلام و عبد الباقي بولحية .

• كمين قنطرة سقانة باتنة

في شهر سبتمبر 1957 ، نصب المجاهدون كمينا بالمكان المسمى قنطرة سقانة لقافلة عسكرية تتكون من 5 عربات وسيارة مصفحة قادمة من عين التوتة متوجهة نحو مدينة بريكة، وقد بلغ عدد المشاركين من المجاهدين15 جنديا بقيادة محمد الصالح بن عباس، بمساعدة حشاشنة التهامي ومسعود حاجي وعلي حملة وساعد بن الصوشي، حيث أصيبت السيارة الأولى في الكمين وأطلق النار على ركابها وخرب



الطريق، وكانت الخسائر تقدر بـ 15قتيلا وعدد مماثل من الجرحى في صفوف العدو ، أما بالنسبة للفصيلة، فقد عادت إلى قواعدها سالمة، و في اليوم الثاني، قام العدو بتطويق منطقة سقان بكاملها بحثا عن المجاهدين الذين قاموا بتنفيذ هذه العملية .

• كمين في الطريق الرابط بين امدوكال وبريكة (النبكة)

في شهر أكتوبر 1957 ، قامت فصيلة من المجاهدين بقيادة ساعد حملة وبمساعدة علي حملة بنصب كمين في الطريق الرابط بين امدوكال وبريكة وبالضبط في المكان المسمى النبكة، للقافلة العسكرية التي جاءت من معركة عبد الرحمان عزين القسمة (4)، وكانت متوجهة نحو مدينة امدوكال ، حيث تم إطلاق الرصاص على القافلة ودام ذلك ساعة كاملة. كانت الخسائر في القوات الإستعمارية تقدر بـ 30 قتيلا وعدد مماثل من الجرحى ، بينما استشهد ثلاثة أبطال من المجاهدين وجرح المجاهد صالح بن القايد .

• كمين شراف الحلفة باتنة

في آخر شهر ديسمبر1957، نصب جيش التحرير كمينا بالمكان المسمى شراف الحلفة بقيادة ساعد حملة وبشير خمري، أما قوات العدو الفرنسي فتقدر بـ 30 شاحنة قادمة من بريكة متوجهة إلى عين توتة ، كما استعملت في هذه المعركة الطائرات المقنبلة والكشفية، ثم تعززت هذه القوات برجال الدرك من عين توتة، واستمرت المعركة إلى غاية منتصف الليل. كانت خسائر العدو تقدر بـ 30 جنديا قتيلا و10 جرحى، أما في ميدان الشرف، فقد استشهد لونس العربي المدعو المدوكالي وعلي الباتني وجرح 10مجاهدين.

• كمين بن مصلين

وقع كمين بن مصلين، القسمة 01، الناحية 04 ، عين توتة بتاريخ 1958على الساعة 10 صباحا، ودام حوالي نصف ساعة. بلغ عدد المجاهدين 80 جنديا بقيادة عمر عمر بمساعدة مرزلقاد علي ، قجه محمد ، عمرات ، زعرات عمار و بوحلاس محمد. و قد استعمل المجاهدون في هذا الكمين سلاح الألغام، حيث تمثلت خسائر العدو في تدمير قطار و شاحنة الدرك الفرنسي.

• كمين السخون بالقنطرة ببسكرة

في 05 أوت 1958، قام المجاهدون بنصب كمين لشاحنة يملكها يهودي بالمكان المسمى السخون بالقنطرة، وتم إحراق الشاحنة وما فيها وهذا على الساعة الرابعة مساء .

• كمين بأكريطة بريش- أولاد سلطان بباتنة

وقع كمين باكريطة بريش أولاد سلطان، القسمة01، الناحية 04 بتاريخ 15 جويلية 1958على الساعة الواحدة صباحا ، وكان رد فعل العدو الفرنسي في نفس اليوم (بلغ عددهم حوالي 200 عسكريا) متمثلا في تعذيب السكان العزل و نهب وحرق المنازل.

• كمين لقريدات

وقع هذا الكمين بين مقهى لقريدات وسقانة، القسمة 4، الناحية 2، في شهر جويلية 1958 أثناء عودة قافلة فرنسية من معركة جبل بوطالب على الساعة 8 ليلا ،واستغرق الكمين ساعة كاملة ، وكان عدد المجاهدين المشاركين تحت قيادة ساعد حملة 70 جنديا بمساعدة مزيان، علي حملة و التهامي حشاشنة. أما الأسلحة المستعملة فكانت رشاش عيار 30 ، و3 من نوع 24 ، وأسلحة أخرى متنوعة، أما عدد قوات العدو فكانت 300 جنديا مدعمين بالدبابات . كانت خسائر القوات الفرنسية كبيرة تجاوزت 70 قتيلا و20 جريحا.،

الملازم علي حملة يتولى مسؤولية الإشراف على مركز الاتصال والعبور بالقطاطشة / المسيلة

تدرج علي حملة في سلم الرتب العسكرية، إلى أن صار ملازما أول مسؤول عسكري للناحية الرابعة المنطقة الأولى، الولاية الأولى، وعُين على رأس كتيبة قوامها 130 جنديا مجهزة تجهيزا جيدا ، وانتقل على رأس هذه الكتيبة أواخر عام 1958، للإشراف على مركز الاتصال والعبور(قطوش الطاهر) بقرية القطاطشة بين سنتي 1958 و 1959، حيث كان دور هذا المركز هو الاتصال والربط ما بين مناطق الولايات التاريخية الستة واتخاذ القرارات بالتنسيق مع قادة وضباط هذه المناطق، كما كان مركزا للتموين .

معركة جبل قديل المحطة الأخيرة في مسيرة كفاح الملازم علي حملة

يقع جبل قديل في بمنطقة أولاد تبان بولاية سطيف .

الكتائب المشاركة في هذه المعركة :

أولا / كتيبة بقيادة علي حملة (شهيد) تابعة للناحية 04 – المنطقة 01 – الولاية 01 .

ثانيا / كتيبة بقيادة أحمد علاوي (شهيد) تابعة للناحية 03 – المنطقة 01 – الولاية 01 .



ثالثا/ كتيبة بقيادة الضابط الأول آيت الطاهر عميروش (شهيد) – تابعة للولاية 03 .

رابعا / دورية للولاية 04 بقيادة الضابط الأول سي محمد كانت في مهمة لجلب الأسلحة من الحدود الشرقية .

نتائج المعركة

خسائر العدو: قدرت بالمئات بين قتلى وجرحى من الجنود والضباط، وإسقاط 04 طائرات منها مروحيتان .

خسائر جيش التحرير الوطني :استشهاد حوالي 150شهيدا منهم: علي حملة ، آيت الطاهر عميروش و سي محمد ، وجرح حوالي 20 مجاهدا وأسر البعض منهم جربوع الطاهر.

القصة الكاملة لاستشهاد علي حملة

كانت معركة جبل قديل واحدة من أشد المعارك التي عرفتها الولاية الأولى ، حقق فيها المجاهدون نصرا عظيما و كانت المحطة الأخيرة في رحلة كفاح مكللة بالنجاح و ختامها شهادة نصرة لوطنه ، وقد وردت الكثير من الشهادات تصف اللحظات الأخيرة من مسيرة هذا البطل، وفي هذا السياق ذكر المجاهد شبيرة لخضر قائلا:

« في صيف سنة 1959، التقيت العريف الإخباري مباركي الحملاوي بئر القلالية، مسيف ، وحدثني عن القائد علي حملة حيث قال : قام العدو طيلة 3 أيام بشن هجوم واسع وكبير على مركز جيش التحرير بجبل قديل مستخدما آلياته العسكرية المختلفة مدعوما بالحلف الأطلسي ، وقد ضرب علينا حصارا مشددا و أدى ذلك إلى نفاذ كل المئونة التي بحوزتنا من أكل وشرب، حتى اضطررنا إلى أكل نبات العرعار لنسد به جوعنا، ورغم ذلك، فإن كتائب جيش التحرير قامت بصد هذا الهجوم بكل شجاعة وإقدام، و إستمرت المعركة متواصلة، ومن بين هذا الكتائب المشاركة : كتيبة الملازم علي حملة.

وفي لقاء تم بتاريخ 06جانفي2016 مع المجاهدين السعيد عبود وعبد القادر قطوش ، وطبقا لشهادة المجاهد عمر عبود نقلها الأستاذ قطوش أدريس، فإن كتيبة الناحية الرابعة – المنطقة الأولى بالولاية الأولى، كانت مجهزة تجهيزا قويا وقوامها 130مجاهدا بقيادة الملازم علي حملة حينما وصلت لقرية لقطاطشة قادمة من تونس محملة بالأسلحة والذخيرة لتسليمها لدورية من الولاية الرابعة.



رفقاء الشهيد من اليمين المسعود حاجي، قيلان عمار وفورار الطاهر

وجدت كتائب جيش التحرير في اشتباك عنيف مع قوات جيش العدو الفرنسي مدعوما بالحلف الأطلسي بجبل قديل، فسارعت إلى فك الحصار المضروب عن تلك الكتائب، وتمكن الملازم سي علي حملة من إسقاط طائرتين من نوع الهليكوبتر، وبعد ثلاثة أيام من القتال المتواصل فَضّلَ القائد علي حملة الانسحاب رفقة أربعة من جنوده من بينهم كاتبه بعدما فقد كل عناصر كتيبته ولم ينجو منها سوى جندي واحد فقط ، وهذا حسبما ذكره عبد القادر قطوش طبقا لشهادة مجاهدي أولاد تبان: معاش محمد و زبيش عبد الحميد.

حاول الملازم علي حملة الانسحاب رفقة جنوده الأربعة ناحية جنوب مكان المعركة و الابتعاد عن ضغط قوات العدو، إلا أن طيران العدو قام بملاحقتهم وركز قصفه بشدة، فأصيب أحدهم واستشهد على الفور ، وحاول الأربعة الاختباء من نيران طيران العدو، إلا أن الطيران كشف مكان اختباء علي حملة وكان بالقرب من شجرة السدر بشعبة حنينة أسفل جبل عروة في الحدود مع بلدية أولاد تبان ، وقام بقنبلة المكان فاحترقت الشجرة بالكامل واستشهد علي حملة على بعد حوالي 3 كلم من ميدان المعركة ، أما كاتبه، فقد استشهد بنيران جنود العدو الذين تعقبوا خطى سي علي حملة وجنوده على بعد 50مترا من مكان استشهاد علي حملة، أما الاِثْنَان فقد تمكنا من النجاة بنفسيهما .

ويؤكد المجاهدان السعيد عبود وعمر عبود أنه بعد خمسة أيام من الحادثة، توجها نحو مكان الاستشهاد، فوجدا علي حملة ممدا على



السعيد عبود يروي لنا تفاصيل معركة جبل قديل بعين المكان

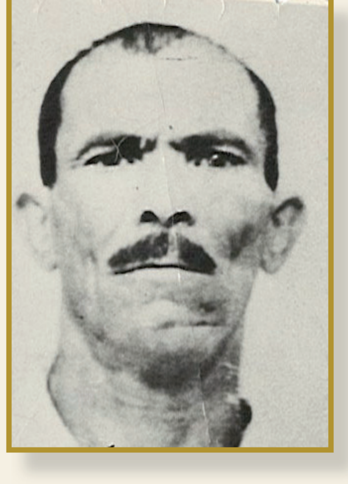


ظهره شهيدا و جثمانه لم يتحلل ولم تأكل الأرض جسده ولم يتغير رغم درجة حرارة الصيف المرتفعة ، بل أن رائحة عطرة أزكى من ريح المسك كانت تنبعث من جسده .

وذكر ذات المصدر قائلا : أننا قمنا بإبلاغ العقيد لخضر عبيد المدعو لخضر شليحي قائد الولاية الأولى أنذاك) والذي كان متواجدا بقرية القطاطشة في تلك الفترة بقصة استشهاد الملازم علي حملة، فأمرنا بدفن جثمانه وأوصى بعدم أخذ أي شيء من حاجياته ، فقمنا بجمع الأحجار وأحطنا بها جثته وقمنا بقلع بعض أغصان شجرة الدفلة وغطينا بها جسده ، وحين أتممنا دفنه قصدنا المكان الذي استشهد فيه كاتبه فوجدناه منكبا على وجهه ولاحظنا أن الذئب نهش جسده قليلا على مستوى الفخذ وقمنا بدفنه هو الآخر، وسبحان الله كانت جثته هو الآخر لم تتحلل ولم تتغير.

بعد أيام، عدنا لزيارة قبر الملازم علي حملة فوجدنا أن سيول الأمطار قد جرفت جثمانه عبر وادي بونصرون ولم نعثر عليه أبدا، وهنا سأل عمر عبود عن أهل وعرش الملازم علي حملة فأخبروه أنه من منطقة مسيف من عرش سيدي حملة، فأجهش بالبكاء وقال : أكاد أجزم أن هذه السيول قد جرفت جثمانه الطاهر نحو بلدته وعرشه ليدفن هناك.

2/ الشهيد شبيرة جغبال



من السبَّاقين الأوائل الذين لبوا نداء الجهاد وأحد الأسماء البارزة في العمل الثوري بمنطقة مسيف(المسيلة)، إنه الشهيد شبيرة جغبال بن أحمد بن شبيرة وابن مختاري خضرة المولود عام1910، بمكان يسمى المرمالة شمال بلدية مسيف. نشأ وترعرع في بيئة رعوية فلاحية، عُرف بقوته وصلابته في المواقف والشدائد و بحبه للصيد والفروسية ، تلقى تعليمه القرآني على يد الشيخ عيساوي من مدينة بوسعادة .

في ثلاثينات القرن العشرين، تم تجنيده إجباريا في صفوف الجيش الفرنسي في إحدى الثكنات العسكرية بمنطقة باتنة، وعاش في هذه الثكنة ظروفا صعبة رفقة أبناء وطنه الذين تم تجنيدهم إجباريا بسبب الممارسات القمعية والمهينة التي كانوا يتعرضون لها يوميا من طرف العساكر الفرنسيين والعملاء الخونة، فقد وقف بشجاعة في وجه أحد العملاء الخونة وسدد له ضربة قوية على مستوى الرأس كاد أن يلفظ أنفاسه على إثرها لولا تدخل العساكر الفرنسيين وإنقاذ هذا العميل، و بسب هذه الحادثة، قامت السلطات الفرنسية بمعاقبته وسجنه. وعند اندلاع الحرب العالمية الثانية، تمّ نقله إلى فرنسا وزُجّ به في صفوف جبهات القتال الأمامية، وبعدما وضعت الحرب أوزارها سنة 1945 وانقضاء مدة الخدمة الإجبارية، عاد إلى أرض الوطن ومارس النشاط الفلاحي والتجاري معا إلى غاية اندلاع الثورة التحريرية.

أهم أعماله أثناء الثورة التحريرية

عند اندلاع الثورة التحريرية، اتصل فوج من المجاهدين خريف عام 1955بقيادة ناصر أعمر المدعو(لعميري) بمنطقة مسيف بغية جمع السلاح وحث الناس على الالتحاق بصفوف الثورة، وكان جغبال شبيرة ينتظر هذه الفرصة منذ سنوات طويلة، فلم يتوان في الانضمام لهذا الفوج والاسهام في جمع السلاح .

وفي سنة 1956، أسندت له مهمة الإشراف على التدريبات العسكرية بمسقط رأسه مستغلا بذلك خبرته الميدانية التي كان قد اكتسبها أثناء أدائه الخدمة الإجبارية ومشاركته في الحرب العالمية الثانية ، ويُعد أول من أشرف على التدريبات العسكرية بمنطقة مسيف ، حيث قام بداية 1956 بإعداد مجموعة مكونة من 35 شابا قادرة على حمل السلاح بمكان يسمى ذراع لمونيس (شمال المنطقة) و تمّ تجنيد هذه المجموعة بجبل محارقة (مسيف) من طرف الشهيد مخلوف بن قسيم صيف 1956.



بعد تأسيس المجالس البلدية الستة من طرف القائد أحمد بن عبد الرزاق (سي الحواس) في اكتوبر 1956 بمكان يسمى شعبة القطارة بجبل محارقة ، عُين جغبال شبيرة مسؤولا للمسبلين بمنطقة مسيف، وعرفت فترة توليه هذه المسؤولية التحاق عدد كبير من أبناء المنطقة بالثورة التحريرية .

وفي سنة 1957، سلم مهامه كمسؤول المسبلين إلى الشهيد شبلي العياشي، إلا أنه واصل مهامه النضالية على نفس الوتيرة، حيث كان يقوم باستلام التبرعات والهبات من طرف سكان المنطقة بالتنسيق بشكل دائم مع المجلس البلدي الذي يشرف عليه العابد خلفة ، وكان يستعمل محله التجاري لتدريس القرآن الكريم لأبناء المنطقة، بينما جعل بيته مركزا لعقد الاجتماعات وعلاج المجاهدين الجرحى والمصابين أثناء المعارك تحت إشراف محمد القبايلي.

ظروف الاعتقال والاستشهاد

كانت منطقة مسيف أيام الثورة التحريرية منطقة آمنة ومحررة تماما من الوجود الفرنسي و الخونة، بفضل صمود المجاهدين و إخلاص أبناء المنطقة ودعمهم المنقطع النظير للثورة ، حيث كانت تمثل قاعدة مهمة في مجال التموين والصحة .

وقد شهدت المنطقة معارك ضارية بجبل محارقة الشهير تكبد فيها العدو هزائم نكراء، على هذا الأساس، قررت السلطات الفرنسية إقامة المصالح الإدارية المختصة (صاص) بالمنطقة بتاريخ 14نوفمبر 1960ممثلة في الفيلق الثاني عشر لصيادي إفريقيا، بغية فصل الشعب عن جيشه وخنق الثورة والحد من نشاط المجاهدين بالمنطقة .

وقد قامت هذه المصالح المشؤومة بإنشاء ثلاثة محتشدات (الخربة ببئر القلالية، والضاحية الشمالية ببئر القلالية، وبئر العربي، وإعداد مراكز للتعذيب والاستنطاق والتنكيل والتقتيل، واستمرت هذه المصالح في إرهاب الأبرياء العزل إلى غاية 05 أوت 1961.

كان جغبال شبيرة من الناشطين الفاعلين في دعم الثورة، لذا كان هدفا مباشرا للعدو الفرنسي الذي قرر إلقاء القبض عليه، حيث أقدمت مجموعة من العساكر شتاء 1961مدعمة بالعملاء على تطويق بيته ليلا من كل الاتجاهات، واستمر ذلك لغاية الفجر . وعند خروج جغبال شبيرة من بيته وجد الفرنسيين والعملاء في انتظاره، فعاد إلى الداخل وأخبر زوجته بالأمر وأنه سيتم القبض عليه لا محالة ، ثم نظر إلى أطفاله الخمسة وهم نيام النظرة الأخيرة وخرج من البيت رفقة نجله الأكبر زواوي البالغ من العمر 17 سنة، و تقدم منه أحد العملاء الخونة قائلا : « جئنا نحملك رسالة من السلطات الفرنسية»، فرد عليه جغبال ردا حازما: «كف عن الكذب أيها العميل الخائن، بل قل جئتم للقبض علي كما فعلتم مع رفاقي الأخرين»، ثم التفت إلى نجله وأعطاه خاتم زواجه وساعة جيب ومبلغا من المال وأوصاه قائلا : «**كن رجلا يابني وأخبر والدتك أني لن أعود إليكم مرة أخرى**».

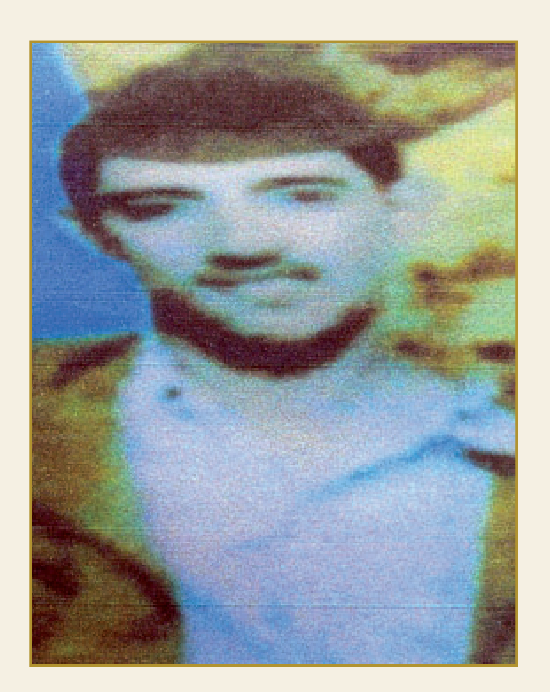

السيد زواوي شبيرة امام مسكن عائلته أين تمّ القاء القبض على والده الشهيد شبيرة جغبال

ثم سيق نحو مركز التعذيب (الميلود بوعافية) ببئر القلالية (مسيف)،وقام جلادو فرنسا بتسليط أشد أنواع التعذيب عليه ولما فشلوا في نيل مبتغاهم، زُج به في زنانة تحت الأرض رفقة سجين آخر يدعى عبد الحفيظ الحسين الذي ذكر في شهادته ما يلي:

« أحضروا جغبال شبيرة إلى الزنزانة ، كان مرهق القوى وآثار التعذيب بادية عليه حتى إنه كان لا يقوى على النهوض، ومن جراء التعذيب الذي لاقيته من طرف الفرنسيين وعملائهم خلدت إلى النوم ، لكن جغبال شبيرة ظل مستيقظا وتمكن من سماع الحوار الذي دار بين الضابط وجنوده، ثم اقترب مني وأيقظني في هدوء وقال لي:أنصت إليّ جيدا،منذ قليل كان الضابط وجنوده بالقرب من الزنزانة وكان هذا الضابط يتحدث عنا نحن الاثنين ،فأما أنا فسيعدمونني هذه الليلة، أما أنت فستظل معتقلا في هذه الزنزانة ، وأوصيك بالثبات والصبر و إياك أن تبوح له بشئ حتى ولو كانت حياتك هي الثمن . ويواصل الحسين شهادته قائلا: و بعد هذا الحوار خلدت إلى النوم، ولما استيقظت لم أجد سي جغبال فأدركت أنه تم إعدامه .

وطبقا للشهادات الحية، فإن شبيرة جغبال قد تم إعدامه فجرا سنة 1961رميا بالرصاص رفقة صديقه لمونسب و شلالق بن الطيب بمكان يسمى الدور القبلي جنوب بئر القلالية (مسيف). وبعد تنفيذ حكم الإعدام الجائر، عاد العساكر الفرنسيين والخونة إلى بيت الشهيد جغبال شبيرة لاستنطاق زوجته حدة مختاري دون رحمة ولا شفقة وسط ذهول وخوف وصراخ أطفالها الستة ، وقد تكررت هذه الممارسات بشكل يومي حتى فارقت روحها الحياة بعد شهر ونصف من استشهاد زوجها مخلفة وراءها أبناءها الستة : ثلاثة ذكور (زواوي ، منصور وزيان) وثلاث إناث (فيالة،مرزاقة و خضرة).





الشهيد محمد الطاهر قدوري

بقلم/ الأستاذ جمال الدين ميهوبي
شهادة/ المجاهد السعيد جعلال

بعد سلسلة من المقالات التي نشرتها تباعا بالصحف الوطنية عن بعض شهداء ومجاهدي الثورة التحريرية ، ها أن اليوم أسجل في هذه العجالة بعض ما أعرف عن البطل الشهيد محمد الطاهر قدوري المولود في 03 فيفري 1932 بقرية قديلة، بلدية جمورة، ولاية بسكرة.

نشأ الشهيد في أسرة عريقة ومحافظة تمتاز بالعلم والأخلاق الرفيعة والتواضع وحب الوطن ، حيث كان والده علي بن لخضر قدوري من العلماء الأجلاء الذين قدموا للأمة الكثير من الأعمال الجليلة المتمثلة في نشر العلم وغرس الروح الوطنية في نفوس أبناء الجزائر، باعتباره أحد تلامذة رائد النهضة الجزائرية عبد الحميد ابن باديس الذي أخذ عنه العلم الصحيح و الوطنية الصادقة، مما جعله يعتني بتربية أولاده تربية صالحة ويدفعهم إلى طلب العلم بعد حفظهم للقرآن الكريم عن ظهر قلب، شعورا منه بأهمية الدور الريادي الذي سيضطلع به الرجل المثقف نحو مجتمعه و وطنه .

ولذلك، فإن ابنه الشهيد محمد الطاهر قدوري حفظ القرآن الكريم على يد والده المذكور في سنة 1952 وتعلم عنه بعض المبادئ الأولية، قبل أن يلتحق بالمعهد الباديسي بقسنطينة ليواصل دراسته على يد العديد من المشايخ و العلماء المشهود لهم بالكفاءة العلمية والإخلاص للدين والوطن ، وقد استمرت دراسته بالمعهد مدة أربع سنوات.

التحق بصفوف جيش التحرير الوطني كمسؤول على مستوى القسمات والنواحي بالولاية الأولى التاريخية، وقد أثبت من خلال تواجده في جيش التحرير الوطني وفي موقع المسؤولية قدراته وكفاءته في العمل النضالي والتسيير المحكم .

تولى الشهيد في البداية، مهمة كاتب المنطقة الثالثة بالولاية الأولى، ثم كاتب للإعلام و الأخبار بالمنطقة الأولى ، ملازم أول إخباري بناحية عين التوتة ، ضابط أول إخباري و ضابط بالمنطقة الثانية (بريكة)، إلى جانب مشاركته في العديد من المعارك ضد قوات الاستعمار الفرنسي إلى أن استشهد في معركة غير متكافئة بقرية الزيتون (القشايش) بلدية مقرة في 04 ماي1961 رفقة الشهيد محمد الأخضر الشاذلي ، هذه المعركة حضرها المجاهد الأخضر عاشوري الذي نجا من الموت بأعجوبة وهو الآن حي يرزق .

وللتذكير، فإن الشهيد محمد الطاهر قدوري هو شقيق المرحوم الهاشمي قدوري الذي كان سفيرا للجزائر في عدة دول عربية (العراق- الأردن- الإمارات العربية و أخيرا مصر)، و هو أيضا من خريجي الجامعة السورية، وكان عضوا بارزا في اتحاد الطلبة الجزائريين رفقة الأستاذ محمد مهري وعبد القادر يحياوي وأحمد يحياوي وغيرهم من أبناء الوطن الذين تابعوا دراستهم بالخارج تحت إشراف الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية .

أرسل الشهيد من طرف قيادة الجيش إلى المناطق الصحراوية للقيام بتوعية الجماهير وتجنيد الشباب للكفاح المسلح، حتى تعم الثورة كل مناطق الوطن الجزائري ، وقد ساعده للقيام بهذه المهمة الضباط الذين تعرف عليهم في بداية التحاقه بالثورة منهم السعيد بن الطاهر عوفي ، علي بن عودة المدعو الطيب، علي برباش، الطاهر أوشن، محمد الصالح بن عباس، محمد حجار،عبد الحميد بورق وغيرهم من قادة جيش التحرير الوطني .



تصحيح و تعقيب

أنا الملازم الثاني علي مهيري قائد معركة الميمونة ، وبعد إطلاعي على المقال المنشور بمجلة أول نوفمبر العدد 187 الصادر خلال شهر جويلية 2019، بقلم الدكتور عبد الحميد عباسي حول الشهيد البطل الرويني السعدي (صفحة 60 . 61)، يسعدني أن أصحح بعض المعلومات الواردة في المقال بحكم أني أحد الفاعلين في المعركة المذكورة كغيري من المجاهدين الذين لا زالوا على قيد الحياة، مثل الرائد عمر صخري ، الملازم خالد جباري والرائد عمر تركي .

ذكر الدكتور أن من ساعد على فرار الخمسة هو المدعو بن صوشة عبد القادر وقدم لهم ألبسة مدنية يتنكرون ويتخفون بها ، حتى اتصل بهم الشهيد مسعودي علي بن عبد الله وربط الاتصال بهم مع جيش التحرير بمنطقة النسنيسة .

والحقيقة، هي أن من اتصل بهؤلاء الفارين هو مسؤول المخابرات في الناحية الشهيد جموعي بن أحمد بن ساعد زميح ، وهو من أولاد رابح ، وقد أمرني شخصيا القائد الحسين بن عبد الباقي رحمه الله المدعو الحسين بولحية باستقبالهم والقيام بشأنهم ، فاستقبلت أربعة منهم وهم : (الرويني السعدي ، عبد القادر ذبيح ، أحمد عسوس و امحيميدة) في منطقة مزيزو، ثم توجهنا إلى منطقة لواويز. أما سليمان سليماني المدعو سليمان لكحل ، فإنه لما فر من ثكنة وادي الشعير، تاه في براري المنطقة حتى وصل ناحية بوفرجون أين أحضره إلينا المسبلون لينظم إلى من سبقه ..

كل هؤلاء الفارين في الجيش الفرنسي برتبة جندي ، إلا الرويني السعدي كان برتبة كابران .

وقعت معركة الزرقة يوم الاثنين 04 فيفري 1957 ، وليس يوم 5 كما ورد في المقال ، وقد استشهد من فرقتي في هذه المعركة خمسة جنود وجرح اثنان، ولم يحضرها الشهيد الرويني السعدي لأنه كان متواجدا بجبل النسنيسة بعيدا عن جبل الزرقة، وقد التقيته في اليوم الموالي بجبل مساعد حيث أخبرني أنه كان قادما لمساعدتنا غير أن المعركة قد انتهت قبل وصوله .

وقعت معركة الميمونة يوم 08 ماي 1957 وليس 08 أفريل كما ذكر في المقال، ولم يكن الرويني السعدي مسؤولا في المنطقة حينها، فبعد اجتماع بوزكرة بعد مؤتمر الصومام أوجدت المنطقة الثالثة وفيها ناحيتين اثنتين : الثانية والثالثة .

ـ الناحية الثانية : تولى مسؤوليتها نور الدين مناني ، وفيها كل من: محمد السبع ملازم أول عسكري، علي ماضي ملازم أول سياسي و عبد الحميد خباش ملازم أول إخباري (مخابرات) بمساعدة عمر صخري، محمود بن البداري و حفناوي علوي .

ـ الناحية الثالثة : (بوسعادة) مسؤولها علي بن المسعود، وفيها كل من : مخلوف بن قسيم ملازم أول عسكري، محمد شعباني ملازم أول سياسي و حشاشي أحمد ملازم أول إخباري (مخابرات)، وبمساعدة علي مهيري ، محمد روينة المدعو قنتار و عبد القادر الذبيح.

فلا وجود للرويني السعدي في تنظيمات المنطقة كلها ، وإنما منحه العقيد الحواس رتبة مساعد دون أن يعين له مكانا ، ودون أن تكون له رتبة تنظيمية داخل هياكل الولاية .

الشهيد الرويني السعدي كلفه القائد سعيد بن شايب كنائب العقيد الحواس الذي كان في تونس، بمهمة إلى الصحراء (منيعة) لجمع المال والسلاح ، ولما عَلِمْتُ بأمر العملية العسكرية التي تريد القيادة الفرنسية القيام بها عن طريق رسالة وردتني من طرف المناضل علي سرقين (لا يزال على قيد الحياة)، وضعت خطة للمعركة وطلبت الإذن من السعيد بن شايب والمشورة ممن كان معي، ومنهم الرويني السعدي المتواجد بقلب العرعار مع فرقته المكونة من ثلاثة عشرجنديا، قبالة جبل الميمونة أين تمركزنا واخترنا مكان المعركة ، ومنها بدأنا فصولها تحت إمرتي ، وتنفيذا لخطتي ، استدعيته فجاءني مع كاتبه لمجد المسعود وعرضت عليه ما تصورته فوافقني الرأي وقال لي عبارة لا تزال تتردد في أذني إلى الآن : (والله قَنَعْطوا فرانسا طريحة). وشاء القدر أن تقصفه طائرة العدو عن بعد بأحد الكهوف بقلب العرعار دون أن يطلق طلقة واحدة لبعد جنود العدو عنه ، وأن أصل مهمته الذهاب إلى الصحراء ، ولم يكن له مع فرقته من الأسلحة سوى أسلحة خفيفة ، لأن مهمتهم لم تكن تتطلب حمل أسلحة ثقيلة ، وهذا خلافا لما ورد بالمقال بأن صاروخا أصابه وهو (واقف و رشاشه بيده يكبر ويطلق النار).



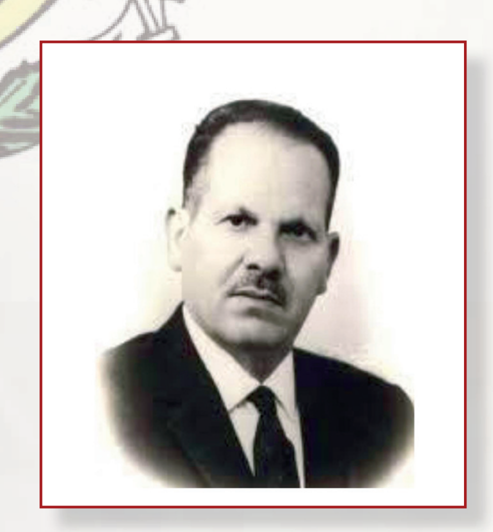
الإتحاد العام للعمال الجزائريين إرهاصات ونتائج

رائدا النضال النقابي
الحاج علي عبد القادر و الشهيد عيسات إيدير

من إعداد / الأستاذ الدكتور بشير فايد
أستاذ التاريخ الحديث و المعاصر / جامعة محمد لمين دباغين سطيف2

لا يزال الكثير من الغبار، يغطي المسيرة النضالية للعديد من المناضلين النقابيين الجزائريين، قبل و أثناء الثورة التحريرية، حيث أن المهتم بالموضوع، يصطدم بقلة الدراسات و الأبحاث و حتى المؤلفات العامة عن شخصيات مثل الحاج علي عبد القادر، رائد النضال النقابي المغاربي، و المؤسس الحقيقي لنجم شمال إفريقيا، أو عيسات إيدير و أحمد غرمول و بوعلام و رشيد بورويبة ورابح جرمان...و غيرهم، ممن تركوا بصماتهم في الدفاع عن مصالح العمال الجزائريين، و في القضية الوطنية الجزائرية بطرق و أشكال شتى، فرحلوا دون أن يجدوا من يخلد ذكراهم بصورة توازي ما قدموه من تضحيات لوطنهم و أمتهم.

1/ الحاج علي عبد القادر



ولد علي عبد القادر الحاج، في يوم 23 ديسمبر 1883م، بسيدي سعادة بالقرب من غليزان، التابعة لعمالة وهران غرب الجزائر، تجنس بالجنسية الفرنسية و تزوج بفرنسية، هاجر إلى فرنسا قبل اندلاع الحرب العالمية الأول و مارس النشاط التجاري إلى غاية سنة 1914م، حيث جند في الجيش الفرنسي و أصيب بجروح اضطرته للبقاء في المستشفى للعلاج إلى أن وضعت الحرب أوزارها، فعاد بعدها إلى باريس و انخرط في صفوف الفدرالية النقابية لمنطقة السابة. و في سنة 1920م، انضم إلى الحزب الشيوعي الفرنسي و أضحى عضوا في خليته الخامسة، احتك أثناءها بالعمال و اتصل بالشركات الصناعية، و وقع تحت تأثير الدعاية الثورية القوية آنذاك فاقتحم غمار النشاط السياسي و أقام وسط تجمعات العمال المهاجرين.

في سنة 1921م، قرر التخلي عن عمله كتاجر متجول، و فتح محلا لبيع الأدوات الحديدية لتحسين وضعيته المادية و الاجتماعية المزرية، و في المقابل، اهتم بالكتابة في الصحف و منها جريدة الوحدة الكولونيالية الناطقة باسم الحزب الشيوعي الفرنسي، و المنصبة اهتماماتها بالدرجة الأولى على قضية المهاجرين و القضايا البارزة على الساحتين الجزائرية و الفرنسية، و قد كان أول جزائري يظهر فيها اسمه. كما كتب في جريدة "لو بارية" باسم مستعار هو الحاج بيكو، انتقد فيها النظام الخاص المطبق في الجزائر، و طريقة التمثيل النيابي في الجزائر التي فصلت بين الجزائريين و المستوطنين الفرنسيين، و حتى الأمير خالد أخذ نصيبه من انتقادات الحاج علي عبد القادر، حيث وصفه بالزعيم المغرور، لكنه استدرك الأمر بعد سنتين من ذلك و اظهر تعاطفا معه و وقف إلى جانبه عقب إهانته من قبل الجيش الفرنسي، مخالفا بذلك موقف الحزب الشيوعي الفرنسي المنخرط فيه.

بفعل ما أظهره الحاج علي عبد القادر من قدرة و كفاءة و حيوية، فقد أصبح في منظور الحزب الشيوعي الفرنسي، من العناصر النشطة و الفعالة، ما مكنه من بلوغ مكانة مهمة في منطقة نهر السين بصفته عضوا مرشحا من المستعمرات، فاتحا الطريق أمام زملائه المناضلين الجزائريين لولوج الحياة السياسية و النقابية و الحزبية في فرنسا، كل ذلك دفع بالأمير خالد إلى الثناء عليه في مقال نشره في جريدة Le Paria من ناحية، و بالمبادرة بالتعاون مع الحزب الشيوعي الفرنسي بداية من منتصف شهر جويلية 1924م من ناحية أخرى.



le Paria

Organe des Peuples opprimés des Colonies

Vive Pham-Boï-Chau!

Le travail forcé pour les Indigènes

Le Radical-Socialiste Violette à l'œuvre

تعرف عليه مصالي الحاج لأول مرة في بباريس، في شهر ماي 1924م، أثناء الحملة الانتخابية الخاصة بالانتخابات التشريعية التي جرت في تلك الفترة، و في ذلك قال: **"ففي يوم من الأيام و عند خروجي من العمل، توقفت أمام ملصقات جدارية و لوحات إعلانية لقراءة تواريخ الاجتماعات الانتخابية و أسماء الخطباء و انتماءهم السياسي، و فجأة رأيت اسما عربيا في القائمة (الحاج علي عبد القادر) كان متقدما للانتخابات كمترشح شيوعي فرنسي. كنت مندهشا و مسرورا، لذلك ذهبت إلى الاجتماع الذي أقامه في مدرسة بساحة لارينيون قرب المعمل الذي اشتغل فيه، فسمعته يعرض البرنامج السياسي لحزبه، و عندما كنت أستمع إليه، كنت مغمورا بالأنفة و السرور الكبيرين،فقد صفقت عليه كثيرا، و في نهاية التجمع اقتربت منه و سلمت عليه بالعربية و هنأته على تدخله الذي ندد فيه بالظلم و بقانون الأهالي. تبادلنا بعض الكلمات و بعض التمنيات ثم افترقنا بعد أن اتفقنا على تاريخ موعد فيما بعد"** .

و يضيف مصالي الحاج، أنه التقى الحاج علي عبد القادر ثلاثة أسابيع بعد الانتخابات التشريعية في بيت هذا الأخير، و مما تتحدث عنه بشكل خاص، أهمية الاتحاد السوفياتي و دوره في تحرير الشعوب المستعمرة، حيث قال لي:**"يجب أن ينخرط المغرب العربي في الدولية الثالثة، فهي لوحة النجاة الوحيدة التي نملكها للتخلص من الإمبريالية"** .

و قد استخلص مصالي الحاج من هذا اللقاء، أن محدثه جد متأثر بالإيديولوجية الشيوعية التي كان يستخدمها بمهارة كبيرة، مع اتصافه بالذكاء و التهذيب و حب الحياة، علاوة على أن عروبته و عقيدته الإسلامية لم تتأثرا بالرغم من إقامته الطويلة في فرنسا و انخراطه في الحزب الشيوعي الفرنسي.

و يخبرنا مصالي الحاج، أن الحاج علي عبد القادر كان ممن حضروا محاضرة الأمير خالد في باريس يوم 12 جويلية 1924م ، تحت عنوان:"وضعية المسلمين في الجزائر"، و قد ازدادت لقاءاته بالحاج مع مرور الوقت الذي كان يكلمه بصورة خاصة عن لينين و عن مكانته و ثقافته، كما كان يشرح له أهمية الأممية الثالثة و الكتب الخاصة بالإيديولوجية التي يجب الاطلاع عليها، فاكتشف مصالي من خلال ذلك أن الحاج علي يضطلع بدور هام داخل الحزب الشيوعي الفرنسي، و في إحدى اللقاءات نهاية سنة 1924م، سأله الحاج علي أسئلة عديدة و طلب منه بعض المعلومات حول حرب الريف، و عن التصور الذي تكوّن عند التلمسانيين عن الحزب الشيوعي الفرنسي، و استمرت اللقاءات بين الرجلين والتي استنتج منها مصالي أن صديقه مهتم به كثيرا، و لاحظ أنه لا يرى الأشياء كما يراها صديقه الذي كان يبنى تقديره للأمور و تحليله للأحداث و أحكامه على أي شيء، انطلاقا من شيوعيته و ماركسيته فحسب، و هو شيء جديد بالنسبة لمصالي لم يكن يعرفه من قبل، أمر جعله يشعر بالنقص أمام صديقه و من كان مقربا منه من الجزائريين الشغوفين باللنينية و كبار الماركسيين الروس و الألمان و الفرنسيين.

و في السياق ذاته، يعلمنا مصالي الحاج أنه بعد خطاب له ألقاه في اجتماع للعمال المغاربيين في ربيع 1925م بدار النقابات، دعاه الحاج علي إلى مزرعته في منطقة برونواي، لتبادل الأفكار حول الاجتماع و للحديث عن ذهابه القريب إلى تلمسان، حيث هنأه على تدخله، مقدما له ملاحظات تتمثل في أن خطابه كان ميالا نوعا ما إلى الدين و إلى ماضي الإمبراطورية العربية، مشددا على ضرورة الإكثار من القراءة للمزيد من التعمق في القضايا، و الحضور إلى الاجتماعات العمومية للحزب و الحركات السياسية الأخرى لتمتين الانتماء و زيادة المعارف، مع التحدث و إثارة الأحاديث و الاستماع للآخرين أيضا، و بعد أشهر قليلة، انخرط مصالي في صفوف الحزب الشيوعي الفرنسي بصفة محب بتوجيه من الحاج علي.

و في شهر فيفري 1925م، تحول الحاج علي عبد القادر إلى التدريس في مدرسة الحزب الشيوعي، فكان مصالي الحاج ممن درس عنده من الجزائريين، و قد شارك في النقاش الذي سبق إنشاء نجم شمال إفريقيا، و قد ظهر تأثيره الواضح على مصالي الحاج باعتراف هذا الأخير، و في نهاية السنة، سافر إلى موسكو بعد أن طلب من مصالي الحاج تعويضه في دكانه للخردوات و الأدوات الحديدية، بغية الاتصال مع السوفيات



لتدارس المشاكل الخاصة بالشعوب المضطهدة ، حيث أدلى بتصريح صحفي تضمن توقعاته باندلاع ثورة تجتاح أوربا و البلاد المستعمرة .

و قد اعتبر مصالي بأن: **"السفر إلى موسكو كان له مفعوله الخاص في عيون المناضلين و رؤسائهم، فالحاج علي بمجرد رجوعه إلى باريس، أفهمنا من خلال حديثه أنه كان منبهرا بما رأى كذلك من محادثاته مع رؤساء روسيا السوفيتية، كل شيء كان جديدا و كل شيء كان كاملا و لا شيء يستحق الملاحظة، و أقل من ذلك الانتقاد. لقد بدا لنا الحاج علي و كأنه حاج عاد من البقاع المقدسة و في جيبه الحجر الفلسفي-الحجر الذي له القدرة على تحويل المعادن العادية إلى ذهب" .**

و منذ عودته، بذل الحاج علي جهودا معتبرة رفقة مجموعة من أصدقائه، من أمثال شبيلة و مصالي الحاج و سي الجيلالي، توجت بإنشاء منظمة شمال أفريقيا في ربيع 1926م التي ترأس فيها مكتب المجلس المركزي و أمانة المالية، و في الوقت نفسه قام بتعيين التونسي الشاذلي خيرالله رئيسا لها .

كان الحاج علي عبد القادر، من الكتاب الصحفيين البارزين في جريدة الإقدام، حيث كتب مجموعة من المقالات بأسماء مستعارة نذكر منها:علي، علي بابا، علي الجزائري، أحمد علي حماد، و بفضله تكون عدد لا بأس به من الصحفيين في الجريدة، كما ساهم في التعريف بالنجم في المنطقة الباريسية بين جويلية و أوت 1926م، و في يوم 07 فيفري 1927م، سافر إلى بروكسل عاصمة بلجيكا، بمعية مصالي الحاج و الشاذلي خير الله، للمشاركة في المؤتمر المناهض للإمبريالية باسم نجم شمال أفريقيا، و قد توجت أشغال المؤتمر، بإصدار قرار نص على ضرورة رفع الوصاية عن الشعوب المستعمرة، و هو ما كان ينسجم مع المطالب السياسية للنجم المتمثلة في : **استقلال الجزائر، إنشاء جيش جزائري و برلمان جزائري منتخب بالاقتراع العام، تأميم الأملاك الكبيرة و استرجاع الأراضي المصادرة، الاعتراف بحق الجزائريين في إنشاء النقابات و تعديل القوانين الاجتماعية**، و هو ما دفع بالحزب الشيوعي الفرنسي لممارسة ضغوطات كبيرة على النجم و منها قطع المساعدات المالية عنه، من أجل تعديل توجهه الجديد، فاضطر الحاج علي عبد القادر إلى مغادرته سنة 1928م، و رغم ابتعاده عن النجم إلا أنه ظل يحترمه رافضا طلبات العودة إليه و إلى الحزب الشيوعي من جديد.

و في سنة 1929م، أعلن بأن الحل يكمن في إيجاد برلمان جزائري(أهلي)كمرحلة أولى ممهدة لاستقلال الجزائر، ردا على صديقه مصالي الذي صرح في الوقت ذاته بكون أن الاستقلال هو الحل الوحيد لمشكل الجزائر، و في سنة 1935 ظهر اسمه في قائمة اللجنة التي وقفت أمام البرلمان الفرنسي لعرض المطالب الإصلاحية للجزائريين، و في سنة 1936م التقى لآخر مرة مع مصالي في إطار العمل السياسي و الوطني المشترك، لتنقطع أخباره إلى غاية وفاته بداية الخمسينات.

2/ عيسات إيدير



ولد المناضل النقابي و الشهيد عيسات إيدير سنة 1919م بمنطقة القبائل، في كنف أسرة فلاحية ، تلقى تعليمه الابتدائي بمسقط رأسه، ثم بدار المعلمين ببوزريعة، حول بعدها إلى الثانوية الفرنسية بتيزي وزو، حيث نال شهادة الدرجة الأولى، لكنه اضطر إلى ترك مقاعد الدراسة بسبب العجز المادي لعائلته، سافر إلى تونس حيث يقيم عمه بغرض متابعة الدراسة الجامعية بين 1935م و 1938م.

بدأ حياته المهنية في مصنع للطيران، أين صار رئيسا لمصلحة المراقبة الإدارية، ثم حول للعمل بالمغرب في نفس الميدان، و في هذه البيئة العمالية، انكشفت الميول النقابية لعيسات إيدير، و استعداده للدفاع عن المصالح المهنية للعمال الجزائريين، فقام زملاؤه العمال بانتخابه عضوا باللجنة التنفيذية لعمال القطاع الحكومي المنضوي تحت مظلة النقابات الشيوعية الفرنسية، و عند عودة إلى الجزائر، حاول إنشاء نقابة عمالية جزائرية، و هي الخطوة التي دفعت بالنقابات الفرنسية إلى منعه من تقلد مناصب المسؤولية.

انضم سنة 1943م إلى صفوف حزب الشعب الجزائري، ثم أصبح سنة 1944م عضوا في اللجنة التنفيذية لنقابة الكنفدرالية العامة للشغل لعمال الدولة، و في اللجنة المركزية لحركة الإنتصار للحريات الديمقراطية مكلفا بشؤون العمال، حيث تفرغ لهذه المهمة مدعما نشاطه بنشر المقالات الصحفية السياسية و الاجتماعية و النقابية في جريدة"الجزائر الحرة" .

اعتقلته الشرطة الفرنسية سنة 1951م بمعية عمال جزائريين آخرين في مقر عمله بالمصنع، ثم أطلق سراحه بعد عشرة أيام من الاعتقال، و في الفترة الممتدة من 1949م إلى 1954م، شغل منصبا بصندوق المنح العائلية في قطاع البناء و الأشغال العمومية، وجه في سنة 1953م نداءً



من أجل لجنة خاصة بالبطالين، تطوع لإلقاء الدروس مع المدرسين المركزيين خلال أزمة الحزب، ألقي عليه القبض عند اندلاع الثورة التحريرية، و مكث في السجن سنة كاملة، و بعد خروجه التحق بجبهة التحرير الوطني، و أصبح المسؤول الأول في نقابة الاتحاد العام للعمال الجزائريين المعلن عن تأسيسها في 24 فيفري 1956م.

تولى رئاسة أول فريق تحرير جريدة "العامل الجزائري" الصادر عددها الأول في 06 أفريل 1956م، إضافة إلى كل من: بوعلام بورويبة، عطا لله بن عيسى، علي يحي عبد المجيد، حسان بورويبة...الخ، و قد ركزت نشاطها على الحالة البائسة التي كان يعيشها العمال الجزائريون في شتى القطاعات و لا سيما الفلاحين: **"كاشفة الفوارق و الاختلالات الكبيرة بينهم و بين العمال الأوروبيين، أين في كل مرة تنتقد النقابات الفرنسية و تتهمها بالتميز العنصري في الوقت الذي حملت فيه مسؤولية تدهور أوضاع الطبقة العاملة الجزائرية للنظام الاستعماري الذي اعتبرت أن تغييره هو الحل الوحيد ليس لمشاكل الطبقة فقط و إنما لجميع المشاكل التي تعيشها الجزائر"، و في هذا المضمار، نشرت الجريدة في عددها الأول تصريحا لعيسات إيدير جاء فيه: "إن فريق الجريدة سيعمل لجعل هذه الأخيرة سلاحا حادا من أجل تحرير بلادنا...هذه الجريدة ستكون الناطق باسم الآمال الشرعية للطبقة العاملة و المعبر الوحيد عن مواقفها من المشكل الجزائري" .**

ألقي عليه القبض من جديد ليلة 23 و 22 ماي 1956م، لكونه يشكل خطرا على الأمن الخارجي لفرنسا، و ظل متنقلا بين سجون البرواقية و بوسوي و بربروس، و بالرغم من أن المحكمة العسكرية برأته من التهمة الموجهة إليه إلا أنه لم يطلق سراحه، و قد تم تحويله في 12 فيفري 1959م إلى المستشفى العسكري ببني مسوس بمدينة الجزائر، لتدهور حالته الصحية جراء التعذيب الرهيب الذي تعرض له على يد بيجار و مظلييه، فقد عذب بالكهرباء و الماء و الأنابيب...و غيرها، لكنه لم يبح بأي معلومة لجلاديه، و مما رواه بخصوص ذلك لرفيقه بوعلام بورويبة الذي التقاه في أوت 1957م: **"لا يمكنك أن تتصور الانطباع الذي تركه بيجار في نفسي، لقد عانيت في الاستنطاق، ملامح وجهه، برودة أعصابه، إنه جلاد حقيقي يداه تبثان الموت، تمتلك حق الحياة و الموت على رقاب آلاف الضحايا" .**

و لأن عيسات إيدير، كان شخصية ثورية من العيار الثقيل، فقد حاول المندوب العام بالجزائر بول دولوفرييه ، في إطار مساعيه لخلق قوة ثالثة داخل السجون و المعتقلات، الاتصال به من أجل إقناعه بالعمل معه دون جدوى، حيث وجد فيه رجلا صلبا ثابتا مؤمنا بقضيته لا يمكن أن تنتزع منه و لو قدرا ضئيلا من المعلومات، فما بالك بالتعاون مع العدو و خيانة الرفقاء و الوطن ، و هو ما أكده حاكم مقاطعة وهران سنة 1958م، الذي اعترف باستحالة استدراج عيسات إيدير أو افتكاك أي معلومة منه، و نصح بعدم إطلاق سراحه لأنه خطير و معادي لفرنسا .

و أثناء المحاكمة، رافع بكل شجاعة و صراحة عن كل العمال الجزائريين و الشعب الجزائري برمته، و مما قاله للقاضي: **"سيدي القاضي نحن نقابيون و لم نعتبر أنفسنا مطلقا خارجين عن القانون...نحن نطالب بالحق في الحياة، أن نكون بشرا بأتم معنى الكلمة و ليس كمًّا مهملا مهمشا في بلادنا، اليوم أمامكم السبب الوحيد الحقيقي لاتهامنا، هو إنشاء مركزية نقابية، لذلك فإن محاكمتنا في الحقيقة محاكمة للنقابة العمالية التي تعرض مبادئها للاتهام أمام هذه المحكمة...إن العمل النقابي للعمال الجزائريين هو نضال من أجل الكرامة...إن العمل النقابي بالنسبة لنا يعني الحرية التي يأملها العمال في إطار منظمة شرعية..."**، فما كان من هيئة المحكمة إلا تبرئته رفقة عدد من زملائه النقابيين لضعف الأدلة، في حين سلطت عقوبات بالسجن في حق متهمين آخرين.

و في 13 جويلية أو 26 جويلية 1959م، أعلنت سلطات الاحتلال عن انتحاره رافضة قبول أي تحقيق في قضية إعدامه و تسليم جثته لعائلته، حيث حولت مباشرة إلى المقبرة من قبل قوات الجيش الفرنسي ، لكن حادثة اغتياله لم تمر مرور الكرام، فقد خلفت ردود فعل تنديد و شجب و استنكار كبيرة دولية، حيث تهاطلت البرقيات المعبرة عن تلك الجريمة النكراء، خاصة من الرابطة العالمية للنقابات و المنظمة العالمية للنقابات الحرة.

تجدر الإشارة في الأخير، إلى أن معاناة عائلة عيسات إيدير قد تواصلت بعد استشهاده، بسبب مضايقات قوات المظليين الذين كانوا يترددون على البيت باستمرار بغرض استجواب أرملته عن أصدقائه، و لم يتوقفوا عند ذلك، بل اعتقلوا ابنه أحمد البالغ من العمر 16 سنة و أجبروه على القيام بأعمال السخرة في ثكنتهم، و حاولوا استمالته من أجل التعاون معه، كما عرضوا عليه التجنيد في الجيش الفرنسي فرفض.



LACHE ASSASSINAT D'AISSAT IDIR

L'OUVRIER ALGÉRIEN

ORGANE CENTRAL DE L'UNION GENERALE DES TRAVAILLEURS ALGERIENS

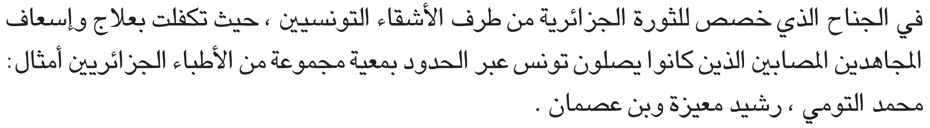
NUMERO SPECIAL

L'U.G.T.A. VIVRA !

AISSAT n'est plus

APPEL AUX TRAVAILLEURS DU MONDE (Communiqué de l'U.G.T.A)





المجاهدة زوليخة موساوي المدعوة ليلى

من إعداد / المكتب الولائي للمجاهدين بتيبازة



المجاهدة الراحلة زوليخة موساوي المدعوة ليلى من مواليد 23 أفريل 1923 بجيجل، ابنة الطاهر و سروب فطيمة ، تربت في حضن عائلة متوسطة الحال متكونة من خمسة (05) ذكور و بنتان (02) ، كان والدها مناضلا في حزب نجم شمال إفريقيا ، ولما تعرض لمضايقات الاستعمار بسبب نشاطه السياسي ، هاجر إلى تونس مع العائلة واستقر بها سنة 1935 أين مارس حرفة التجارة و انشأ مصنعا صغيرا للقهوة عرف « بالهلال» .

وفي تونس، دخلت المجاهدة ليلى موساوي مدرسة حرة أين تلقت تعليمها الأول، وبعد الحرب العالمية الثانية دخلت المدرسة الفرنسية أين واصلت تعليمها بثانويةMon Fleury.
وعند اندلاع الثورة التحريرية سنة 1954 بالجزائر، تلقت عائلة ليلى –التي كانت تتابع الأوضاع- الخبر بابتهاج وقررت الانخراط في صفوفها دون تردد.

كانت أولى خطوات زوليخة التكوين كممرضة سنة 1955 بمستشفى « حبيب ثامر» بتونس في الجناح الذي خصص للثورة الجزائرية من طرف الأشقاء التونسيين ، حيث تكفلت بعلاج وإسعاف المجاهدين المصابين الذين كانوا يصلون تونس عبر الحدود بمعية مجموعة من الأطباء الجزائريين أمثال: محمد التومي ، رشيد معيزة وبن عصمان .

وفي سنة 1956 ، عبرت الحدود التونسية إلى الجزائر نحو الولاية الثانية لتلتحق بقيادة الولاية التي كان على رأسها لخضر بن طوبال، حيث التقت هناك بكبار ضباط الثورة كالعقيد عميروش وكريم بلقاسم .

واصلت المجاهدة ليلى موساوي مهامها كممرضة في صفوف جيش التحرير مع مجموعة من الأخوات اللواتي توزعن على نواحي الولاية ، وكانت هي ضمن الفرقة التي انتقلت إلى جبال الطاهير بجيجل ، أين أنشأت مستشفيات لجيش التحرير رغم مراقبة عيون الاستعمار، حيث وقعت عدة مرات في كمائن واشتباكات مع العدو وشاركت في معارك كبرى لجيش التحرير بالمنطقة ، وهذه عبارة ضمن شهادة المرحومة المجاهدة ليلى موساوي إذ قالت:

> « في تلك الجبال شهدت القدرات العسكرية لجيش التحرير وكيف كان مخطط المعركة يرسم على أرض الواقع أمام أعيننا بواسطة الحجارة والأخشاب .... في تلك الجبال رأيت كيف أن الحيوانات قد تأقلمت مع جو المعارك وصارت تفر وقت الفرار وتنبطح وقت الانبطاح ، أشياء قد لا يصدقها العقل لكنها وقعت ....» .

وبالولاية الثانية ولاية الشمال القسنطيني، واصلت المجاهدة مهامها في التمريض إلى جانب الاتصال والتوجيه والإرشاد ، كما كلفت من طرف قيادة الولاية بإعداد تقرير شامل في شكل مذكرة حول دور المرأة المجاهدة في الجبال ، لتقديمه إلى الإعلام الثوري الخارجي لإيصال صوت الثورة إلى الرأي العالمي .

أصيبت المجاهدة زوليخة موساوي بجروح في وجهها سنة 1958 بجبال بني يدر نواحي جيجل (شظايا قنابل طائرات العدو) ، كما تعرضت لحروق النابالم في رجليها سنة 1960 كادت أن تؤدي بحياتها ، لكن قدرة الله أنجتها و واصلت كفاحها حتى الاستقلال، أين عاشت الفرحة مع أهالي المنطقة، ثم انتقلت إلى قسنطينة ثم تونس لتعود إلى الجزائر سنة 1963 .

وفي سنة 1964 ،استقرت العائلة كلها بسكيكدة بينما استقرت المجاهدة ليلى موساوي بالعاصمة في نفس السنة، أين واصلت جهادها في بناء الجزائر المستقلة حيث وظفت بوزارة الصحة مكلفة بأبناء الشهداء .

وفي سنة 1965 ، انتقلت إلى وزارة المجاهدين مكلفة دائما بأبناء الشهداء حيث كانت من المؤسسين والمؤطرين لمراكز أبناء الشهداء عبر الوطن ، ثم كمكلفة بمهمة لدى وزير المجاهدين ، ثم كمستشارة بنفس الوزارة حتى التقاعد سنة 1997 ، وشاءت الأقدار أن تقضي المجاهدة ليلى موساوي آخر أيامها بمركز الراحة للمجاهدين ببلدية بوهارون ، حيث مكثت به في فترة نقاهة إلى أن وافتها المنية في 11 جوان 2011 ، ودفنت بمقبرة العالية بالجزائر العاصمة .



بيانات المنظمة الوطنية للمجاهدين

بيان 04 جويلية 2019

الوفاء والاستمرارية

في خضم احتفال الشعب الجزائري بالذكرى 57 لعيد استرجاع الاستقلال الوطني وعيد الشباب وإلحاق هزيمة تاريخية بمشروع الاحتلال الفرنسي، قام صباح أمس 03 جويلية 2019 السيد طيب هواري الأمين العام للمنظمة الوطنية لأبناء الشهداء رفقة أمين وطني بزيارة ودية للأمانة الوطنية لمنظمة المجاهدين، حيث تم استقبالهما من طرف السيد محند واعمر بن الحاج الأمين العام بالنيابة للمنظمة الوطنية للمجاهدين رفقة عدد من أعضاء الأمانة.

وقد سمح هذا اللقاء بتبادل وجهات النظر حول عدد من القضايا المرتبطة بنشاط المنظمتين خاصة في هذه الظروف التي تمر بها البلاد، وما يقتضيه ذلك من بذل الكثير من الجهود على مختلف المستويات الوطنية للمساهمة البناءة الى جانب الأطراف الوطنية الفاعلة عن الحلول التي من شأنها أن تضمن تحولا عميقا لمسيرة البلاد بما يتماشى والتطلعات المشروعة التي عبر عنها الشعب الجزائري من خلاإصراره على تحمل مسؤوليته في إحداث نقلة نوعية في مسيرة المجتمع، تضع البلاد سياسيا واجتماعيا واقتصاديا على طريق تطور حقيقي ينسجم مع آمال شهدائنا الأبرار، ويستجيب لطموحات شعبنا في الرقي الاجتماعي والازدهار الاقتصادي.

ويجدر التأكيد هنا، أن سياق هذه المقابلة قد مكن من التطرق من ناحية أخرى لأهم الانشغالات النوعية ذات الصلة الوثيقة باهتمامات المجاهدين وأبناء الشهداء، حيث بينت الحاجة أهمية تعميق أواصر التواصل والتنسيق والتشاور خاصة في هذا الظرف الدقيق الذي يجري فيه الأعداد لدخول مرحلة جديدة ،تنفتح فيه الآفاق واعدة أمام المسيرة الوطنية لتحقيق تطلعاتها المشروعة كما تضمنها بيان أول نوفمبر 1954.

ويجدر في هذا السياق، تأكيد سعادة الأمينين العامين لمنظمتي المجاهدين وأبناء الشهداء بتهنئة الشعب الجزائري ، وهو يحي بإعتزاز كبير هذه المناسبة التاريخية المجيدة واعتزازهما بقدرته على إحداث التغيير المنشود في كنف السلمية والأمن والإستقرار.

الأمين العام بالنيابة
محند واعمر بن الحاج

بيان 07 أوت 2019

المنظمة الوطنية للمجاهدين تدعوا لإصدار نص تشريعي يجرم الاستعمار الفرنسي

عندما دنست قدما الرئيس الفرنسي السابق /جيسكار ديستان/ أرض الملايين من الشهداء سنة 1975، خاطب الرئيس هواري بومدين بكبرياء مصطنع / وهي صفة لصيقة بالزعامة الفرنسية/ إن فرنسا التاريخية تحي الجزائر المستقلة.. رد عليه المرحوم هواري بومدين بما جعله يدرك أنه في بلد عريق كانت له ذات حقبة، السيادة المطلقة على البحر الأبيض المتوسط، حيث كان التنافس الأوروبي على إستئذانه وكسب وده قبل المغامرة بقطع عباب هذا البحر، وفي ظرف تاريخي لم تعرف فيه أوروبا والعالم كيانا محدد المعالم إسمه فرنسا.

وهكذا فإن مسار التاريخ يأتي بأحداث لم تكن في الحسبان، لذلك فإننا ندرك تماما أن لهذه الحركة حكمها في إحداث تحولات عميقة في مسار الشعوب، هذا الإدراك يجعلنا أمام أهمية استحضار جسامة التضحيات التي ستبقى ميزة مرتبطة بنضال الشعب الجزائري طيلة حقبة الاحتلال الفرنسي، وهو ما يفسر الحاجة اليوم للاستدلال بإحصائيات تضبط بكل دقة فضاعة الجزائم المرتكبة في حق الشعب الجزائري. والأكيد أن الحقائق المترتبة عن أزيد من مائة وثلاثين سنة من الإحتلال، ستبقى شاهدة على جسامة ما بذلته الأجيال التي سبقت جيل ثورة نوفمبر 1954.

هذا الاستخلاص اليقيني يجعلنا أمام حتمية تجاوز تأثير الإعتبارات السياسية الأنية أو الحسابات الظرفية العابرة التي تحكم عادة، مسار العلاقات بين الدول في النيل من الذاكرة الوطنية.

مما لا شك فيه أن سياق هذا التمهيد، يجعل الأمانة الوطنية للمنظمة الوطنية للمجاهدين تبادر مرة أخرى بتذكير الرأي العام الوطني، بما كانت قد أقدمت عليه الجمعية الوطنية الفرنسية بتاريخ 22 فبراير 2005 من المصادقة على نص تشريعي مجدت بموجبه الحقبة الاستعمارية، واعتبرت ماقامت به فرنسا طيلة تلك الحقبة عملا حضاريا... هكذا إذن /عمدت/ المؤسسة التشريعية الفرنسية لتجاهل سجل الجرائم الوحشية المرتكبة في حق أبناء هذا الوطن في وقت كان عليها قبل إقرار نصها التشريعي مراجعة سجل الجرائم الوحشية، كما أجمع عليها الضباط الفرنسيون الذين كانوا يشرفون على حملات التمدد التدريجي عبر مختلف جهات الوطن.

إنه لأمر غريب أن تعمد فرنسا الرسمية لطي صفحة الحقائق الدالة على جسامة ممارساتها الوحشية لتلقنها لأجيالها الصاعدة كعمل حضاري، بدل تحمل مسؤوليتها التاريخية إزاء ماترتب عن حقبة الاحتلال من مآسي ستبقى حية في ذاكرة الشعب الجزائري.

إن المنظمة الوطنية للمجاهدين ترى أن من واجبها اليوم تذكير الرأي العام الوطني بما كانت قد بادرت به إثر صدور النص التشريعي الفرنسي، من إدانة مبكرة من خلال إصدار سلسلة من بيانات ضمنتها بكل وضوح مؤقفها ودعت يومها كل الوطنيين الغيوريين لتحمل مسؤوليتهم أمام هذا العدوان المفضوح ،الذي استهدف النيل من الحقائق التاريخية ومحاولة تبرئة ذمة الدولة الفرنسية مما إقترفته من جرائم وحشية أكدتها الوقائع والأحداث.

وفي هذا الإطار، فإن المنظمة الوطنية للمجاهدين ظلت حريصة على دعوة مؤسساتها التشريعية للمبادرة بإصدار نص تشريعي يجرم حقبة الاحتلال الفرنسي، ويضع في الوقت نفسه المجموعة الدولية أمام حقيقة الجرائم الوحشية المرتبطة بتلك الحقبة ويجعلها تدرك خطورة تنافي ذلك مع الأعراف والتقاليد والقوانين الدولية.

والجدير ذكره في هذا السياق، أن مجموعة من نواب المجلس الشعبي الوطني قد استجابت لرغبة المنظمة الوطنية للمجاهدين وبادرت باعداد نص تشريعي يدحض زيف ما ذهب إليه النص التشريعي الفرنسي، لكن جهات عليا نافذة أجبرت في وقت سابق المجلس الشعبي الوطني على تجميد تلك المبادرة.

والحال اليوم ان الأحداث التي تشهدها الساحة الوطنية اعتبارا من 22 فبراير 2019 وماترتب عنها من إسقاط الجهات العليا النافذة والحريصة على إحتكار القرار في كل ماله صلة بالعلاقة مع الدولة الفرنسية، قد هيأت الظروف أمامنا الآن لتجديد الدعوة والمطالبة بإحياء مشروع إدانة الحقبة الاستعمارية من خلال الشروع الفوري في مباشرة الخطوات الضرورية التي تسمح بمناقشة وإثراء هذه الوثيقة التاريخية والمصادقة عليها.

الأمين العام بالنيابة
محند واعمر بن الحاج

بيان 25 اوت 2019

دسترة جبهة التحرير الوطني (1954- 1962)

تفاعلت وسائل الإتصال بمختلف أنواعها مع التصريح الذي أدلى به السيد / محند واعمر بن الحاج، الأمين العام بالنيابة للمنظمة الوطنية للمجاهدين، وركزت بصفة خاصة على الجزئية المتعلقة بواقع ومكانة حزب جبهة التحرير الوطني ضمن الساحة السياسية، فجعلت منه مادة لتأويلات ذهبت إلى حد القول بمطالبته الجهات المعنية سحب الإعتراف بهذه التشكيلة السياسية .

والحقيقة التي أنطلت على تلك الوسائل وينبغي التذكير بها في هذا السياق، هي أن المنظمة الوطنية للمجاهدين كانت في وقت سابق قد أصدرت بيانا طالبت من خلاله بتحرير جبهة التحرير الوطني (1954-1962) من التداول، باعتبارها إرثاً نضاليا مشتركا قاد كفاح الشعب الجزائري لإلحاق الهزيمة بالمشروع الإستعماري الفرنسي واسترجاع الإستقلال الوطني . ظلت هذه الصورة المشرفة قناعة متجدرة في ذاكرة إخوان الشهداء من المجاهدين وكل الوطنيين الغيورين على حاضر ومستقبل هذا الشعب.

ويأتي الحدث التاريخي 22 فيفري 2019 وماترتب عنه من انتفاضة شعبية ورفض تام لسلطة جبلت على مدى أزيد من نصف قرن على إحتقار الإرادة الشعبية والإمعان في القهر والإستبداد، فكان من نتائجه إثمار فساد طال كل مؤسسات الدولة وأقبر طموح الشعب في الحرية والديمقراطية وحرمانه من التمتع بحقوقه الأساسية باعتبارها الضمانة الأكيدة لحياة كريمة تستجيب لآمال وطموحات من دفعوا أرواحهم ودمائهم ثمنا لذلك .

إن متانة العلاقة بين جبهة التحرير الوطني وبين المجاهدين لم تكن وليدة شحنة عاطفية بقدرما هي علاقة وجدانية تجذرت أواصرها في أعقد الظروف التي مرت بها البلاد إبان ثورة التحرير. ومن هنا، فقد كان للشعار الذي ردده الحراك وهو : جبهةالتحرير الوطني إرحلي / Dégage FLN / أثره العميق في نفوس المجاهدين الذين سرعان مااستحضرت ذاكرتهم ما يضمره من يتداولون حكم الدولة الفرنسية، من حقد متجدد ورغبة جامحة في إسقاط الأحرف الثلاثة (ج ت و) من التداول لما ترمز إليه من زوال لإمبراطوريتهم الإستعمارية .

وطبيعي أن يبدي المجاهدون تأثرهم وهم يرون ويسمعون أبناء و أحفاد شعبهم الذي قدموا من أجله دمائهم وأرواحهم إلى جانب إخوانهم الشهداء فداءا لتحريره من مهانة الاحتلال الفرنسي، وهم يطالبون اليوم عن غير قصد بما يرضي أعداءهم فكيف يمكن تصحيح الصورة في أذهان أجيالنا الصاعدة ،إن ذلك لن يتم إلا بإدراج هذه الصورة ضمن إطارها الصحيح .

وتفادياً لأي تأويل مغرض أوإجتهاد مدسوس لتفسير وقراءة مانعنيه في هذا المضمار، فإن المسؤولية التاريخية والظرف السياسي المعقد الذي تمر به البلاد، يجعلنا أمام حتمية إتخاذ الخطوات التي من شأنها أن تضمن الفصل فيما يسمح للجميع بالتمييز بين جبهة التحرير الوطني (1954-1962) وحزب جبهة التحرير الوطني .

إذ أن واقع الحال قد جعل هذه الجبهة هدفاً مفضلاً لتلقي الضربات الموجعة كلما واجهت البلاد أزمات حادة . والحال أن الشرفاء في هذا الوطن يدركون أن الإخفاقات التي حفلت بها مسيرة بناء الدولة، كانت في حقيقة أمرها وليدة السياسات الإرتجالية التي تم إعتمادها طيلة عشريات ما بعد إسترجاع الإستقلال الوطني . فالبلاد لم تعرف نظاما تحكمه مقومات تتميز بتصور لأهداف ووسائل ماتطمح البلاد لتحقيقه، وإنما ظلت الأهداف مرهونة بإرادة ما تنشد السلطة تحقيقه فكان الإخفاق وهو السمة التي طبعت إدارة الشأن العام، وكانت الجبهة أو حزب جبهة التحرير بمثابة المسجب الذي تنسب إليه كل إخفاقات السلطة التي إستولت بصفة غير مشروعة على كل مواقع المسؤولية، و اعتماد التضليل و التهرب من تحمل المسؤولية لسد كل المنافذ و تحميل الآخرين مسؤولية إخفاقاتها .

أمام توحش صور التضليل، فإن المنظمة الوطنية للمجاهدين ستأكد إصرارها خلال المرحلة المقبلة وتحديدا أثناء مراجعة أو إعداد الدستور المقبل لإدراج جبهة التحرير التاريخية ضمن هذه الوثيقة الأساسية، باعتبارها مرجعاً يثري مراجعنا الوطنية و بذلك يتم تجاوز مرحلة الإزدواجية التي تطرح نفسها كلما تعلق الأمر بالحديث عن دور ومكانة جبهة التحرير ضمن المسيرة الوطنية .

أما فيما يتعلق بمصير حزب جبهة التحرير الوطني، فإن القرارسيبقى مرهوناً بإرادة الشعب ومناضلي هذا الحزب. ومما لاشك فيه أن الإرادة الشعبية ومن خلال الاستحقاقات الوطنية، هي الجهة الوحيدة المخولة بالفصل في شأن هذا الحزب .

الأمين العام بالنيابة
محند واعمر بن الحاج

بيان 08 أكتوبر 2019

تزكية من يرى فيه القدرة على الإستجابة لتطلعاته

أثناء اجتماعها الدوري المنعقد يوم 7 اكتوبر 2019 بمقرها الوطني فيلا الشهيد السبتي بومعراف،ناقشت الأمانة الوطنية لمنظمة المجاهدين إلى جانب إهتمامها بالقضايا النظامية المتعلقة بنشاط المنظمة خلال المرحلة المقبلة ، باهتمام بالغ ما تشهده الساحة الوطنية من حركية سياسية غير عادية تندرج في سياق الإعداد للإستحقاق الرئاسي المزمع إجراؤه يوم 12 ديسمبر 2019 ، حيث أجمعت تدخلات أعضاء الأمانة على إصدار البيان التالي :

كما يعلم الجميع، تعرف الساحة الوطنية هذه الأيام تفاعلا غير عادي على المستويات السياسية والإجتماعية والإقتصادية تحركه غاية واحدة، وهي التطلع المشروع لتهيئة الشروط الكفيلة بضمان إحداث نقلة نوعية في طبيعة وأهداف المسيرة الوطنية بما يفتح الأفاق أمام البلاد لإحداث قطيعة مع ممارسات ماترتب عن عشريات من العبث بمقدرات وطن، كان بإمكانه بفضل ماحباه الله به من إمكانيات، أن يفتك عن جدارة مكانة تليق بجسامة تضحيات شعبه وتستجيب لطموحات أجياله، و هي أقل ما يمكن قوله في هذا السياق، ودليلنا على خطورة ما نشعر به اليوم هي تلك البلدان التي قاسمتنا مطلع ستينيات القرن الماضي نقطة الإنطلاق لكن مايفصل بين بلدنا وهذه البلدان من مسافات على طريق التقدم، قد أصبحت اليوم تقدر بما يفصل بين الأرض والقمر . فمن يتحمل مسؤولية هذا الإخفاق المفجع ؟ ، هل هي السلطة السياسية التي إحتكرت الحكم وهي لم تكن تملك تصورا يسمح لها بإدارة الشأن العام في أبعاده وجوانبه المختلفة ؟، أم لإستفحال قصور في الذكاء الوطني العام فحال دون تمكن بلدنا من تفكيك قيود الإرتماء في أحضان التخلف ؟.

أمام خطورة مايمكن إستخلاصه بعد 57 سنة من المخاض، فإن الأمانة الوطنية لمنظمة المجاهدين ترى أن الظرف الراهن لايسمح بالخوض في هذه المعضلة البالغة التعقيد بقدر ماينبغي لشعبنا المبادرة بمواجهة مستجدات واقعه الوطني، ولعل ذلك مادفعه يوم 22 فيفري 2019 لحشد همته والمبادرة بتحمل مسؤوليته في فرض إرادته من خلال الإجماع على صياغة مايراه مطالب مشروعة ظلت طيلة أزيد من 07 سبعة أشهر تغذي إصراره على التمسك بتحقيقها، باعتبارها الضمانة الأكيدة لإنقاذ البلاد من ممارسات من تحملوا مسؤولية إستنزاف قدراته وتعطيل مسار انطلاقته، أسوة بالشعوب التي تحكمت في توجيه مسارها بما يستجيب لمتطلبات واقعها ويواكب طموحات أبنائها .

في ضوء ذلك، فإن الأمانة الوطنية وأمام ما تشهده اليوم الساحة الوطنية من تفاعلات، تذكر الجميع مرة أخرى بما كانت قد بادرت به في وقت مبكر من مباركة ودعم لمطالب الحراك الوطني ، و تشدد بكل إعتزاز على أهمية الطابع الحضاري والسلمي اللذان طبعا هذا الحراك رغم ما رافق ذلك من مؤامرات ودسائس بأشكال مختلفة للتأثير في مجراه، لكن شعبنا بفضل تفطنه قد أبطل مفعول ما ينشده الأعداء وجعل حراكه فصلا جديدا في سجله المشرف ما فتئت شعوب المعمورة تبدي إعجابها وتقديرها لأزلية أصالة وتحضر شعبنا العريق .

ولئن كنا كمجاهدين نثمن ونعتز بأهمية ماتحقق من مطالب مشروعة، فإننا نؤكد أن دقة الظرف الذي يتم فيه الشروع في تهيأة المناخ الوطني لإقبال الشعب على فرض إرادته في إختيار من يراه أهلاً لتحمل المسؤولية في إدراة وتوجيه مسار البلاد على ماتعنيه المؤسسة الرئاسية من أهمية في هرم دولتنا، فإننا إزاء ذلك نتطلع لرؤية الحراك الوطني وهو يبادر بتزكية من يرى فيه القدرة على الإستجابة لتطلعاته، وفضلاً عن ذلك و انطلاقا من مقتضيات توفير الشروط الممكنة للممشاركة الوطنية البناءة في أداء هذا الواجب، فلا بد من تفهم ومعالجة ما ينظر إليه البعض على أنه عقبات من شأنها أن تدفع لعدم التفاعل إيجابيا مع هذا الإستحقاق .

إن الأمانة الوطنية على ثقة تامة أن الذكاء الوطني و الإرادة الصادقة والحرص المسؤول على مكانة البلاد ضمن الحظيرة الدولية، سيدفع من يتحملون المسؤولية على المبادرة بكل مامن شأنه أن يفتح الطريق أمام تجاوز هذه المحنة، ويمكن وطننا من بلوغ أهدافه المنشودة .

الأمين العام بالنيابة

محند واعمر بن الحاج

بيان 01 ديسمبر 2019

شجب وإدانة لبيان الاتحاد الأوروبي

مما لاشك فيه أن مسار العلاقات بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي قد سجل في الآونة الأخيرة سابقة خطيرة، تحرر بموجبها برلمان هذه المجموعة من كل الأعراف و التقاليد المعروفة في المحافظة على ودية العلاقات بين الدول، ليقحم نفسه في شأن لا يعنيه من قريب أو بعيد ألا و هو الشأن الجزائري.

و بديهي أن مسيرة هذا البلد و اختياره التخلص من رواسب الحقبة الاستعمارية الدفينة و استشراف آفاق بناء حاضره و مستقبل أجياله بكل سيادة و حرية، هذا الطموح الوطني المشروع لم يكن ليبلغ مداه دون أن يثير حفيظة الأعداء التقليديين الذين يشدهم الحنين لتحين الفرص و استغلال المناسبات لتوجيه ما يعتبرونه ضربات موجعة غايتها النيل من إرادة الشعب الجزائري .

في هذا السياق، تندرج الخطوة المأجورة التي أقدم عليها البرلمان الأوروبي بعدما أصبح آلية طيعة تخدم أهداف شرذمة من نواب بلد، يعرف الشعب الجزائري حقيقة انتماءاتهم و أهدافهم .

هل فكر البرلمانيون الأوروبيون قبل تجرؤهم على ما أقدموا عليه في الأبعاد الخطيرة التي يمكن أن تترتب عما أقدموا عليه، من حيث تأثيرها على مستوى علاقات التعاون القائمة بين دول هذه المجموعة من ناحية و ما تبديه الجزائر من حرص على تطوير علاقاتها مع هذه الدول بما يخدم المصالح المشتركة من ناحية أخرى ؟

ألا تبدو دعوة البرلمان الأوروبي الجزائر لمراجعة قوانينها بما يكفل توسيع نطاق الحريات و إطلاق سراح من يعتبرهم سجناء الرأي و غيرها من الأطروحات المشبوهة تدخلا في الشأن الجزائري ؟، ألا تلزمنا تلك الأطروحات بإدانتها بكل ما تحمله الكلمة من أبعاد، و مبادرة الدولة الجزائرية باتخاذ إجراءات عملية تسمح بمراجعة العلاقات بين هذه المجموعة و الجزائر؟

ألم يكن من مسؤولية بلدان المجموعة الأوروبية في الوقت الذي عكف فيه برلمانها على إبداء انشغاله بتطور الوضع في الجزائر و التباكي على مصير بلدنا، على ما يعنيه ذلك من تدخل مفضوح، أن تبادر بلدان تلك المجموعة لمساعدة الجزائر في مسعاها لاسترجاع أموالها المنهوبة من قبل شرذمة من اللصوص و المكدسة في بنوك تلك البلدان و ما ترتب عنها من استثمارات غير مشروعة، لكان من شأن تلك الخطوة أن تسمح بتعميق أواصر علاقات التعاون بين الطرفين ، لا أن تجنح هذه المجموعة لأجندة أحفاد الحاقدين على مصير بلدنا المفدى بدماء أجيال من الشهداء الأبرار .

في ضوء ما تقدم، فإن الأمانة الوطنية للمنظمة الوطنية للمجاهدين إذ تأكد إدانتها بكل صرامة بيان البرلمان الأوروبي، فإنها تدعو بلدان هذه المجموعة لتحمل مسؤوليتها في الاستجابة لمطالب الشعب الجزائري في استرداد أمواله بدل التهرب من ذلك، و التعلق بأوهام المتباكين عن مآلات تطور الوضع القائم في الجزائر . عندها فقط يمكن الحديث عن إرساء قواعد جديدة تفتح الآفاق أمام تعاون مشترك و نزيه بين المجموعة الأوروبية وبين الجزائر .

و من ناحية أخرى، لا يفوت الأمانة الوطنية أن تسجل باعتزاز هبة الشعب الجزائري بكل فئاته و موقفها المشرف و الحازم، و إدانتها الصارمة و رفضها المطلق لأي تدخل خارجي في الشأن الجزائري مهما كان شأنه و كيف ما كان مصدره .

الأمين العام بالنيابة

محند واعمر بن الحاج

بـيان 02 جانفي 2020

خطــوة في الاتجاه السليــم

إن الأمانة الوطنية لمنظمة المجاهدين اعتبارا لأهمية الإجراء الذي تم اتخاذه والقاضي بإطلاق سراح المجاهد لخضر بورقعة بعد عدة أشهر، فاجأت الجميع بإيداعه سجن الحراش، تمثل خطوة في الاتجاه السليم، وهو ما كان قد استأثر بانشغال المجاهدين بصفة خاصة والرأي العام الوطني بصفة عامة، بالنظر لكون المعني من القادة البارزين أثناء ثورة التحرير على مستوى الولاية الرابعة التاريخية و لاعتبارات تاريخية وسياسية، حيث ظل الإلحاح قائما بصورة سلمية على وجوب إطلاق سراحه، بالنظر لما كان يعاني منه من متاعب صحية نتيجة تقدمه في السن .

ومما لاشك فيه أن من شأن هذا الإجراء، أن يعيد الطمأنينة للمعني وأسرته ولإخوانه المجاهدين، ومن ثمة للرأي العام الوطني الذي عبر بكل الوسائل السلمية عن قلقه مـمـا ألـم بهذا الـمجاهـد .

نتمنى لأخينــا الـمجاهد لخضر بورقعـة وافـر الصحـة في كنف أسرتـه الكريـمة .

الأمين العام بالنيابة
محند واعمر بن الحاج

بـيـان 15 جانفي 2020

وجوب الصرامة في تطبيق القانون

تابع المجاهدون و المواطنون بغضب شديد ودهشة غير متوقعة ما ذهب إليه السيد رابح ظريف مدير الثقافة بولاية المسيلة سابقا، من استغلال وسائط النشر للإساءة إلى أحد رموز ثورة التحرير /الشهيد عبان رمضان/ ، من خلال اتهامه بالخيانة واعتبار مؤتمر الصومام لا كحدث تاريخي في مسيرة الثورة، وإنما بمثابة انقلاب على ثوابت الشعب الجزائري.

وإدراكا لخطورة الضرر الذي يمكن أن تلحقه مثل هذه الأطروحات المغرضة بالمصلحة الوطنية، وما تمثله من مس بسلامة ووحدة التراب الوطني، فإن الأمانة الوطنية لمنظمة المجاهدين ومن منطلق حرصها الدائم على إكبار جسامة التضحيات التي قدمها شهداؤنا الأبرار والوفاء للرموز الوطنية التي خلدت مآثرهم في سجل تاريخنا الحافل بالأمجاد، تشدد على وجوب التعامل بكل صرامة مع مثل هذه السوابق الشاذة، على أن يراعى في ذلك الالتزام بتطبيق ما نص عليه الدستور وما تضمنه قانون المجاهد والشهيد، فضلا عن قوانين الجمهورية إذا ما تعلق الأمر بالإساءة لرموز الثورة .

و مما لاشك فيه أن أي تساهل في التعامل مع أي تجاوز كيفما كانت مقاصده، يستهدف للنيل من رموز ثورتنا ومقدسات شعبنا، من شأنه أن يشجع ذوي النفوس الحاقدة للكشف عن نواياهم الدفينة، خاصة وأن الظرف الدقيق الذي تواجهه بلادنا قد جعلنا أمام كثير من الممارسات المرتبطة بما تحلم به أوساط معادية داخليا وخارجيا، مما يفرض علينا يقظة دائمة وتحمل تام للمسؤولية الملقاة على عاتقنا إزاء أمن واستقرار ووحدة وطننا،وإصرارنا على تمكينه من تجاوز هذه المرحلة بكل نجاح وانخراط واعد في رسم معالم بناء حاضره ومستقبل أجياله .

الأمين العام بالنيابة
محند واعمر بن الحاج



A cet égard, l'objectif visé par le chef de la Wilaya 2 fut pleinement atteint.

Sur un autre plan, l'offensive Héroïque du 20 août 1955, contrairement à l'avis erroné de certains hommes politiques algériens, suscita de manière évidente, aux plans politique et psychologique, des impacts médiatiques hautement bénéfiques pour la Révolution Algérienne :

- D'abord, elle brisa l'isolement de la Révolution Algérienne au plan international et fit comprendre au Monde entier qu'il s'agit bien là d'une lutte anticoloniale, d'une lutte armée menée contre un colonisateur, un oppresseur, un indù occupant une terre qui ne lui appartenait pas (la question algérienne fut évoquée, pour la première fois à l'Assemblée Générale de l'ONU en septembre 1955).
- Ensuite, Elle créa un véritable déclic au sein de la population algérienne qui comprit, ce jour-là, l'enjeu politique et la nécessité absolue de changer complètement de camp et de comportement à l'égard de l'administration coloniale et de ses forces armées..
- Elle libéra définitivement les Algériens de leur « trauma colonial »
- Elle desserra l'étau sur la Wilaya des Aurès (Wilaya1) encerclée par l'armée coloniale qui y avait déployé toutes ses forces militaires et sa puissance de feu, au lendemain du 1er novembre 1954.

Ce jour là, (20 aout 1955) le Colonel ZIGHOUD Youcef créa l'Irréversibilité de la lutte de Libération Nationale !

Revenons à la phrase prophétique du Chahid Larbi BEN M'HIDI, un Héros parmi les Héros de la Guerre de Libération Nationale!

La voici :

« Mettez la Révolution dans la Rue et vous la Verrez Reprise et Portée par Tout le Peuple Algérien ». Fin de citation.

Larbi BEN M'HIDI, arrêté le 25-2-1957 puis lâchement assassiné le 4 mars 1957, sur ordre des autorités françaises, n'a pas été démenti !!!

Le Peuple Algérien a remarquablement honoré la Mémoire de Larbi BEN M'HIDI, de Mostefa BEN BOULAID de DIDOUCHE Mourad, de ZIGHOUD Youcef, de LOTFI, de AMIROUCHE, de SI EL HAOUES, de SI M'HAMED BOUGARA et de tous les fils de l'Algérie qui ont écrit de leur sang, l'Histoire de la Glorieuse Révolution Algérienne.

Ce Peuple le démontrera encore, avec force, quelques années plus tard, un certain 11 Décembre 1960, lors des grandes manifestations populaires qui enflammèrent la capitale Alger et toutes les régions du pays et vinrent ainsi contredire magistralement le discours officiel de toutes les autorités coloniales en Algérie et en France et détruire à jamais le Mythe de l'Algérie Française et par extension, le rêve de tous les ennemis de la Révolution du 1er novembre 1954 et en particulier, les partisans de la solution coloniale portant sur la création d'une 3ème force Politique acquise à la France.

Ces manifestations grandioses dont la résonnance a dépassé les frontières de l'Algérie, retentirent jusque dans les couloirs de l'ONU, à Manhattan, (New York) et allèrent ouvrir au FLN historique le chemin des négociations avec le Gouvernement Français du Général De Gaulle et consacrer ainsi la Victoire du FLN/ALN par la signature des accords d'Evian portant sur le cessez le feu, le 19 mars 1962 et le droit à l'autodétermination du peuple Algérien, le 3 juillet 1962.

La France de De Gaulle et des généraux partisans de l'Algérie française venait de subir, alors, son second Dien-Bien-Phu.

En guise d'hommage à tous les Héros et héroïnes de la Guerre de Libération Nationale, à tous les disparus, Djounoud, Fidayine, Moussabiline et Militants de la cause Nationale, à tous ceux qui sont morts dans les champs de batailles, dans les prisons et les centres de tortures de triste mémoire, à tous les Martyrs de l'Algérie en lutte pour sa Liberté et sa Dignité, j'ai choisi un extrait d'un poème patriotique écrit au maquis, durant les années terribles de lutte (1958-1959) par un ancien Moudjahid, Boualem OUSSEDIK, officier de l'ALN-Wilaya 4 historique, (ex.zone 4) dont voici en substance, quelques couplets :

Ceux qui ont su mourir lorsque sonna l'heure ***** *Ceux qui ont su partir sans changer de couleur*
Ils étaient les Meilleurs
Ceux qui ont su Mourir pour les cités futures ***** *Ceux qui ont su partir en riant des Tortures*
Ils étaient les Meilleurs
Ceux qui ont su Mourir au milieu des Batailles ***** *Ceux qui ont su partir debout dans la mitraille*
Ils étaient les Meilleurs
Ceux qui ont su Mourir pour une juste cause ***** *Ceux qui ont su partir pour que les fleurs éclosent*
Ils étaient les Meilleurs
Ceux qui ont su Mourir pour l'Algérie martyre ***** *Ceux qui ont su partir avec un beau sourire*

Ils étaient les Meilleurs



jamais devant l'ennemi, d'une élite de nationalistes, de patriotes au destin tracé, d'éveilleurs d'esprit, de Djounoud, de Fidaiyine et de Moussebiline dont la mission historique est de sortir le Peuple Algérien de l'asservissement dans lequel il était soumis depuis 1830.

En effet, là où tous les soulèvements, révoltes et autres insurrections populaires passés, de l'Emir ABDELKADER (1808-1883), El Hadj AHMED BEY (1786-1851), en passant par Cheikh EL MOKRANI (1815-1871) jusqu'à Cheikh BOUAMAMA (1838-1908), ont tragiquement échoué, les Hommes de Novembre 1954, ces Héros de la Nation, ont réussi, grâce à Dieu et à cette Unité du Peuple retrouvée dans la lutte, qui faisait foncièrement défaut à la Résistance Algérienne au lendemain de la conquête génocidaire coloniale de 1830.

Sans vouloir se lancer dans un long débât à ce sujet, on peut observer, à ce niveau, que le Peuple ne peut être considéré comme Un ou Le Héros de la Révolution du 1er Novembre 1954. Il est, en réalité, plus que ça !.

Il est plutôt cette superbe Matrice féconde qui régénère perpétuellement les générations de Héros.Il représente, la Nation toute entière !

Ne dit-on pas que chaque Peuple a ses Héros et ses Symboles qui naissent de ses entrailles, et meurent pour de Juste(s) cause(s), pour leur Patrie ! ils meurent, mais ils restent toujours vivants dans la mémoire de leur Peuple.

Ce Peuple Algérien qui fut un excellent soutien, un régénérateur indéfectible de la Révolution du 1er Novembre 1954 que le Chahid Colonel ZIGHOUD Youcef, avait défini en ces termes.

Les voici :

« Ce Peuple est un Grand Peuple,Sa disponibilité est Permanente, Sa mobilisation est sans Limite.A besoin d'une Direction qui le mérite Pour le mener à bon port (à la victoire) ».

Ce formidable peuple qui a répondu, aussi, admirablement au Message du Chahid Larbi BEN M'HIDI, un des 6 Chefs Historiques de la Révolution Algérienne, qui, pour lever tout équivoque à propos de l'Engagement de la Population Aalgérienne dans la lutte de Libération Nationale, lança, au début de la Révolution et avant sa mort tragique, cette phrase prophétique, comme pour démentir d'abord les militants nationalistes, encore hésitants à la veille du 1er Novembre 1954, les détracteurs et autres adversaires de la Révolution Algérienne et enfin l'Administration coloniale dirigée, alors, successivement par Jacques SOUSTELLE Gouverneur Général de l'Algérie, de Février 1955 à février 1956 et Robert LACOSTE, Gouverneur général et Ministre résidant en Algérie, de février 1956 à mai 1958, c'est-à-dire juste à l'arrivée du général De Gaulle armé d'une nouvelle politique de répression beaucoup plus féroce.

Ces deux personnages marquérent funestement leur passage politique en Algérie en qualité de « Gouverneur Général » de 1955 à 1958).

Comme Jacques SOUSTELLE, Robert LACOSTE quitta lui aussi Alger et le Pouvoir en mai 1958, soit quelques jours seulement avant la prise du Pouvoir par le Général De Gaulle, le 13 mai 1958, sans pouvoir battre le FLN/ALN, alors qu'il avait, méprisamment déclaré le 20 novembre 1956 que « le dernier quart d'heure de la guerre a sonné ».

Le FLN venait de faire tomber la IVème République Française et tout son édifice politico-institutionnel.

Ce même FLN sonna également le glas de la Vème République du Général De Gaulle, le 19 mars 1962 et de tout l'Ordre Colonial Français qui aura duré 132 années en Algérie.

En fait, le compte à rebours du déclin de cet ordre colonial inhumain, en Algérie, entama inexorablement le début de sa phase finale avec l'offensive héroïque du 20 aout 1955, du Nord-Constantinois, conduite par l'un des Héros de la guerre de Libération Nationale, Colonel ZIGHOUD Youcef, chef de la Wilaya 2 historique (ex.Zone 2).

Cette attaque de grande envergure qui surprit tout l'Etat Français et ses services de sécurité de triste mémoire, redonna vie au Peuple Algérien, encore, en ce temps-là , sous le choc psychologique des massacres du 8 mai 1945 à Sétif, Guelma et Kherrata (45000 morts, victimes de la répression aveugle coloniale) tout en desserrant l'étau sur la Wilaya des Aurès (Zone1) vers laquelle l'armée coloniale avait déployé toutes ses forces militaires au lendemain du 1er Novembre 1954.

Il faut se rappeler à cet égard, que l'objectif affiché par la puissance coloniale dès 1830 et que les historiens n'hésitèrent pas à qualifier de génocidaire, visait à réduire sensiblement le nombre de la populaire algérienne.

Cette stratégie d'extermination des populations atteintes du « syndrome du survivant » avait également pour but de terroriser continuellement l'Algérien et de l'humilier afin de le soumettre totalement à la merci du colon, devenu maitre des lieux expropriés par la force des armes.

Le Colonel ZIGHOUD Youcef, agissant à la fois en stratège militaire et en homme politique visionnaire, comprit que seule la Fusion profonde du FLN/ALN avec le Peuple, remettra la Révolution sur les rails qui la mèneront vers la victoire, vers l'indépendance du pays ! . Une fusion profonde du Nidham avec le peuple, ne peut se réaliser qu'avec une action armée de grande envergure de l'ALN, soutenue par un soulèvement populaire :



« un seul Héros, le Peuple », un slogan affiché sur les murs de la Capitale Alger et d'autres villes du pays, au lendemain de l'indépendance (5 juillet 1962), comme si la Révolution du 1er novembre 1954 était sortie du Néant.

Un amalgame politique, un slogan enrobé d'arrière pensée qui vise à induire en erreur le Peuple Algérien et à effacer de sa mémoire le nom de tous les symboles de la Révolution Algérienne, de tous ces Hommes de légende, de ces Eveilleurs de conscience (un Don de Dieu pour l'Algérie) qui ont su tirer le Peuple de son profond sommeil colonial, en créant l'Avènement du 1er novembre 1954.

La Résistance Algérienne à la conquête coloniale tragique, voire génocidaire de 1830, , mais qui n'avait rien de fatal ou de résigné, comme le souligna Mostefa LACHEREF, dans son ouvrage « l'Algérie- Nation et Société » connut son sacre un certain 1er novembre 1954, lorsque d'autres Algériens plus unis cette fois-ci autour d'un seul et unique objectif : l'indépendance Nationale , décidèrent de croiser le fer avec la puissance coloniale française, en recourant à la Légitimité des armes, sans négliger celle de la Plume, en priant Dieu Tout Puissant de les aider à créer l'Avènement qui les mènera vers la Victoire, vers EL HOURIA (Liberté) et l'ISTIKLAL (indépendance) :

« Et que le 1er Novembre 1954 soit !

« Et le 1er Novembre 1954 fût ! Comme une aube qui éclaire le ciel de sa lumière éclatante.

Vœu exaucé par la volonté de Dieu !

Cet Avènement longtemps attendu, dernière phase du combat libérateur, est venu rappeler au colonisateur, par la voix Révolutionnaire du FLN Historique :

- que « l'Algérie n'est pas une partie intégrante de la France et elle ne sera jamais la France».
- que « les Algériens ont pour mission historique de libérer leur Territoire, et jamais ils ne cèderont au colonisateur français, une motte de la terre de leurs plaines, une pierre de leurs montagnes ou une poignée de sable de leur Sahara ».

Parmi ces hommes de légende qui mirent le feu aux poudres et qui firent trembler l'Administration coloniale, jusqu'à ses fondements, à l'Elysée (Paris), en passant par le Gouvernorat Général d'Algérie, figurent deux valeureux chefs historiques dont la trajectoire militante est quasiment la même et que nous évoquons, ici, avec fierté et honneur parce représentatifs de la Génération de Novembre 1954.

Il s'agit de Mostefa BEN BOULAID et de Larbi BEN M'HIDI, deux chefs historiques, membres fondateurs du FLN dont le hasard voulut qu'ils soient tous deux arrêtés et torturés par les forces coloniales de triste mémoire.

Ils connurent une mort héroïque et tragique à la fois, à une année d'intervalle, qui attrista profondément tout le Peuple Algérien. Le premier mourut (Mostefa BEN BOULAID) le 22 mars 1956 dans les Djebels des Aurès, quelques mois après son évasion spectaculaire de la prison du Coudiat de Constantine, en manipulant un poste-radio piégé par les forces armées coloniales et le deuxième (Larbi BEN M'HIDI) arrêté le 25 février 1957, fût lâchement assassiné le 4 mars 1957 par la soldatesque coloniale dans la banlieue d'Alger, quelques jours seulement après son arrestation. (son bourreau fût le futur général Paul AUSSARESSES de triste mémoire, un des généraux sanguinaires de la France Coloniale).

Ces deux Grandes Figures de la Révolution Algérienne ont surpris et désarçonné leurs adversaires par leur forte personnalité, leur bravoure et leur conviction politique dont l'objectif final est l'indépendance de l'Algérie.

Bien que torturés puis soumis à des interrogatoires musclés, ils firent comprendre à leurs ennemis que l'Etat Colonial Français n'était pas le bienvenu en Algérie et que le déclenchement du 1er novembre 1954 n'était pas un simple feu de paille comme les précédents, mais qu'il s'agissait bel et bien d'une véritable Révolution qui a embrasé tout le Territoire National et dont l'incendie ne s'éteindra qu'à la libération du pays. (sic)

Alors, à tous ceux qui ne partagent pas cette « approche universelle des Héros», à tous les anti-novembristes, cette Glorieuse Révolution pour paraphraser un écrivain algérien, a bel et bien été conçue et menée par des Hommes, sortis des entrailles du Peuple Algérien, par des Héros et non par des fantômes, même, si à l'origine, ils étaient, dans leur écrasante majorité, des fils de pauvres, de fellahs, de forgerons, d'artisans, de boulangers, d'ouvriers, de dockers ou de chômeurs…

Ces Hommes dont les noms doivent être gravés dans le marbre pour l'éternité, s'appellent Mostefa BENBOULAID, Larbi BENM'HIDI, Mohammed BOUDIAF, DIDOUCHE Mourad, KRIM Belkacem, Rabah BITAT, Mohamed BELOUIZDAD, Mohamed KHIDER, AIT AHMED Hocine, ABANE Ramdane, Colonel ZIGHOUD Youcef, Abdelhafid BOUSOUF, Lakhdar BENTOBBAL, Colonel AMIROUCHE, Colonel SI EL HOUES, Colonel LOTFI, Colonel Amar OUAMRANE, Colonel SI M'hamed BOUGARA, , SOUIDANI Boudjemà, BADJI Mokhtar, BENABDELMALEK Ramdane, Ahmed ZABANA, Commandant FERRADJ, Ali AMMAR dit « Ali la pointe », Hassiba BENBOUALI , Fadila SAADANE, Meryem BOUATTOURA, Messaoud BOUDJERIOU, DEKHLI Mokhtar dit « el Baraka »,DAOUDI Slimane dit « Hamlaoui »YACEF Omar dit « Petit Omar », Mahmoud BOUHAMIDI, et la liste est très très longue ! L'Algérie ayant, en effet, payé un lourd tribut pour se défaire d'un ordre colonial inhumain.

La Révolution Algérienne aussi populaire soit elle, avait besoin d'une Avant-Garde militante qui ne recule

donc leur donner de la menue monnaie et leur payer le voyage jusqu'à Batna. Ce qui était fait allégrement.

Par ailleurs, la direction centrale du FLN était à Alger et centralisait plus ou moins les problèmes de l'intérieur ; on nous demandait souvent de rayonner à travers le pays.

Parfois d'ailleurs c'était, nous-mêmes en réunions de coordination du collectif, qui décidions de nous rendre à tel ou tel camp de concentration, nous allions en voiture à plusieurs, tantôt à Berrouaguia, tantôt à Saint-Leu tantôt à Lodi et même à Bossuet.

C'est ainsi qu'en 1956, Benyoucef Benkhedda me chargea de rendre visite au regretté Aissat Idir et envisager avec lui l'éventualité d'organiser son évasion. C'est là que je rencontrai pour la première fois ce grand patriote et syndicaliste, affreusement assassiné plus tard. Je lui fis part du projet de Benkhedda, Il me répondit que cela était impossible du fait que le camp était un véritable camp fortifié, avec des rangées multiples de barbelés, des miradors et de nombreux soldats fortement armés.

Le regretté Aissat Idir ajouta qu'il fallait dire aux responsables d'Alger que le temps des pétitions et des déclarations politiques et syndicales était dépassé et qu'il ne fallait penser qu'à l'action .A mon retour , je transmis toutes ces remarques sur l'évasion et la politique syndicale à Benyoucef Bensiam venu s'enquérir de la part de Benkhedda et les transmit à celui-ci.

Je dois dire encore une fois , que ce rôle d'avocat militant et intermédiaire avec des hommes de la trempe de Aissat Idir et de bien d'autres responsables ou militants chevronnés, a considérablement contribué à notre formation révolutionnaire et à accroitre notre détermination et notre foi en la justesse de notre cause . Tout ce que nous avions appris sur les bancs de l'école, du lycée ou de l'université était enrichissant sur les plans culturel et intellectuel. D'ailleurs, cet apport intellectuel et culturel n'est pas étranger à notre adhésion à cette grandiose épopée de l'Algérie en lutte.

Certes, nous n'avons pas porté les armes ni subi les affres des maquis, de la torture et de la prison.

Encore que durant la Bataille d'Alger, le collectif des avocats vit la plupart de ses membres arrêtés et enfermés dans les camps d'internement Seuls Me Bouzida et Me Hadj Hamou ont échappé à l'arrestation du fait. qu'ils se trouvaient à Paris pour plaider les recours en grâce des condamnés à mort (pour moi feu Lakhnéche Mohamed), devant René Coty, président de la république française. Ainsi que Me Rebbani en déplacement à Annaba, tous les trois ont rejoint la délégation extérieure du FLN où ils ont poursuivi la lutte : qui dans l'information (Sawt El Arab à la radio du Caire) puis le ministère de l'information du G.P.R.A à Tunis, qui dans la diplomatie.

LE PEUPLE et ses HEROS de la Guerre de Libération Nationale

Par / M. Ammar Mohamed DAOUDI



L'Algérie, colonisée en 1830, dans le sang, la terreur et l'extermination n'a été reconquise de Haute Lutte, que grâce à notre Glorieuse Révolution du 1er Novembre 1954, grâce à ses héros et ses Héroïnes et à tous ceux qui ont pris part au dernier Combat Libérateur de 1954 à 1962, sous la bannière du FLN/Historique et de son bras armé, l'ALN, combat qui a été mené sous diverses formes, militaire, politique, diplomatique, militante… .

Il s'agit bien d'une réalité historique, d'une véritable Révolution dont la Grandeur a dépassé les frontières de l'Algérie.

Une véritable Guerre de Libération Nationale, une Guerre de Décolonisation décidée et menée par des Hommes d'exception, qui a induit inéluctablement le recours à la force des armes, conforté par une autre force légitime de combat non moins redoutable, celle de la Parole et de la Plume.

Et peu importe donc l'avis de ceux qui, hier, voulaient ignorer les Symboles de notre Révolution du 1er novembre 1954 en disant fallacieusement :



Puisque nos visites ne se limitaient pas à l'étude et à l'examen des dossiers d'inculpation et d'accusation. Ces visites extrêmement fréquentes étaient destinées à maintenir et à galvaniser davantage le moral des détenus : on les tenait informés, au jour le jour, du développement et de l'intensification de la lutte dans les villes et dans les montagnes.

Car il ne faut pas oublier que les patriotes emprisonnés n'avaient pas le statut politique ; ils étaient considérés comme des détenus de droit commun. Et comme tels, ils ne recevaient ni journaux ni aucune publication, et même les visites familiales étaient rares et espacées.

A ces assistances judicaires et sociales, s'ajoutaient d'autres actions qui dépassaient de loin, le cadre de notre profession.

Aussitôt qu'on rendait visite aux militants après leur mise sous mandat de dépôt, on transmettait à l'organisation les renseignements précieux qu'ils nous fournissaient. La torture étant quasi générale, il arrivait, souvent que sous l'empire des sévices, les militants avouent à la police les pseudonymes vagues mais susceptibles, après des recherches et des recoupements, de compromettre les membres des groupes dont ils faisaient partie.

Nous communiquions alors rapidement à l'extérieur, les noms des militants en danger, ce qui permettait à ceux-ci de se cacher ou de prendre le maquis pour éviter l'arrestation, la torture et parfois la mort.

Personnellement, je transmettais tous ces renseignements à Malek Hachem, jeune étudiant militant du FLN qui les transmettait, à son tour, à Chergui Brahim.

De la gratuite à la permance

En 1956, Benyoucef Benkhedda , membre du Comité de Coordination et Exécution du FLN , vint me voir à mon domicile à Belcourt. Nous avons discuté de l'organisation de la défense des détenus politiques .Je devenais le contact permanent entre le Collectif des Avocats et le CCE.

Le jour de notre rencontre , il me demanda quels étaient les besoins des avocats, sachant que nous étions tous les douze , entièrement accaparés par la défense politique et que nos ressources autres que les affaires pénales politiques avaient pratiquement disparu du fait du boycott de la justice française par le F.L.N .

Je lui proposai de passer des cinq mille anciens francs naguère octroyés à chaque avocat du Collectif, à vingt cinq mille francs par mois .Cette proposition fut acceptée.

On y ajouta les frais de déplacement, d'hôtel et de restauration pour chaque avocat se déplaçant à l'intérieur du pays aussi bien vers les camps que vers les tribunaux et les prisons de l'intérieur. Ces frais devaient faire l'objet de justifications exactes et probantes par chaque confrère .Sur le plan matériel, ces dispositions fûrent appliquées jusqu'à la dislocation par arrestation et départ après la bataille d'Alger en 1957.

Evidemment, il était décidé qu'hormis ces défraiements, aucun d'entre nous ne percevrait aucun centime des familles des détenus. La plupart d'entre nous avaient déjà appliqué ce principe de gratuité dès les premiers jours de l'organisation de la défense en 1955. C'était mon confrère Me Arezki Bouzida qui nous remettait à chacun la somme de cinq mille francs lors de nos réunions de collectif, tenues d'une manière tournante dans nos différents cabinets.

A cela s'ajouta ensuite,l'organisation de la prison de Serkadji ou s'entassaient ensuite des milliers de détenus. Avec le comité de la prison composé de Rabah Bitat, Mohamed Benmokadem, El Hachemi Hamoud et Rebbah Lakhdar, nous discutions des problèmes sociaux, de l'aide aux détenus et à leurs familles.

Nous recensions régulièrement les besoins en vêtements et autres et essayions d'y faire face en les communiquant soit à mon contact Malek Hachem, soit à Chergui Brahim, responsable militant qui avait un véritable don d'ubiquité , aussi actif et entreprenant que bref, incisif , efficace et rapide dans la formulation, l'exécution et l'organisation. En fait, au fil des mois, Chergui Brahim était celui qui, entre autres réglait tous les problèmes d'organisation et d'intendance du collectif des Avocats et des détenus d'Alger.

Rayonnement du collectif à travers le pays

Alger était la principale place forte de la défense, non pas parce qu'elle était privilégiée ou favorisée par rapport aux autres villes et régions du pays.

Parce qu'il faut savoir que jusqu'à 1958, Alger était le siège de la seule cour d'Appel du pays. Toutes les affaires qui étaient jugées en première instance devant les autres tribunaux du pays (Oran, Constantine, Bône, Batna, etc…), étaient déférées sur appel des condamnés ou du parquet de ces villes, devant la seule cour d'appel d'Alger.

Ainsi à titre d'exemple, les militants, les Moudjahidine ou les Moussebiline des Aurès condamnés par les tribunaux régionaux, étaient défendus sur appel par les avocats d'Alger.

Très souvent en appel, on obtenait des décisions de relaxe ou des peines équivalentes ou couvrantes la détention préventive. Les malheureux Aurésiens, une fois libérés de Serkadji, n'avaient qu'une adresse et un point de chute dans la capitale: le cabinet de l'avocat qui les avait assistés.

A midi ou le soir, nous les retrouvions à la porte de notre cabinet, sans argent et égarés dans la grande ville. Il fallait



La création du collectif

Evidemment, les avocats parisiens sus–cités ne faisaient que des apparitions espacées, puisque n'étant pas à demeure à Alger et ne pouvant y être pour longtemps du fait de leurs activités dans leurs cabinets parisiens.

Très vite, notre confrère, Me Bentoumi, s'est trouvé submergé sous l'afflux des lettres de constitution et des démarches des familles des prévenus. Beaucoup de ces derniers ne pouvaient donc recevoir les visites de leur avocat et ni même être défendus utilement devant les juridictions d'instruction et de jugement.

Dés les premiers mois de l'année 1955, l'on se rendit compte à tous les niveaux, qu'il fallait prendre en charge et organiser la défense et l'assistance des patriotes arrêtés en de plus en plus grand nombre.

Nous étions alors une poignée d'avocats algériens à Alger, jeunes pour la plupart .Mais comme nous n'étions qu'une minorité au sein du barreau d'Alger (une douzaine de jeunes Algériens contre 300 avocats français), nous étions très unis et solidaires autour de la lutte de libération qui allait en s'amplifiant.

Le résultat de nos contacts et discussions quotidiennes fut la décision de nous réunir pour discuter sans ordre du jour préalable.

Notre première rencontre officielle eut lieu dans le cabinet de Me Grange, avocat français libéral et favorable à notre combat, cabinet sis à la rue de Constantine/ Alfred Lelluch (actuellement Asselah Hocine) .

Etaient présents à cette réunion : Me Grange , Me Amar Bentoumi , Me Mahieddine Djender ,Me Abderrezek Chentouf , Me Mohamed seddik Benyahia, Me Nefa Rebbani , Me Ghaouti Benmelha, Me Guedj , Me Mahmoud Zertal et Me Mohamed Hadj – Hamou .

C'est ainsi que fût crée « le collectif des Avocats FLN ». Les réunions qui suivirent consistèrent à dispatcher les lettres de constitution émanant des patriotes détenus, ainsi que la réparation des affaires délictuelles et criminelles fixées aux audiences des tribunaux et des cours.

Puis , progressivement , on fit circuler dans les prisons , les noms de tous les avocats du collectif , **si bien qu'en 1956, le collectif , après deux ans d'existence avait vu affluer de jeunes stagiaires , si bien qu'il comprenait les avocats-militants :**

Amokrane Amara , Ghaouti Benmelha Amar Bentoumi , Arezki Bouzida , Abderrezak Chentouf , Mahiedieddine Djender , Mohamed Hadj- Hamou , Hamid Hammad , Omar Menouar , Nefa Rebbani Hocine Tayebi , Mahmoud Zertal et Kaddour Satour .

Au début de 1957, à la veille de la grève des 8 jours, nous avons été répartis en secteurs à travers la ville, chaque avocat était responsable de la défense dans un secteur donné.

L'action du collectif

Dès lors, en 1955 , les réunions du collectif devinrent fréquentes , tantôt dans le cabinet de Chentouf , tantôt dans celui de Bouzida , tantôt dans mon cabinet .On y discutait de tous les nombreux problèmes que posaient la défense et la répression, tant sur le plan juridique que sur les plans politiques et sociaux. C'est ainsi qu'on y décidait des interventions auprès des autorités administratives et pénitentiaires, allant même jusqu'à solliciter et obtenir des audiences auprès de l'avocat général chargé du régime pénitentiaire, et des directeurs de prison pour protester contre les conditions intolérables d'incarcération et de punitions dans les prisons.

Lorsqu'en juin 1956, notre confrère Me Zertal fût avisé la veille de l'exécution du chahid Zahana, nous nous réunîmes en urgence exceptionnelle dans mon cabinet pour tenter d'envisager les voies et moyens d'empêcher ce qui allait être la première exécution capitale de patriote.

Nous décidâmes de nous partager en multiples délégations auprès des plus hautes autorités administratives et spirituelles afin de les amener à intervenir, au plus haut degré, pour empêcher l'exécution de ce crime.

Des confrères se rendirent chez Chaussade, secrétaire général du Gouvernement général, d'autres auprès du préfet d'Alger, d'autres auprès de l'Archevêque d'Alger, personnellement, je me suis rendu avec Me Hammad auprès du Grand Mufti d'Alger Baba Amar.

Peine perdue, nos démarches ne servirent à rien .On connait la suite Zahana et Farradj fûrent odieusement guillotinés le lendemain à l'aube.

En marge de leur activité à caractère judiciaire , les Avocats du collectif d'Alger ont été sollicités par Mohamed Lebjaoui , membre du Conseil National de la Révolution Algérienne (CNRA), pour participer à l'organisation et au déroulement des travaux du congrès constitutif de l'Union Générale des Commerçants Algériens (U.G.C.A), qui s'est tenu au cercle du progrès à Alger en 1956.

Il convient de souligner d'emblée qu'aucun d'entre nous n'a posé le problème des honoraires. Le principe de la gratuité de la défense était implicite et absolu. Le désintéressement était total. Personne n'a revendiqué une quelconque rétribution.

Nous nous sommes mis à assister les prévenus devant les juridictions d'instruction et de jugement. Nous leur rendions visite dans les prisons. Nous recevions et réconfortions les membres de leurs familles. Ces aspects relevaient de l'exercice de la profession d'avocat.

Mais même, sous cet angle, nous faisions plus que défendre et assister les patriotes devant les tribunaux.



La défense pendant la guerre de libération nationale

Collectifs des avocats du F.L.N

TEMOIGNAGE (3ème partie)

Maitre Mohamed Hadj- Hamou

Membre fondateur, puis coordinateur du collectif des avocats

Un jour doit venir où tous les intellectuels (Médecins, Avocats, Enseignants, Etudiants, ect ..) engagés dans le combat , devront être recensés et portés à la connaissance de tous . Car la lutte pour l'indépendance ne se résume pas au fusil du Moudjahid ou au pistolet du Fidaï quels que soient la gloire et le mérite de ceux-ci .
Le sacrifice physique a eu son complément naturel dans l'apport de l'intelligence et de l'intelligentsia du moment, aussi peu visible et peu nombreuse en proportion qu'elle ait été. L'Emir Abdelkader l'avait bien compris qui proclamait :
«l'épée est l'esclave de la plume ».

Les dignes continuateurs de l'Emir que fûrent les premiers dirigeants historiques et fondateurs du Front de libération Nationale ont bien saisi aussi l'importance et le rôle des intellectuels dans le combat libérateur .Ce fût là la force du FLN qui fit appel à toutes les forces vives du pays sans exclusive et sans étroitesse d'esprit.

C'est ainsi que le Conseil National de la Révolution (C.N.R.A) recevait le concours précieux de Benyoucef Benkhedda , de Saad Dahlab , de Abdelhamid Mehri , de M'Hamed Yazid , du Docteur Ahmed Francis . Par la force des choses, les premiers sollicités furent les avocats.

En effet, dès les premières explosions du soulèvement national du 1er Novembre 1954 et dés les premiers attentats et embuscades, une féroce répression s'abattit sur la population.

Dans leur souci de circonscrire et de juguler le combat du peuple Algérien, les autorités coloniales multiplièrent les arrestations et les rafles dans toutes les régions du pays.

Dès Novembre 1954, les forces de police et la machine judiciaire Françaises entreprirent de remplir les prisons. Arrestations, perquisitions, tortures et condamnations devinrent monnaie courante à travers tout le territoire. Aussi bien l'organisation dirigeante du FLN que les familles des militants et moudjahidine arrêtés recherchèrent le concours d'avocats défenseurs.

Au début, l'on cherchait surtout par ce concours à aider et secourir les patriotes et les citoyens détenus. Pour ce faire , les victimes des agissements et du déchainement de la police et de la justice Françaises s'adressaient ainsi que leurs familles à des avocats précédemment constitués dans les procès politiques montés contre les militants des partis nationalistes existant avant le 1er Novembre 1954, en particulier les avocats du PPA-MTLD , premier et principal parti revendiquant l'indépendance de l'Algérie.

C'est ainsi que dès les premières semaines de Novembre 1954 et dans les mois qui suivirent, les patriotes arrêtés constituèrent des avocats tels que Me Bentoumi , Me Stibbe , Me Braun , Me Douzon , Me Dechezelles de Paris, Me Louis Grange.



que les paras allaient occuper les crêtes, l'aviation et la marine s'étaient abstenues d'intervenir : plan rouge ne répondant pas, l'Etat Major comprend que la situation est tout autre que les troupes Françaises n'ont pas le dessus. Alors par série de 12 douze, les obus éclatent sur les crêtes.

L'explosion des roquettes labourent le sol, déchirant les tympans, c'est l'enfer. L'aviation intervient : jaguards, pipér cub de reconnaissance entrent en action. Le commandant Français fait donner l'ordre d'attaquer par les bombes au napalm, la forêt brûle, le tonnerre des batteries s'amplifie, devient de plus en plus sourd.

Une nappe de sang

Les deux Katibate doivent se replier maintenant. La guerre de mouvement impose un rapide repli. Appuyé par l'aviation et la marine, l'ennemi tente d'encercler les Djounoud de L'A.L.N ; il faut rompre le bouchon pour la Katiba El Hamidia, le repli avait été fixé vers le nord vers Ain Dhar au moment où l'artillerie est entrée en action.

Seul en haut, aux prises avec des groupes de parachutistes que viennent de déposer les hélicoptères, reste le groupe de Si Menaouar. Vingt hommes contre plus de deux cent soldats.

Si Menaouar , debout tire avec le fusil FM, la MG de Antar à chauffé, il ne peut plus s'en servir, le canon, la cross ,tout est brulé, sur le dos de la crête, Si Menaouar et son groupe tiennent encore, mais dix Djounoud ne se relèveront plus. Les paras n'avancent plus malgré les injures et les menaces de leurs officiers.

Un soldat crie « on ne peu pas avancer lieutenant !, c'est soit un commando qui nous canarde, soit un officier lui-même qui tire avec une pièce ». Il ne se trompe pas, de son arme de marque américaine, le commandant de la KATIBA de la wilaya 5 les tient à distance.

Sur les flancs, cernés de toutes parts, les éléments de l'A.L.N attendent le moment propice pour briser l'encerclement. L'arrivée de la nuit sera une alliée appréciable pour une telle tentative. L'aviation poursuit son bombardement sourd et aveugle, les quatre appelés originaires de Constantine sont atteints par une roquette.

Il entrevoit les blindés à deux mètres environ, Si Mustapha et sa section attendent également, il n'est plus question de s'accrocher avec l'ennemi, le FM bar est inutilisable, le trépied est coincé, la mitrailleuse 24 s'est enrayée. Plus bas il y'a douze autres moudjahidine dont Si Mohamed, le seul moyen de se replier est de gagner d'abord la route puis de longer la plage à la tombée de la nuit.

Les bombardements reprennent de plus belle, l'ennemi tire a l'aveuglette pour essayer de débusquer les moudjahidine, roquettes et obus explosent toujours dans un fracas infernal. Toujours sur leurs positions, les Djounoud attendent le moment favorable pour briser le cercle de feu.

C'est ce soir que le soleil tranche l'horizon d'une nappe de sang. Un silence lourd et poignant s'abat sur El Mardja et ses montagnes. Alors avec la complicité des ténèbres, les éléments de L'ALN par groupe, tentent la sortie avec le sentiment qu'ils doivent réussir ou mourir en héros.

- Ils réussirent pour avoir accroché plusieurs fois l'ennemi, commencent alors aux premiéres heures du second jour, l'opération de ratissage dans laquelle la Katiba El Hamidia perd son chef Si Athmane.
- Le plans rouge a coûté la vie à 37 Moudjahidine.
- Il y a eu aussi 14 blessés et 01 prisonnier.
- Dans les rangs ennemis, les pertes ont été très élevées.

★ **Auteurs /M. Chaouche Merouane**
M. Kessaissia Mohamed dit Si Medjahed
M. Bouriche Abdelkader



Bataille Sidi ABDERRAHMANE - Ouest Ténès

10 JUIN 1958

Soudain, l'alerte court de groupe en groupe : « Ils arrivent, tenez – vous prêt ». Sur terre, les colonnes ennemies progressent lentement. D'abord les chars et les blindés et derrière les fantassins. Une véritable fourmilière ; dans le ciel les hélicoptères noirs s'apprêtaient à déverser des centaines de paras. Au large, la mer est déchirée par les manœuvres des bâtiments de guerre braquant leurs canons vers les monts d'EL Mardja. L'A.L.N va donc affronter plusieurs régiments soutenus par l'artillerie, l'aviation et la marine. C'est un véritable dispositif de bouclage qu'effectue l'ennemi.

Les huit sections des deux Katibates en tout et pour tout: 310 éléments, l'armement est léger à l'exception d'une MG 42, de quelques fusils mitrailleurs, et un FM anglais Bren. Les Djounoud ont reçu l'ordre de ne tirer que sur ordre ou signal de Si Athmane, ils observent les progressions de l'ennemi qui grimpe vers les crêtes mètre par mètre.

La distance entre L'A.L.N et l'ennemi se rétrécit ; Si Abderrahmane qui ne perd pas un détail entend et voit un officier Français lancer : « Aller ! tout le monde sur la crêtes ». Son regard s'arrête quelques instants sur un groupe d'Algériens civils , que l'armée a amené avec elle pour les utiliser dans le transport des postes émetteurs servant de moyen de transmission au combat des montagnes, ainsi que le matériel de guerre. Les soldats ont atteint presque le haut des collines.

L'attaque

« Ouvrez le feu », d'une voix puissante Si Athmane lance l'ordre d'attaquer, le Djoundi El Moutaouef qui depuis quelques secondes, avait dans son champ de tir l'officier, appuie le premier sur la gâchette, frappe en plein poitrine. Le lieutenant culbute en arrière. Les deux Katibate dans un mouvement coordonné, ouvrent le feu dans la même seconde. Sous la puissance du feu, les soldats sont surpris, ils tentent de dégringoler, de se replier, beaucoup sont touchés et ne se relèveront pas. Les hurlements des balles se mêlent aux cris des douleurs et de désespoir des soldats Français qui paniquent.

Debout, le Djoundi Antar tire et tire encore , la MG 42 crache la mort et fait se recoucher tous ceux qui tentent de se relever. Si Mohamed Seghier sort de sa cachette et débarrasse le lieutenant tombé à quelques pas de lui de ses jumelles, de son pistolet et de plusieurs documents ; ont aurait dit que la foudre s'est abattue sur El Merdja.

Ce scénario s'est déroulé juste devant l'adjoint de Si Athmane (W4) et de son secrétaire El hadj Merouane Chaouche.

De partout les Djounoud tirent surtout sur ceux qui bougent ou tentent de se sauver. L'effet de surprise désorganisa les rangs des troupes Françaises en opération. Les flans des crêtes se vident d'un coup, tout est balayé par les balles traçantes, il y a à peine dix minutes que tout à commencé.

L'enfer

Dans un chargé échevelé, les moudjahidine poursuivent les fuyards, dans leur passage, ils récupèrent les armes et les munitions abandonnées, prés de 80 de tout genre. Les premiers assaillants ont été mis hors de combat.

Cela a été si rapide qu'une scène qui vient de se dérouler au moment de l'attaque est passée presque inaperçue. Quatre appelés Algériens arrivent presque en haut des crêtes, ils se sont retournés et mis à tirer sur les soldats Français.

L'A.L.N a repoussé victorieusement la première attaque, les douze prisonniers civils amenés par les troupes Françaises se mêlent aux Djounoud, ils transportent trois postes émetteurs récepteurs radio. De l'un d'eux, une voie nasillarde jacasse et s'affole : « plan rouge répondez, plan rouge répondez ! Répondez ».

Apres quelques instants, elles se tait avant de lancer un nouvel ordre : « Envoyer douze par douze »!. L'ordre s'adresse à l'artillerie de l'infanterie et aux bâtiments de guerre jusque là croyant



Un conseil de guerre réunit, les cadres de deux Katibas et la décision héroïque de faire face à l'ennemi quelque soit les conditions est vite prise, Si Athmane s'adresse alors au Djounoud :

« … Nous allons affronté les forces colonialistes Françaises puisque nous sommes au courant de leur arrivée .L'effet de surprise jouera en notre faveur , nous allons occuper les crêtes, nous avons de grandes chances de succès, puisque nous verrons venir l'ennemi et nous serons prêts à le recevoir comme il se doit par les Djounoud d' El-Hamidia !. Vous avez là une excellente occasion de vous équiper en matériel et en armes de guerre. Ce qui doit arriver arrivra ! Allah ou Akbar ». Dans un raclement de terre, les sections l'une derrière l'autre sortent de la mosquée à l'assaut des crêtes aux cimes illuminées par la pleine lune qui surplombe la mosquée de Sidi Abderrahmane.

A Ténès alors que le jour commence à peine à se lever, les bruits des puissants moteurs de chars et d'half –tracks, des camions, les appels aux ordres éveillent brutalement la ville recroquevillée dans une attitude peureuse à l'intérieur de ses remparts.

Dans un tintamarre de klaxons, les colons de la ville défilent à travers les rues et crient : « n'ayez crainte les arabes, l'armée française va vous ramener les fellaghas, ce soir ils seront tous là , n'oubliez pas de venir voir vos fellaghas » . (Témoignage du Moudjahid KASSAISSIA Mohamed nom de guerre Aziouz en W4 et Medjahed en W 5).

La Faille

Sur les crêtes d'El - Mardja , les Djounoud sont à leurs postes de combat bien avant le petit jour , sachant que les heures qui vont suivre seront brûlantes .

Si Mustapha avait appris la nouvelle dans la Mosquée de Sidi Abderrahmane , il s'apprêtait à boire son café , il n'a pu l'avaler. La trahison lui avait soulevé le cœur. Instinctif, il crispe sa main sur la crosse du fusil, étendu sur le ventre, Si Abderrahmane parcourt d'un regard sagace le paysage, se remémore le propos de son officier si Athmane , oui l'occasion est bien belle, l'A.L.N sortira vainqueur aujourd'hui puisque dans cette guerre de mouvement, le succès est du côté des forces qui sont prêtes et averties les premiéres, c'est à dire la surprise pour démoraliser l'ennemi et les katibate le sont.

Dans chaque guerre, la réussite dépend de l'état d'esprit des Djounoud qui versent leur sang sur le champ de bataille , de la conviction que cette guerre est juste , de la conscience qu'il est indispensable de sacrifier sa vie pour le bien être de ses frères et relève le moral du Djoundi et lui fait supporter les difficultés et ennuis ; le fait de comprendre les buts et les causes de la guerre a une importance considérable : c'est le gage de la victoire .

Il n'yà plus qu'à attendre l'apparition de l'ennemi et le signal d'ouvrir le feu ….

Le Djoundi Antar, bien en retrait de son groupe, caresse amoureusement le canon de la MG 42. Grâce à elle, il est devenu célèbre pour les ravages qu'il avait fait dans les rangs des forces ennemies.

Tirant tronc debout, pas du tout incommodé par le poids de la pièce, il aime bien voir les parachutistes s'affaisser, pantins désarticulés et grimaçants. Aujourd'hui certainement, le spectacle sera plus amusant ; puisque sa position est idéale, il domine tout le paysage et ne restera aucun soldat ennemi qui tenterait de grimper au sommet de la crête.

Les officiers des deux katibates Si Athmane et Si El Menaouar se sont séparés après avoir mis au point la stratégie à appliquer, guerriers expérimentés, ils ont tout de suite relevé la faille dans la tactique de l'ennemi, celui-ci avant de déclencher les hostilités, voudra prendre position sur les crêtes, croyant ferme surprendre les Moudjahidine dans les maisons de Sidi - Abderrahmane. Mais il arrivera trop tard les hauteurs sont déjà occupées par les moudjahidine de la wilaya 5 qui possédaient un armement anti-aérien et bien équipé en armement et en munitions, il lui sera difficile de déloger L'A.L.N sans s'exposer aux balles des tireurs embusqués, sur ses soldats en offensive.



Bataille Sidi ABDERRAHMANE - Ouest Ténès

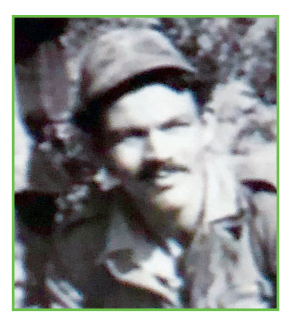
10 JUIN 1958



Benmoussa Belhathat Abdelâli Ahmed 9e Maroc El Khatir



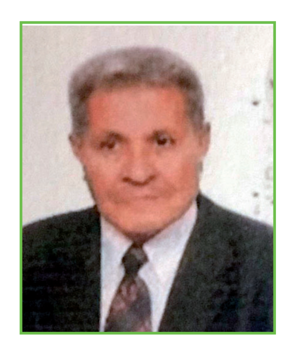
Brahimi Abderahmane Lâama Si Ali Djelloul Mustapha



Kerzazi Abderahmane dit Si Tarik



Chaouche Merouane Seghier



Kessaissia Mohamed dit Si Medjahed

Cet après midi, sous le soleil ardent de quatorze heures, quatre hommes grimpent péniblement vers le sommet de la montagne El-Mardja en file indienne. Ils cheminent en silence à travers une végétation de buissons et d'arbustes desséchés sans s'accorder un moment de répit.

Les quatre hommes dévorent le paysage qui se déroule devant leurs yeux. Ils semblent noter les traits de ce décor dans leur mémoire ou plutôt le retrouver; c'est qu'ici, chaque crête, chaque ravin, chaque pouce de terrain a son histoire.

Mais à tour de rôle au fur et à mesure que les souvenirs affluent dans leur esprit, ils racontent avec des mots bien simples cette terrible bataille de sidi Abderrahmane. Ils disent, comment, du ciel de la mer et de la terre, des trombes de fer et de feu avaient bouleversé El-Mardja dont le paysage avait pris soudain l'aspect fantomatique d'un cauchemar de démon. Ce jour là, les quatre hommes étaient des Djounoud de l'armée de Libération Nationale. Ce jour là, la Katiba El-Hamidia de la region 2, zone 4, W4 commandée par le Chahid si Athmane venant de la zone 4 (secteur de bissa), et la Katiba du Chahid si Menaouar de la zone 5 avaient affronté l'ennemi dans un combat sans merci, malgré la supériorité en nombre et en matériel de l'armée ennemie.

Cette année, l'été est venu sans crier gare. A l'intérieur de la mosquée de Sidi Abderrahmane (marabout) les Djounoud se couchent peu à cause de cette chaleur étouffante, la cour et les tables de pierres sont toutes occupées, il y a là deux Katibates, le temps de la détente et du repos. De temps à autre, les chants patriotiques repris en cœur s'élèvent vers le ciel étoilé.

La Katiba El-Hamidia avait reçu l'ordre d'effectuer un repli stratégique tactique vers le territoire de la Wilaya 5 et Sidi Abderrahmane, la rencontre aussi inattendue que réjouissante avait eu lieu avec la Katiba de Si Menaouar de la zone 4, Wilaya 5. Les deux responsables des deux Katibate se sont retirés pour s'entretenir de la situation et discuter de l'étape du lendemain.

Soudain, de groupe en groupe, une terrible nouvelle circule.Un agent de liaison vient d'arriver, il annonce que l'ennemi sait que la Katiba de la Wilaya 5 est stationnée à Sidi Abderrahmane; la nouvelle surprend les Djounoud et les officiers. Y'a-t-il eu une trahison!?, faut il partir tout de suite en un clin d'œil ?. Les 8 sections sont prêtes à attendre la décision de leurs supérieurs.



concrètement à la formation et à l'installation de cette organisation dans le Grand-Alger en accueillant en son sein, outre des jeunes de quartiers, de jeunes combattants qui portaient le treillis, dans les maquis, et de jeunes internés politiques, qui venaient directement des prisons. Ceux-là ont formé les premiers noyaux de la glorieuse JFLN.

Il faut signaler, tout de même, que ses bonnes dispositions dans le cadre de l'organisation de la jeunesse, il les a exhibées bien avant cette année. Cela remonte à 1956 quand, déjà adhérent à la section d'Alger de l'UGEMA, il a travaillé durement pour que les lycéens prennent le train des étudiants et fassent de même, en allant vers une grève générale à travers tous les lycées de la capitale et pourquoi pas... de tout le pays.

Ainsi, Si Youcef, va assurer la continuité de sa mission militante dans l'Algérie indépendante et va passer un bon temps à la FGA où de grandes figures de la révolution ont fait les premiers pas dans la gestion politique de notre pays.

En 1965, peu après le coup d'État, il est directeur au sein de la SNMC, avec son compagnon de lutte, au sein de la Zone Autonome, le P-DG, Abderrahmane Benhamida, qui fut le 1er Ministre de l'Éducation National dans le premier gouvernement de l'Algérie. Ensuite, il va à l'UNITEC, avant de prendre sa retraire. Mais une fois chez lui, est-il parti s'occuper de ses enfants, comme le font tous les retraités ? Pensez-vous... Si Youcef, ne pouvait laisser ses compagnons les moudjahiddine, «au gré des vents»..., il va les assister, en leur donnant le meilleur de lui-même. Il est donc membre du conseil national des MOUDJAHIDINE et membre du bureau de l'ONM d'Alger, jusqu'à ce mardi 22 octobre, date qui marque la fin de sa vie, une vie accomplie dans la détermination, avec ses amis, les vétérans de la lutte de libération nationale.

Oui, ces vétérans qu'il ne pouvait quitter, et ne pas rencontrer autour de sujets qui, pour certains, relevaient de l'antédiluvien. Mais lui, par contre, baignait dans ce climat de la mémoire, tant est si bien, qu'à l'annonce de son retour vers Dieu, Tout Puissant, l'un de ses intimes compagnons affirmait hautement : «La mémoire de la Zone autonome a disparu !». Quelle reconnaissance et quel bel hommage..., en réalité !!!

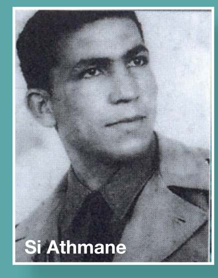
Et je revenais encore à ce frère qui me subjuguait par son humilité, valeur de celui qui est parti comme il a vécu, dans la discrétion.... Je le revoyais, dans toute sa simplicité, exhalant la dignité et le respect. Je revoyais en sa personne le modeste citoyen d'après l'indépendance, celui qui «s'est rangé» pour ne jamais paraître à «une certaine hauteur» qui ne lui ressemblait pas, qui ne lui seyait pas.

Il la laissait à d'autres, avides, imposteurs ou profiteurs à jamais, qui ont su saisir les opportunités et leurs substantiels avantages, en se servant abondamment comme s'ils monnayaient leur participation au devoir national. Si Youcef est resté égal à lui-même, il ne voulait pas pénétrer ce négoce pour ne pas perdre cette noblesse du militant désintéressé qu'il était.

Bataille Sidi ABDERRAHMANE Ouest Ténès *

10 JUIN 1958

La bataille de Sidi Abderrahmane fût l'une des plus sanglantes batailles qu'avait connue la région ouest de Ténès survenue le 10 juin 1958 à Sidi Abderrahmane (secteur de la Wilaya 5 historique) , entre les forces ennemies composées de milliers de soldats et d'un



Si Athmane



Si Menaouar

arsenal de guerre jamais connu dans la région et les combattants de L'ALN : deux compagnies stationnées à Sidi Abderrahmane: de la Katiba El-Hamidia de la W4 et la Katiba de Si El Menaouar de la Wilaya 5. Nombreux étaient les Moudjahidine compagnons de lutte sous le commandement des martyrs Si Athmane et Si Menaouar qui ont versé leur sang sur le Champ de Bataille. Notre devoir actuel est de transmettre leur message aux générations futures.



après, lorsqu'à sonné l'heure du combat libérateur. Ainsi, son père Si Hamid, se trouvait avec ceux-là dans la section d'athlétisme de l'AGVGA...

Revenons à son fils, Youcef, celui à qui je destine cet hommage posthume.

Pendant ses débuts dans la Révolution, il était lié avec de solides patriotes qui ont montré, sur le terrain de la réalité, leurs capacités d'engagement dans la lutte pour l'indépendance de l'Algérie. Ces patriotes avaient pour noms, les Chaïb, dit «Ahmed L'Oghrab», Sidi Driss, Abderrahmane Benhamida, Arbadji, Ramel et tant d'autres. Ainsi, une fois que la ZAA – Zone Autonome d'Alger – a été structurée, Youcef Zani a été nommé adjoint de Abderrahmane Benhamida, en tant que Commissaire politique. Le choix, quoiqu'en dise, n'était pas fortuit car, les deux étaient de bons amis, et de niveau de culture appréciable, l'un médersien, l'autre normalien, pour ce poste sensible dans une Zone quadrillée par un impressionnant dispositif de sécurité.

Pour sa contribution engagée et positive au sein du FLN, l'instituteur et non moins militant Youcef Zani, a été arrêté et torturé par les parachutistes du général Massu en 1957. Effectivement, il a connu cette sinistre «Villa Sézini» qui a laissé des traces indélébiles chez l'ensemble des militants qui ont eu la chance d›échapper aux griffes de leurs tortionnaires. Mais faute de preuve, l'enfant de «La Scala» en est sorti indemne mais tellement éprouvé par les affres de ce temps qui lui a paru une éternité. Quelques mois après, en 1958, il a été entraîné dans une autre galère, puisqu'arrêté et incarcéré, après une forte ration de sévices et d'humiliation, au Centre de triage et de transit de Birtraria, qui était aussi dur qu'une prison, là où Aissat Idir a subi la torture quatre jours durant avec une férocité et atrocité insoutenables menée par les parachutistes.

Ainsi, après le tribunal militaire, la condamnation et les affres de la prison, Youcef Zani, a-t-il baissé les bras ? Absolument pas ! Une fois sorti de prison en 1957, Yacef Saâdi qui a été arrêté entre-temps – qui connaissait fort bien son sérieux et ses capacités d'organisation – l'a contacté pour lui confier la réorganisation de la Zone Autonome d'Alger. Si Youcef a travaillé dans ce sens, jusqu'à l'indépendance, même si sa mission a été quelque peu interrompue par cette autre arrestation en 1958, que nous avons déjà signalée.

Encore une fois, il faut relever le militantisme de la famille Zani, pour comprendre pourquoi le jeune Youcef a montré, pendant la Révolution, de puissants signes de courage et d'engagement. Tout simplement, parce qu'il a baigné dans ce climat stimulateur où le militantisme était une valeur sûre et inaliénable. «Ammi» Hamid, son père, a été parmi les premiers à rencontrer chez Yacef Saâdi à Alger, Abane Ramdane, en compagnie des frères Bouzrina et Ahmed Ghermoul. Également, il est à signaler qu'il a dû mettre sa maison, de son propre gré, à la disposition de la lutte de libération nationale. Comment cela ?. Eh bien, tout simplement, en accueillant de grands dirigeants qui venaient se réfugier chez lui, à l'abri des forces de sécurité de l'ennemi. Ben M'hidi, par exemple, selon le témoignage de Yacef Saâdi, a bel et bien passé quelque temps chez les Zani, avant d'être transféré dans une autre cache, dans les environs.

D'ailleurs, peu de temps après, et pour des raisons de sécurité, la maison familiale des Zani a été brûlée, par l'organisation du FLN, parce qu'elle était ciblée, et bien ciblée, du fait que le colonel Schœn, responsable des services spéciaux en Algérie, habitait le quartier, à Fort l'Empereur. Cet incendie, provoqué sciemment par les nôtres, permettait de laver de tout soupçon la famille que l›on pouvait suspecter d›être impliquée dans des «infractions» que n'admettaient pas les indus-occupants en cette période de la révolution. Mais cela, franchement, n'a pas arrêté les Zani dans leur parcours patriotique pour l'avènement d'une Algérie indépendante.

Alors, on ne s'étonne plus que Youcef Zani, a profité de nombreuses occasions pour plonger, tête baissée, dans la fournaise de cette lutte libératrice où le «Nidham», comme on l'appelait alors, a montré sa prééminence et sa discipline, dans toutes ses structures. Notre jeune Youcef Zani, sur les pas de son père Si Hamid a eu cette audace de véhiculer de grandes pointures de la Zone, les Arbadji et Ramel, en même temps qu'il a activé en tant qu'adjoint du frère Benhamida, au commissariat politique. Et le redire n'est pas de trop...

Voici, brièvement, la participation de Si Youcef à la lutte de libération nationale..., une participation plus qu'honorable qui ne l'a jamais exhorté, de son vivant, à s›en prévaloir, ostensiblement, comme le font plusieurs, parce qu'il a toujours considéré qu'il n'a fait que son devoir, et son devoir seulement.

Cependant, et après le recouvrement de notre souveraineté nationale, à laquelle il a concrètement participé, il nous est aisé de dire, à ceux qui ne le connaissent pas, qu'il a été, dès la constitution du nouvel État Algérien, membre de la FGA – Fédération FLN du Grand Alger – aux côtés des grands responsables, le coordinateur Zoubir Bouadjadj, les Rabah Bitat, Mohamed Merzougui, membres des 22, Hocine Zahouane et d'autres. Il a beaucoup travaillé dans cette structure. Il s'est occupé de la formation des militants, mais surtout des jeunes qui ont retenu son attention et pour lesquels il a réservé pratiquement tout son temps. De ce fait, il a été l'un des animateurs, du premier noyau de la nouvelle organisation nationale de la jeunesse, la JFLN qui, à peine créée en 1962, a eu le privilège d'être structurée et encadrée par un potentiel de meilleurs jeunes du pays. Si Youcef, a participé





De gauche à droite : Yacef Saadi - Yousef Zani

Youcef ZANI n'est plus

La mémoire de la zone autonome d'Alger a disparu

Par / M.Kamel Bouchama
Auteur

Renversé par un véhicule alors qu'il traversait le boulevard Bouguerra à EL-BIAR pour rejoindre son bureau, immédiatement il à été hospitalise, à l'hôpital Mustapha dans un état comateux . Malgré les soins intensifs prodigués par les services hospitaliers, il a fini par rendre l'âme le 22.10.2019.

J'étais atterré par la nouvelle de sa mort, parce que la mort est un événement toujours douloureux par sa cruauté. Que Dieu me pardonne! Mais enfin, me suis-je dit, en me ressaisissant, plutôt en revenant à la réalité, pourquoi me lamenter sur la disparition de Si Youcef ?. N'est-il pas content (le connaissant fort bien) de sa vie passée autour des siens dans l'honnêteté et la sobriété ?. N'est-il pas satisfait de son bilan de militant, lui qui a montré ses capacités de rendement et de sagesse, tout au long des années que lui a prescrit de vivre, Dieu le Miséricordieux, dans ce monde des humains ?. Enfin, ne se réjouit-il pas quand il est persuadé que nous l'aimons tous si fort .

Mais, je continuais quand même, malgré moi, ce jeu de questions-réponses, pour me soulager du choc de la mauvaise nouvelle que je venais de recevoir, m'annonçant la disparition de ce frère si proche et si cher. Et alors, Morphée, n'arrivant pas à me séduire en me prenant dans ses bras, pour que je puisse céder au sommeil, je démêlais, instinctivement l'écheveau de mes souvenirs, ceux avec cet Homme (que j'écris en majuscule), de bons souvenirs, en effet, où le militantisme et l'engagement tenaient, chez lui, leur place de choix.

Mais avant cela, je me remémorais, encore, cette belle et brillante carrière de ce militant silencieux, réservé ou effacé – c'est selon – car peu de ses amis savent que ce fut un intellectuel en son temps, au moment où le pays avait un besoin énorme de gens comme lui. **En effet, Youcef Zani, issu de cette famille de nationalistes et de sportifs, a fréquenté les bancs du Lycée Bugeaud dans le temps – Émir Abdelkader aujourd'hui –, ensuite le lycée de Boufarik et, après avoir passé brillamment son baccalauréat, il a été droit à l'École normale de Bouzaréah pour se consacrer à une noble carrière dans l'enseignement. En cette période, précisément, le statut d'instituteur lui donnait ce haut rang dans la société algérienne.**

La place de choix et le haut rang, certainement, mais lui, en étant instituteur à «Fontaine fraîche», son premier poste, et en jouant au basket en sélection d'Alger, a-t-il été ébloui par cette appartenance à deux corps qui, pour certains, les laissaient indifférents aux problèmes des leurs, sous le joug colonial ? Non pas du tout, le jeune Youcef, à peine âgé de 23 ans en 1955, a décidé d'abandonner tous ces avantages et rejoindre la révolution. Il avait de qui tenir, bien sûr ! Bon sang, ne saurait mentir, n'est-ce pas ?

En effet, il a montré depuis son jeune âge un attachement particulier à son pays. Cette disposition de militer sincèrement lui venait de son père Si Hamid Zani, cet homme respectable dans Alger, ce nationaliste de première heure, du temps du PPA où il activait inlassablement aux côtés d'autres membres qui marqueront, plus tard, la Révolution de Novembre. Cela, ne lui a pas suffi, bien entendu, puisque parallèlement à la politique, le papa s'est engagé corps et âme dans le sport, le football en tant que phénomène social de première instance (il a été le créateur du CCA), et ensuite en tant qu'athlète aux côtés de jeunes algérois, devenus par leur courage et leur détermination, de grands militants, quelques années



COMMEMORATION
17 OCTOBRE 1961 - 17 OCTOBRE 2019



De gauche à droite : M.Mohamed Mekid / M.Mohamed Satouki / M.Mohamed Arezki Ait-Ouazou / M.Moula Itim / M.Allal Tikobaine / M.Djillali Leghima



58 ans plus tard, ce Jeudi 17 Octobre 2019, la Maire de Paris Mme Anne HIDALGO inaugure une stèle artistique au pont Saint Michel, en hommage aux victimes de la répression sanglante par la police de papon de la manifestation pacifique du 17 Octobre 1961.

C'est l'histoire de Paris, celle d'une ville qui ne peut accepter ce type de massacres, qu'on puisse tuer des hommes et des femmes qui manifestent pacifiquement pour une juste cause, a déclaré la Maire de Paris après une brève cérémonie en présence de plusieurs invités et assistants notamment l'Ambassade d'Algérie, le Consul Général, des responsables de l'ex Fédération du FLN en France, des élus locaux, Mr VILANI Cédric député des associations et syndicats, autant de participants dont plusieurs brandissent le drapeau Algérien.

Pour rappel, le 17 Octobre 1961, des centaines d'Algériens ont été noyés ou massacrés par la police française à Paris. C'est un devoir de justice de ne pas oublier cette date.

Pour dénoncer le couvre feu raciste imposé aux Algériens, interdiction de sortir de 20h30 à 5h30, les cafés et tous les commerces tenus par ces derniers doivent fermer à 19h. Le 17 Octobre 1961, la Fédération du FLN en France suite aux comptes rendus inquiétant de la base, à décidé d'organiser une manifestation pacifique dans les rues de Paris.

Le préfet de police papon qui a reçu carte blanche des plus hautes autorités, lance avec 7000 policiers une répression sanglante. Il y aura 12000 arrestations et plus de 430 morts noyés ou exécutés parmi les Algériens.

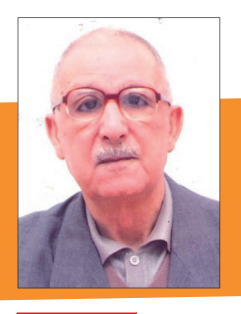
Ce crime au cœur de l'Etat français n'a toujours pas été reconnu officiellement.

MOULA Itim









Constat et appel des vieillards

Par / M. BENELHADJ MOUHAND OUAMAR
Secrétaire général par intérim de l'organisation nationale des moudjahidine

L'année 2019 est la plus triste période de la vie de l'organisation nationale des moudjahidine. En effet, de nombreux camarades de combat nous ont quittés, en emportant avec eux leurs souvenirs, dont les derniers sont amers vues les circonstances de leurs décès dans des conditions d'absence de prises en charge par les pouvoirs publics.

Aux noms des membres de l'ONM encore en vie, je m'incline devant leurs mémoires et leurs souffrances.

Ainsi, notre organisation, affaiblie par la réduction de ses effectifs par cause de décès très nombreux, se trouve confrontée aux problèmes inhérents à la vie des moudjahidine nécessitant tous une assistance accrue vu l'âge avancé de chacun.

Aussi, il fallait à l'ONM jouer un rôle « modérateur » dans la crise provoquée par la tentative du 5ème mandat du président sortant.

Dans ce contexte, illustré par le bras de fer entre les pouvoirs publics et le mouvement populaire, dont les positions étaient et sont encore diamétralement opposées, l'ONM a tenté de jouer au « médiateur », en proposant un processus démocratique qui consistait à enclencher un dialogue afin de déterminer par les règles de la dialectique, ce qui devait être dans notre pays, et commencer par la création d'une instance indépendante et représentative des couches sociales, chargée d'organiser et mener l'élection présidentielle.

Mais hélas, nous avons constaté que les Algériens en « retard d'une guerre » sont nombreux chez nous.

Aujourd'hui, nous avons peur pour nos enfants et petits-enfants qui semblent ne pas mesurer les conséquences d'une lutte violente et fratricide, qui sera sans gloire.

Alors, nous exhortons tous nos concitoyens à la retenue, et que chacun utilise sa force et son savoir au développement du pays et à sa défense contre l'ennemi extérieur éventuel.

Je remercie au nom du Secrétariat National tous ceux qui ont approuvé notre position intermédiaire et pacifique, qui résulte peut être du fait que nous vivons encore avec les cauchemars de la guerre de libération que nous avons traversée, dont les souvenirs affreux nous habitent.

Nous ne souhaitons pas les mêmes mauvais souvenirs à nos enfants et petits-enfants.





السيد محند واعمر بن الحاج
الأمين العام بالنيابة
للمنظمة الوطنية للمجاهدين،
في استقبال المجاهد
لخضر بورقعة،
بمناسبة زيارته لمقر الأمانة الوطنية
يوم 22 جانفي 2020

أعضاء الأمانة الوطنية رفقة المجاهد لخضر بورقعة

زيارة زوجة المجاهد
عمر بودلود
إلى مقر الأمانة الوطنية
يوم 25 نوفمبر 2019



2020

JANVIER جانفـــي

الأحد Dim	الإثنين Lun	الثلاثاء Mar	الأربعاء Mer	الخميس Jeu	الجمعة Ven	السبت Sam
			1	2	3	4
5	6	7	8	9	10	11
12	13	14	15	16	17	18
19	20	21	22	23	24	25
26	27	28	29	30	31	1
2	3	4	5	6	7	8

FÉVRIER فيفري

الأحد Dim	الإثنين Lun	الثلاثاء Mar	الأربعاء Mer	الخميس Jeu	الجمعة Ven	السبت Sam
						1
2	3	4	5	6	7	8
9	10	11	12	13	14	15
16	17	18	19	20	21	22
23	24	25	26	27	28	29
1	2	3	4	5	6	7

MARS مارس

الأحد Dim	الإثنين Lun	الثلاثاء Mar	الأربعاء Mer	الخميس Jeu	الجمعة Ven	السبت Sam
1	2	3	4	5	6	7
8	9	10	11	12	13	14
15	16	17	18	19	20	21
22	23	24	25	26	27	28
29	30	31	1	2	3	4
5	6	7	8	9	10	11

AVRIL أفريل

الأحد Dim	الإثنين Lun	الثلاثاء Mar	الأربعاء Mer	الخميس Jeu	الجمعة Ven	السبت Sam
			1	2	3	4
5	6	7	8	9	10	11
12	13	14	15	16	17	18
19	20	21	22	23	24	25
26	27	28	29	30	1	2
3	4	5	6	7	8	9

MAI مـــاي

الأحد Dim	الإثنين Lun	الثلاثاء Mar	الأربعاء Mer	الخميس Jeu	الجمعة Ven	السبت Sam
					1	2
3	4	5	6	7	8	9
10	11	12	13	14	15	16
17	18	19	20	21	22	23
24	25	26	27	28	29	30
31	1	2	3	4	5	6

JUIN جوان

الأحد Dim	الإثنين Lun	الثلاثاء Mar	الأربعاء Mer	الخميس Jeu	الجمعة Ven	السبت Sam
	1	2	3	4	5	6
7	8	9	10	11	12	13
14	15	16	17	18	19	20
21	22	23	24	25	26	27
28	29	30	1	2	3	4
5	6	7	8	9	10	11

JUILLET جويلية

الأحد Dim	الإثنين Lun	الثلاثاء Mar	الأربعاء Mer	الخميس Jeu	الجمعة Ven	السبت Sam
			1	2	3	4
5	6	7	8	9	10	11
12	13	14	15	16	17	18
19	20	21	22	23	24	25
26	27	28	29	30	31	1
2	3	4	5	6	7	8

AOÛT أوت

الأحد Dim	الإثنين Lun	الثلاثاء Mar	الأربعاء Mer	الخميس Jeu	الجمعة Ven	السبت Sam
						1
2	3	4	5	6	7	8
9	10	11	12	13	14	15
16	17	18	19	20	21	22
23	24	25	26	27	28	29
30	31	1	2	3	4	5

SEPTEMBRE سبتمبر

الأحد Dim	الإثنين Lun	الثلاثاء Mar	الأربعاء Mer	الخميس Jeu	الجمعة Ven	السبت Sam
		1	2	3	4	5
6	7	8	9	10	11	12
13	14	15	16	17	18	19
20	21	22	23	24	25	26
27	28	29	30	1	2	3
4	5	6	7	8	9	10

OCTOBRE أكتوبر

الأحد Dim	الإثنين Lun	الثلاثاء Mar	الأربعاء Mer	الخميس Jeu	الجمعة Ven	السبت Sam
				1	2	3
4	5	6	7	8	9	10
11	12	13	14	15	16	17
18	19	20	21	22	23	24
25	26	27	28	29	30	31
1	2	3	4	5	6	7

NOVEMBRE نوفمبر

الأحد Dim	الإثنين Lun	الثلاثاء Mar	الأربعاء Mer	الخميس Jeu	الجمعة Ven	السبت Sam
1	2	3	4	5	6	7
8	9	10	11	12	13	14
15	16	17	18	19	20	21
22	23	24	25	26	27	28
29	30	1	2	3	4	5
6	7	8	9	10	11	12

DÉCEMBRE ديسمبر

الأحد Dim	الإثنين Lun	الثلاثاء Mar	الأربعاء Mer	الخميس Jeu	الجمعة Ven	السبت Sam
		1	2	3	4	5
6	7	8	9	10	11	12
13	14	15	16	17	18	19
20	21	22	23	24	25	26
27	28	29	30	31	1	2
3	4	5	6	7	8	9

الأعياد الوطنية

- عيد أول نوفمبر 1954
  عيد إندلاع الثورة التحريرية
- عيد05 جويلية 1962
  عيد الإستقلال

الأيام الوطنية

- اليوم الوطني للشهيد
  18 فيفري
- يوم النصر
  19 مارس 1962
- مجازر 08 ماي 1945
  08ماي 1945
- اليوم الوطني للطالب
  19 ماي 1956
- اليوم الوطني للمجاهد
  20أوت 1955-1956
- اليوم الوطني للهجرة
  17 أكتوبر 1961
- مظاهرات 11ديسمبر1960
  11ديسمبر 1960